جامعة بير زيت

كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

الأمم المتحدة و القضية الفلسطينية

دراسة مقارنة في قراري الأمم المتحدة ١٨١ و ٢٤٢

إعداد

سنية فيصل الحسيني

٢٠٠١

THS
JZ
4997.5
.P3
H87
2001

الأمم المتحدة و القضية الفلسطينية

دراسة مقارنة في قراري الأمم المتحدة ١٨١ و ٢٤٢

Acc. 254018

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

سنية فيصل الحسيني

إشراف

د . روجر هيكوك

Ba\ 68279
B. 5670

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت - فلسطين

الأمم المتحدة و القضية الفلسطينية

دراسة مقارنة في قراري الأمم المتحدة ١٨١ و ٢٤٢

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

سنية فيصل الحسيني

تاريخ مناقشة الرسالة

الثلاثاء الموافق ٨ /٥ / ٢٠٠١

لجنة المناقشة

د . روجر هيكوك

د . حماد حسين

د . جوني عاصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت - فلسطين

الأمم المتحدة و القضية الفلسطينية

دراسة مقارنة في قراري الأمم المتحدة ١٨١ و ٢٤٢

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

سنية فيصل الحسيني

تاريخ المناقشة

٢٠٠١ / ٥ / ٨

لجنة المناقشة

د. روجر هيكوك　　د. حماد حسين　　د. جوني عاصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت - فلسطين

اهـــداء.....

إلى من وهبتني الحياة ومنحتي الثقة وعلمتني التحدي وأعطتـني الأمـل .....
اليك يا من فنيت زهرة شبابك من أجلنا ومستقبلنا ..... اليك يا أمي

إلى حبيبتي وصغيرتي معزز ..... والى شمعتي حياتي شكري وفادي

إلى والدي العزيز .....

الى أستاذي ومعلمي ..... صديقي وزوجي

الى روح الدكتور ابراهيم أبولغد الأستاذ والمعلم الكبير .....

الى أستاذي العزيز الدكتور روجر هيكوك .....

الى جميع أساتذتي في جامعة بيرزيت .....

الى جامعتي التي هي رمز للصمود والتحدي والأمل .....

Abstract

The study of the United Nations' Resolutions 181 (1947) and 242 (1967) is significant due to the role these two resolutions have played in shaping the Palestinian Problem, defining its future, and providing a basis for its solution.

Resolution 181 was issued by the General Assembly of the UN, and it was meant to settle a conflict and prevent the eruption of war. Instead, by ascribing the partition of Palestine into two state, one Arab and the other is Jewish, Israel's declaration of independence and statehood based on this resolution caused the eruption of the war 1948.

By contrast, Resolution 242 was issued by the Security Council of the UN, and it was adopted in the aftermath of the 1967 war. The Resolution was meant to solve the Arab-Israeli conflict, or at least to deal with the consequences of the 1967 war. However, the resolution has so far failed to do so on both fronts.

Although it is still valid, UN Resolution 181 is not invoked as a basis for the political and diplomatic initiatives that have been presented by different parties to settle the Arab-Israeli conflict. Since Israel predicated the legitimacy of its existence on this resolution, the Palestinians invoked the resolution too in their Declaration of Independence in 1988 as a source of internaitonal legitimacy for their strive for statehood. Worth mentioning is that Israel was established and admitted to the UN membership based on its acceptance of this resolution. The Palestinians and the Arabs rejected the resolution considering it unjust as well as illegal.

Since 1967, most diplomatic and peaceful initiatives and plans had to take Resolution 242 as their point of departure. This was the case with the Geneva Conference of 1973, the Camp David Accords of 1978 the Reagan Plan of 1982,

the Madrid Peace Conference of 1991, and the Oslo Declaration of Principles of 1993, among others.

These two Resolutions were adopted by the UN in different historical and political circumstances reflecting in both cases the existing balance of power among the relevant parties (Israel and the Arab States) as well as the global balance of power especially the great powers which took an early interest in the Arab-Israeli conflict since its early days.

The adoption of both resolutions is considered an exercise of high level diplomacy by the great powers which used all means available to them to issue these resolutions. The UN Security Council and General Assembly served as world theaters for political meneuvering, lobbying, and the exercise of pressure and influence.

Resolution 181 was issued at the early days of the Cold War when both the United States and the Soviet Union were trying to expand their respective influence to the different regions of the world. Resolution 242 was issued at a time when the Cold War was reaching new highs. The Cold War and other regional and global issues have defined the attitudes of the great power towards the resolutions and even determined their pattern of voting on them.

It should be noted here that Israel enjoyed the support of western powers, especially the USA whose role and influence were extremely instrumental in the issuance of both resolutions. Israel was also able to manipulate by its propaganda and diplomacy a sympathetic western world, on the levels of governments and peoples alike. Resolutions 181 and 242 remain as classic models for the work of the United Nations in solving or trying to solve regional conflicts, which often results in success or failures or both.

تعود أهمية دراسة قراري الأمم المتحدة ١٨١ و ٢٤٢ الى الدور الذي لعباه في تحديد مصير القضية الفلسطينية . ويصعب دراسة دور هذين القرارين بمعزل عن مراحل تطور المشكلة الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين .

جاءت اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦ لتقسيم الأقاليم العربية إلى مناطق نفوذ غربية كنتيجة على الحرب العالمية الأولى ، وما لبث أن تلى ذلك بفترة قصيرة الوعد البريطاني لليهود بفلسطين (وعد بلفور) عام ١٩١٧ الذي ضمن لهم دعماً بريطانياً مطلقاً الا أن الأمر الذي أسهم بشكل مباشر في خلق واقع جديد في فلسطين على الأرض لصالح اليهود كان الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢١ .

أسهم الوضع العربي المترهل سواء في فلسطين أو في الدول العربية المجاورة وعدم القدرة على الوقوف في وجه التزايد العددي و القدرة العسكرية اليهودية الى دعم موازين القوى لصالح اليهود في فلسطين . كما لعبت موازين القوى الدولية التي كانت راجحة لصالح اليهود بسبب الدعم الأمريكي و مساندة الدول الغربية دوراً بارزاً في شكل و مضمون قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين و كذلك متابعة تنفيذها، خاصة و أن قرارات الأمم المتحدة تشكل انعكاس للوضع الدولي و موازين القوى و التحالفات الدولية و المصالح المشتركة للدول .

جاء القرار الأول و الصادر عن الجمعية العامة ليضع حداً للعنف الذي كان دائر في فلسطين قبيل عام ١٩٤٧ بين العرب واليهود و قد أوصى بتقسيم فلسطين بينهما، متجاهلاً بذلك حق تقرير المصير و الاستقلال للفلسطينيين الذي أقرت به عصبة الأمم المتحدة و صك الانتداب ، ليكون بذلك صك الانتداب الخاص بفلسطين الحالة الوحيدة التي لم ينتج عنها الاستقلال . و منح هذا القرار اللاجئين اليهود الشرعية الدولية في إقامة الوطن الذي طالما سعوا للحصول علية فأعلنت إسرائيل دولتها في عام ١٩٤٨ بمجرد صدوره على الأراضي التي أقرها لها و قبلت عضويتها في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩. وقد فشل هذا القرار عملياً في تحقيق الهدف الذي صدر من أجله فلم يستطع أن يضع حداً للعنف في فلسطين بل على العكس تطور ذلك إلى صراع عربي - اسرائيلي نتجت عنه سلسلة من الحروب العربية - الإسرائيلية وحالة من صراع دائم استهلت بحرب عام ١٩٤٨ .

طوى النسيان هذا القرار لعدم اعتراف الفلسطينيين و العرب به و عدم رغبة إسرائيل والدول الغربية إعادة فتح الملف الفلسطيني خاصة بعد أن تحولت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة إلى قضية لاجئين ولمدة طويلة ، الا أنة ذكر بعد ذلك في وثيقة الاستقلال الفلسطينية عام ١٩٨٨ لإضفاء الشرعية على إعلان الدولة الفلسطينية و ليس على أساس الحدود التي وضعها القرار ، فوضعت الحدود في وثيقة الاستقلال على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ .

جاء القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ بين ثلاث دول عربية (مصر – الأردن – سوريا) و إسرائيل ، في محاولة لوضع حد للصراع العربي – الإسرائيلي و أساساً للتسوية السلمية . و على الرغم من فشل هذا القرار في وضع حد للصراع الدائر في تلك المنطقة إلا أنه استطاع أن يشكل أساساً و محوراً لمبادرات سلمية لاحقة كمبادرة روجرز عام ١٩٦٩–١٩٧٠ و مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ و اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ و مبادرة ريغان عام ١٩٨٢ و كذلك مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ و أخيراً اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام ١٩٩٣ و ما تلاها .

و مثلما فشل القرار ١٨١ في وضع حد للصراع العربي – اليهودي في فلسطين فشل القرار ٢٤٢ في وضع حد للصراع العربي – الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط ، فنشبت حرب عام ١٩٧٣ ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان و الحرب الدائرة بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل حالياً و الصراع المفتوح بين سوريا و إسرائيل بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من الجولان.

لم يكن الوضع داخل الأمم المتحدة خلال عام ١٩٤٧ و عام ١٩٦٧ قبيل صدور القرار ١٨١ و ٢٤٢ إلا انعكاس لموازين قوى دولية و إقليمية و محلية شكلت أساساً للعمل داخل الأمم المتحدة .

صدر القراران في سياقين دوليين مختلفين جاء الأول في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي انتصر فيها الحلفاء بزعامة الدول التي رعت المشروع الصهيوني في فلسطين، و في إطار نظام دولي ثنائي القطبية بدأ يتطور و يكرس بزعامة الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي فكان كل قطب ينافس ويزاحم القطب الآخر من أجل توسيع سيطرته و مناطق نفوذه ولعل ذلك يفسر سبب تنافس القطبين على دعم مشروع التقسيم في الأمم المتحدة.

أما القرار الثاني فجاء في سياق نظام دولي بلغ فيه الاستقطاب الدولي و الحرب الباردة أوجهما ، و في ظل انضمام مزيد من الدول الى عضوية الأمم المتحدة بعد استقلال عدد كبير منها في تلك الفترة ، و كذلك خلال فترة شهدت العديد من الحروب في أنحاء متفرقة من العالم دعمت فيها الدولتين القطب الأطراف المتحاربة . كماجاء القرار ٢٤٢ بعد حرب يونيو ١٩٦٧ أثناء فترة كانت فيها الولايات المتحدة تتصدى بشدة لنفوذ الاتحاد السوفيتي و تحاول احتواءه خاصة في منطقة حيوية مثل منطقة الشرق الأوسط بعد أن استنفذت حرب فيتنام الكثير من مواردها فحاولت تحقيق انتصار في منطقة الشرق الأوسط يعوضها خسارتها في فيتنام .

كانت الظروف الموضوعية خلال فترتي صدور القرارين أكثر ملاءمة للجانب اليهودي ، ففي عام ١٩٤٧ حظيت الحركة الصهيونية بدعم مادي و سياسي أميركي كبير سبق على مدى عقود بدعم مشابه بريطاني ضمن لهم التميز على عرب فلسطين،في حين كانت الدول العربية لا تزال تخضع لسلطة مباشرة أو غير مباشرة

سواء الاستعمار البريطاني أو الفرنسي الأمر الذي ترتب عليه تخلفها، فكانت القدرة اليهودية العسكرية أكثر قوةً و تنظيماً و أفضل تسليحاً من مجموع الجيوش العربية مجتمعة . شهد عام ١٩٦٧ هزيمة ثلاث دول عربية (قادت اثنتين منهما الاتجاه القومي العربي الساعي للتحرر) أمام إسرائيل . أثرت الظروف الموضوعية في كلا الفترتين على مضمون القرارين و الشكل الذي صدرا به و كذلك على مدى تطبيقه على أرض الواقع .

على الرغم من توحد الهدف من إخراج القرارين ١٨١ و ٢٤٢ الذين جاءا في الأساس للحد من حالة الصراع الدائر سواء بين العرب و اليهود في فلسطين عام ١٩٤٧ أو بين الدول العربية و إسرائيل في عام ١٩٦٧ إلا أن هذين القرارين اختلفا من حيث المضمون فركز الأول على وضع حل للقضية الفلسطينية بتقسيم أرض فلسطين إلى دولة عربية و أخرى يهودية بينما ركز الثاني على كيفية تحقيق تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بعد احتلال إسرائيل لمناطق تقع ضمن حدود الدول العربية من خلال ضمان حدود وأمن الدول المتحاربة مع التأكيد على عدم جواز احتلال أراض الغير و حق كل دولة بالعيش في حدود آمنة و لم يشر هذا القرار مطلقاً إلى القضية الفلسطينية التي هي في الأساس جوهر و أساس الصراع العربي الإسرائيلي .

و رغم الوضوح الذي بدا جلياً في بنود قرار التقسيم من حيث رسم حدود الدولتين وتحديدهما وهو الأمر الذي رفض من العرب و قبل من اليهود نجد أن قرار ٢٤٢ بدا غامضاً في عدة أجزاء منه و تجلى بعض هذا الغموض في استخدام عبارة " الانسحاب من أراض " بدل " الانسحاب من الأراضي " فلم يحدد القرار الأراضي التي يفترض انسحاب اسرائيل منها ليفتح بذلك المجال لعديد من التفسيرات ، جاء ذلك لضمان موافقة الطرفين المتحاربين و دول مجلس الأمن على القبول بصيغة القرار . كما برز الغموض في عبارة " تسوية عادلة لقضية اللاجئين " فالتسوية العادلة عبارة فضفاضة لم يحدد فيها كيفية التسوية أو شكل العدالة ، كما أنه لم تحدد هوية اللاجئين ، الأمر الذي دعا المسئولين اليهود الادعاء أنها تعني اللاجئين اليهود في الدول العربية .

على الرغم من أن القرار الأول جاء بشكل توصية غير ملزم في التطبيق لصدوره عن الجمعية العامة صدر الثاني عن مجلس الأمن الملزم التطبيق في قراراته حسب بنود ميثاق الأمم المتحدة و الذي يخرج دور مجلس الأمن عن مجرد وضع إطار للحل بل يمنحه الصلاحية لتنفيذ القرار حتى و لو بالقوة . و لكن حقيقة الأمر أن إخراج القرارات في الأمم المتحدة و تنفيذها مرهون بموازين القوى التي تتحكم في صيغة و شكل القرار وكذلك امكانية تنفيذه خاصة القرارات الصادرة عن مجلس الامن بسبب آلية التصويت فيه التي تمنح الأعضاء الدائمين الخمس حق الفيتو الأمر الذي يجعل قراراته تزن بمكيالين تبعاً للمصالح الخاصة لتلك الدول، و هو السبب الذي لم يجعل مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ يتخذ إجراء عملي لتطبق قرار ٢٤٢ في حين طبقت توصية الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ و أرسلت الأمم المتحدة لجنة خاصة للإشراف على التقسيم.

فهرس المحتويات

المقدمة

القضية الفلسطينية والأمم المتحدة

- خلفية تاريخية للقضية الفلسطينية ١
- فلسطين في الأمم المتحدة ٩

الباب الأول

قرار الأمم المتحدة ١٨١

الصادر عن الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧

- خلفية عامة للأحداث و موازين القوى الدولية و العربية و المحلية ١٧
- المداولات داخل الجمعية العامة قُبيل صدور القرار ٢٤

الباب الثاني

قرار الأمم المتحدة ٢٤٢

الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

- الأحداث التي تلت قرار التقسيم ٥٢
- خلفية عامة للأحداث و موازين القوى الدولية و العربية و المحلية ٥٥
- حرب عام ١٩٦٧ أسبابها و نتائجها ٥٩
- المداولات داخل مجلس الأمن قُبيل صدور القرار ٦٢

الخاتمة

- القراران ١٨١، ٢٤٢ و جهود التسوية السياسية ٨٤

الهوامش ٩٤

مصادر البحث ٩٩

المقدمة
القضية الفلسطينية والأمم المتحدة

خلفية تاريخية للقضية الفلسطينية:

تعرضت فلسطين منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية للاستهداف من قبل الدول الأوروبية الكبرى آنذاك وظهر التنافس الاستعماري عليها منذ بداية القرن العشرين وازدادت حدته أثناء الحرب العالمية الأولى ،وتوافق هذا التنافس مع حركة تاريخية سادت أوروبا تميزت بطبيعتها الاستعمارية للشعوب الأخرى . قادت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٩١٦ إلى اتفاق "سايكس – بيكو" السري بشأن توزيع الأقاليم العربية إلى مجالات نفوذ للدول الأوروبية الكبرى ،واتجه التفكير بالنسبة لفلسطين في بادئ الأمر إلى وضع نظام دولي لها، الأمر الذي واجه معارضة فرنسية شديدة بسبب مطامعها الاستعمارية في منطقة سوريا الكبرى بما فيها فلسطين ، ولكن نتيجة للإصرار البريطاني حسمت القضية في النهاية بفرض الانتداب البريطاني على فلسطين والسيطرة عليها. جاءت أطماع الحركة الصهيونية ضمن هذا السياق الاستعماري الأوروبي لتبرز كمنافس آخر على فلسطين، وازدادت حدة تعقيد القضية الفلسطينية عندما التقت الأهداف البريطانية الصهيونية وتوج ذلك بإصدار بريطانيا "وعد بلفور "عام ١٩١٧ .

برزت المشكلة اليهودية في أوروبا في ظاهرة اللاسامية التي انطوت على اضطهاد وتمييز عنصري ضد اليهود منذ العصور الوسطى، وتحت وطأة هذا الاضطهاد نشأت الحركة الصهيونية السياسية التي عقدت أول مؤتمر لها في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧. وقد سبق ذلك بعام ظهور كتاب " الدولة اليهودية : محاولة لإيجاد حل عصري للمسألة اليهودية " لـ " ثيودور هرتزل" الذي استعرض خلاله نشأة المشكلة اليهودية وكيفية حلها. وحظيت أفكار "هيرتزل" بدعم غالبية من اليهود، رغم أنها لقيت في البداية معارضة في أوساط اليهود المندمجين في مجتمعاتهم . يشير "هيرتزل" في كتابة إلى أن الهدف من إنشاء دولة لليهود هو إيجاد حل للمشكلة اليهودية التي تشكل مسألة قومية، ويدعو اليهود للنظر إليها كـ " مشكلة سياسية دولية تجتمع الأمم المتحضرة لمناقشتها وإيجاد حل لها " .[١]

وبين فلسطين والأرجنتين، اعتبر "هيرتزل" فلسطين الخيار الأفضل: " فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه ومجرد الاسم هو صرخة جامعة عظيمة . لو يعطينا جلالة السلطان فلسطين لكنا نأخذ على عاتقنا إدارة مالية تركية كاملة مقابل ذلك، ونقيم هنا جزءاً من حائط لحماية أوروبا في آسيا يكون عبارة عن حصن

منيع للحضارة في وجه الهمجية . ويتوجب علينا كدولة محايدة أن نبقى على اتصال مع أوروبا التي ستضمن وجودنا بالمقابل".[٢] يتضح من هذه العبارة أن الصهيونية سعت في البداية للحصول على ميثاق من السلطان " عبد الحميد " يُمنح اليهود بموجبه الحق في استيطان فلسطين، وأن الصهيونية قدمت نفسها لتكون حليفاً لأوروبا ترعى مصالحها مقابل دعم أوروبا لها .

استغل اليهود التنافس الأوروبي في نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠ على ممتلكات الإمبراطورية العثمانية الضعيفة ومناطق الشرق الأوسط، ونجحوا في استمالة الدول الاستعمارية الغربية لدعم أهدافهم، خاصة بريطانيا التي شكلت هجرة اليهود إليها (بسبب المذابح اليهودية في روسيا عند نهاية القرن ١٩) تهديداً لمستوى المعيشة البريطاني، مما سهل التقارب بين المصالح الصهيونية والمصالح الإمبريالية البريطانية والمنفعة الذاتية التي تنجم عن تسهيل الهجرة إلى فلسطين .

ارتكز تنفيذ الفكرة الصهيونية في إقامة الدولة اليهودية على تهجير اليهود إلى فلسطين بقصد الاستيطان ، وفي عام ١٩٠١ وخلال " المؤتمر الصهيوني الخامس" أنشئ ما يعرف بـ " الصندوق القومي اليهودي" لشراء الأراضي وتسجيلها كملكية أبدية للشعب اليهودي .[٣] بعد وفاة "هيرتزل" عام ١٩٠٤ واستلام "حاييم وايزمان"، الكيميائي البريطاني اليهودي قيادة الحركة الصهيونية زاد النشاط الاستعماري الصهيوني وأصبحت الحركة أكثر فاعلية فبدأت " الهجرة الثانية "ما بين عامي ١٩٠٥-١٩٠٧ ،وارتفع عدد اليهود المقيمين في فلسطين من ٥٠ ألف في عام ١٩٨٧ إلى ٨٥ ألف في عام في غضون ذلك .[٤]

أعطت بريطانيا العرب وعوداً بالاستقلال من خلال الرسائل المتبادلة عام ١٩١٥ بين " الشريف حسين"، شريف مكة و "هنري مكماهون" المعتمد البريطاني في المنطقة عام ١٩١٥ لضمان دعم العرب لبريطانيا والحلفاء أثناء فترة الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية ودول المحور .

ويستند العرب إلى هذه الرسائل في توجيه الاتهام لبريطانيا العظمى بخيانتهم ونقض عهودها ،فعلى الرغم من هذه الوعود دخلت بريطانيا في مفاوضات مع الحكومتين الفرنسية والقيصرية الروسية عام ١٩١٦ ووقعت على اتفاقية "سايكس – بيكو" لاقتسام مناطق النفوذ في الولايات الخاضعة للحكم التركي ووضعت فلسطين ضمن نظام دولي بسبب التنافس البريطاني الفرنسي عليها .[٥]

التقت الأهداف البريطانية والصهيونية على ضرورة بسط بريطانيا محميتها على فلسطين من خلال حلفائها اليهود خاصة بعد معارضة عدد كبير من الساسة البريطانيين على إقامة نظام دولي خاص بفلسطين خشية من امتداد النفوذ الفرنسي إلى منطقة محاذية لمصر وقناة السويس .وكان اليهود قد نجحوا في إبراز ولائهم

لبريطانيا في الحرب خاصة بعد أن كتشف القائد الصهيوني " وايزمان " مادة الأسيتون الضرورية لصنع المتفجرات بشكل واسع .

حصل البريطاني "مارك سايكس" على إذن يخوله إلغاء الجزء الذي نص على تدويل فلسطين من اتفاقية "سايكس بيكو" ، ومما سهل هذه المهمة انهيار القيصرية الروسية في آذار عام ١٩١٧ الأمر الذي أفقد الاتفاقية التي نصت على تدويل فلسطين صلاحيتها .[٦]

بعد ذلك سعت الصهيونية للحصول على صيغة بيان رسمي من الحكومة البريطانية يساعد على إقامة دولة يهودية في فلسطين، فاستغل القادة الصهاينة تدهور وضع الحلفاء في الحرب ورغبة بريطانيا دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء فعرضوا استعدادهم لإقناع الرئيس الأمريكي "ويلسون" من خلال القاضي اليهودي الأمريكي "براندیس" المقرب منه ،مقابل إعطاء وعد بريطاني لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين . وقد أسهمت الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي إلى وزير الخارجية البريطاني بالموافقة على التوجه البريطاني، في إقناع بريطانيا في التفكير جدياً بالمطالب الصهيونية .[٧]

إلا أن الاعتبارات الحقيقية التي دفعت الحكومية البريطانية في النهاية لإصدار "وعد بلفور" كانت الرغبة البريطانية الملحة في كسب العناصر الصهيونية القومية في ألمانيا والنمسا والتي كانت في تلك الفترة تفاوض بالفعل لإصدار وعد تركي مشابه لـ "وعد بلفور" . و كذلك رغبة بريطانيا في تخفيف حدة عداء اليهود القاطنين في بلاد الحلفاء نحو روسيا مقابل تدخلهم لدى الروس لضمان مساندتهم لعدم قلب النظام القيصري الروسي لكي تضمن بقاء روسيا في الحرب إلى جانب الحلفاء . إلا أن الأهداف الاستعمارية البريطانية المتمثلة في جعل فلسطين درعاً لحماية مصالحها في مصر وكحلقة وصل برية تربطها بالشرق يعتبر أقوى هذه العوامل على الإطلاق.[٨]

قررت دول الحلفاء خلال "مؤتمر باريس" للصلح عام ١٩١٩ وضع أقاليم الشرق الأدنى والأوسط تحت نظام الانتداب وذلك عبر قرار من عصبة الأمم . وقد أرسلت لجنة " كينج كرين" الدولية بتشجيع من الرئيس الأمريكي "ويلسون" إلى المناطق التي كانت تحت السيطرة التركية بغية التأكد من رغبات سكانها تجاه الدولة المنتدبة، إلا أن النتائج التي خرجت بها اللجنة بقيت طي الكتمان، بسبب معارضة كل من بريطانيا وفرنسا لعمل هذه اللجنة منذ البداية، وحرص الولايات المتحدة على بقاء تحالفها معهم، وكذلك المعارضة الصهيونية لعملها . برزت هذه المعارضة من خلال رسالة وصلت إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون" من اليهودي " فليكس فرانكفورتر" أستاذ القانون الدولي في "جامعة هارفارد" يبلغه فيها اعتراض القادة الصهاينة في المؤتمر اليهودي

الأمريكي على عمل اللجنة، ويذكره بأنهم الصوت الديمقراطي لثلاثة ملايين يهودي.[9] تزامن عمل هذه اللجنة مع مجهودات القادة الصهاينة لضمان إدخال "وعد بلفور" بنصه في التسوية النهائية لمؤتمر باريس.

وفي عام ١٩٢٠ قرر مؤتمر "سان ريمو" توكيل بريطانيا لانتداب فلسطين، ودمج "وعد بلفور" بصك الانتداب الخاص بفلسطين ليكون بذلك ذا طبيعة خاصة ،فعلى الرغم من أن واجب الدولة المنتدبة ضمان تنمية الأقاليم الخاضعة للانتداب بإرادتها وفقاً لمصلحة سكانها أعطى "وعد بلفور" بريطانيا تعليمات بالمساعدة على إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي . وتعتبر فلسطين الحالة الوحيدة التي لم يؤدِ صك الانتداب فيها إلى الاستقلال المعترف به بصفة مؤقتة في عهد العصبة .[10] وهكذا لم يكن تحول القضية الفلسطينية إلى عصبة الأمم بداية بروزها كقضية دولية، وإنما سبق ذلك أحداث وتطورات نجم عنها قرار العصبة الذي نص على وضع فلسطين تحت إدارة بريطانيا العظمى كدولة منتدبة بموجب نظام الانتداب الذي اعتمدته العصبة .

لا شك أن السياسة التي انتهجتها بريطانيا في فلسطين أسهمت بشكل أو بآخر في تثبيت ودعم التواجد الصهيوني فيها . وقد عبر عن ذلك مسئول في وزارة الخارجية البريطانية بقوله: " إن بريطانيا على مدى السنوات الثلاثين سمحت بالدخول إلى فلسطين، سنة بسنة لحصة من المهاجرين اليهود اختلفت حسب ما كان يمارسه العرب واليهود من ضغوط في ذلك الوقت، وما كان من الممكن لهؤلاء المهاجرين أن يدخلوا لو لم تكن تحميهم أسوار شائكة بريطانية ... وهو السبب الذي يرجع إليه وجود دولة إسرائيل اليوم والذي من أجله أصبح مليون ونصف عربي فلسطيني لاجئين".[11]

بدأت بريطانيا بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين منذ عام ١٩١٧، إلا أن ذلك تطور بعد إعلان انتدابها على فلسطين . ففي عام ١٩٢٠ عينت بريطانيا "هربرت صموئيل"،و هو يهودي، مندوباً سامياً لها في فلسطين . ويقول" صموئيل " في مذكراته : " عينت مندوباً سامياً لجلالته في فلسطين وحكومة جلالته على دراية تامة بعواطفي الصهيونية ولا شك أنني عينت لهذا المنصب بسبب هذه العواطف ... إنني جئت إلى هنا (فلسطين) لأنفذ سياسة حكومة جلالة الملك والتي تقتضي تشجيع هجرة اليهود إلى حد يكفي لإبراز حق اليهود في إنشاء دولة يهودية ".[12] أفصحت الحكومة البريطانية عن سياستها على نحو مفصل في بيان عرف باسم "مذكرة تشرشل" عام ١٩٢٢ وجاء فيه : " إن تصريح بلفور الذي أكده من جديد مؤتمر الحلفاء الذي عقد في سان ريمو وأكد مرة أخرى في "معاهدة سيفر " غير قابل للتغير ... ومن الضروري أن نعلم أن وجودها (الطائفة اليهودية) في فلسطين حق وليس منّه . وذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء وطن قومي يهودي ضماناً

دولياً والاعتراف رسميا" بأنه يستند إلي صله تاريخية قديمه ...و من الضروري من أجل ذلك تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالهجرة " .[١٣]

زادت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين مع بداية عام ١٩١٧ بدعم بريطاني واضح، إلا أن الوضع تطور مع بداية عام ١٩٢١، حيث قوي مركز " الكرين هايسود " (الذراع المالي للمنظمة اليهودية) من حيث التوسع في شراء الأراضي، كما أنشئ " الهيستدروت " (الاتحاد العام للعمال) عام ١٩٢٠ في فلسطين ومنع العمال العرب من العمل في المصانع اليهودية . ومنحت الحكومة البريطانية لأكبر موردين يهود احتكاريين للصناعة في فلسطين وهما مشروع "روتنبرج" للكهرباء عام ١٩٢١، ومشروع أملاح البحر الميت عام ١٩٣٠، وأصبحت الوكالة اليهودية شريكة بالفعل لحكومة فلسطين.[١٤]

تغير الوضع الديمغرافي في فلسطين نتيجة للهجرة اليهودية إليها ، فبعد أن كان عدد اليهود يشكل ١١٪ من نسبة عدد السكان عام ١٩٢٢، وصلت نسبتهم إلى ٣٣٪ من نسبة عدد السكان عام ١٩٤٧. كما تغير وضع ملكية الأراضي في البلاد، فبعد أن كانت تقدر أملاك اليهود في فلسطين عام ١٩٢٢ بحوالي ١٧ ألف دونم أي ما يعادل ٠,٠٦٪ من مساحة فلسطين، أصبحت تقدر مع قدوم عام ١٩٤٧ بحوالي ٢ مليون دونم وهو ما يعادل ٧٪ من مساحة فلسطين الإجمالية . ومن المعروف أن بريطانيا كانت قد تنازلت لليهود عن حوالي ١٩٥ ألف دونم من أراضي الدولة والتي كانت مشغولة من قبل مستأجرين عرب توطنوا فيها بموجب إيجارات طويلة الأمد .[١٥]

أدى التغير التدريجي في نسبة عدد السكان وتبدل أوضاع الأراضي في فلسطين إلى اضطرابات وتأزم متتابع للظروف الاقتصادية الخاصة بالعرب، وارتفاع متزايد في نسبة البطالة . واسهم التمايز الواضح بين العرب واليهود في إبراز المشكلة وتفاقمها خاصة ونحن نتحدث عن مجتمع زراعي عربي بدائي يشكل الفلاحون والعمال الزراعيين فيه حوالي ٨٠٪ من نسبة عدد السكان، مقابل مجتمع يهودي متفوق مادياً ومهنياً قدم أفراده من مجتمعات متطورة فنياً وتكنولوجياً . كما لعبت قوانين العمل اليهودية العنصرية دوراً هاماً في تفاقم الأزمة الاقتصادية وإبرازها، فقد نص دستور الوكالة اليهودية عام ١٩٢٩ وعقود الإيجار الخاصة بمستأجري الصندوق القومي اليهودي على ضرورة استخدام اليد العاملة اليهودية في جميع الأعمال والمشاريع ويجرم من اليهود من يخالف ذلك بالغرامة والطرد .[١٦]

ومن الواضح أن الأحوال في فلسطين بدأت تتغير لصالح اليهود منذ بداية الانتداب عليها بسبب السياسة البريطانية المؤيدة والداعمة لليهود والمخالفة لمصلحة العرب . ففي مجال التعليم مثلاً لم تفعل إدارة الانتداب الكثير في الثلاثين عاماً التي سبقت قرار التقسيم من أجل مواجهة الأمية التي وصلت نسبتها إلى ٧٠٪،

بينما تحكم اليهود في نظامهم التعليمي الخاص بهم . وفي المجال الاقتصادي، وضعت سلطة الانتداب بالتعاون مع الوكالة اليهودية العراقيل أما التطور الزراعي العربي، بينما وفرت الدعم للاقتصاد اليهودي القائم أساساً على الصناعة والتجارة . وتذكر المصادر الفلسطينية أن المندوب السامي البريطاني في فلسطين أجبر مدينين عرب على بيع أراضيهم ليهود لسداد ديونهم مما أدى إلى إزالة العديد من القرى العربية .[١٧] ومما أضاف إلى الصعوبات الاقتصادية التي عانى منها العرب سياسة الوكالة اليهودية القاضية بعدم استخدام الأيدي العاملة العربية إلا في حالات الضرورة القصوى وسياسة الوكالة بعدم بيع أية أراضٍ اشتراها اليهود من العرب للعرب مرة أخرى . واضطر العرب لشراء المنتجات الصناعية اليهودية دون الاستفادة من العمل في الصناعة اليهودية، أو الاستفادة من الصناعة ذاتها . وعلى الصعيد المالي، وبينما شكّل العرب ثلثي السكان، حظيت الأقلية اليهودية على نصف الفوائد من الميزانية تقريباً وتلقت السلطات المحلية اليهودية نصيباً أكبر من قروض الحكومة والقروض الخاصة المقررة للإسكان والأغراض الأخرى .[١٨]

برزت حالة من الاستياء والرفض بين صفوف العرب في فلسطين نتيجة لهذا التحول السريع و التدريجي للأوضاع في فلسطين . وتفاقمت هذه الحالة بتأزم الوضع السياسي الاقتصادي في البلاد، وصولاً إلى القيام بهجمات مسلحة متفرقة ضد المستعمرات اليهودية . تطورت وتعددت بعد ذلك أشكال التعبير عن الاستياء فعقدت المؤتمرات التي طالبت بالاستقلال وبعدم الانفصال عن سوريا ووقف الهجرة اليهودية، وتشكلت الجمعيات الإسلامية المسيحية في مواجهة المنظمات اليهودية، وتكررت المحاولات الدبلوماسية الفلسطينية من خلال القيادة الفلسطينية ممثلة باللجنة التنفيذية العليا .[١٩] إلا أن تعثر المفاوضات العربية البريطانية بشكل متتال، و تأزم الوضع الاقتصادي والسياسي كان سبباً في اندلاع الثورات كشكل آخر أكثر عمقاً وتعبيراً من أشكال الاستياء، فاندلعت الثورات في الأعوام ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ إلا أن أعنفها على الإطلاق كان ما بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ .

كانت المقاومة الفلسطينية غير منظمة ومجزأة بسبب عدم التنسيق بين القيادة والشعب ولعدم الاستعانة بالثورة الشعبية ضمن إطار وطني جامع . كما كانت الأحزاب السياسية منفصلة لا تحمل أيديولوجية محددة باستثناء حزب الاستقلال الذي بقي منفرداً على الساحة الحزبية . ورغم أنه كان يشكل جزءاً من الحركة القومية العربية في كل من مصر ولبنان والعراق إلا أنه كان يعاني من الضعف المعتاد من المحلية والإقليمية .[٢٠] وعلى الجانب الآخر، كان اليهود في فلسطين يقفون على أعتاب مرحلة جديدة من التطور والتوسع السريع، والتركيب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يكشف عن الأساس القوى لحكومة محلية، وتحرك في الاستراتيجية

الصهيونية من الشكل المرحلي المؤقت إلى كيان الدولة اليهودية . وقد وصفت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين الطائفة اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٧ بأنها : "مجتمع على درجة عالية من التنظيم ومرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضه البعض، أقام جزئياً على أساس جهد جماعي حياة قومية متميزة لدرجة يستحق معها ما وصفته به اللجنة بأنها دولة داخل دولة ".[٢١] وقد عبر " تشرتشل" عن الحالة في فلسطين بقوله : " إن الحالة في فلسطين تسبب الارتباك والقلق فالبلاد بكاملها في حالة من الغليان ولا تلقى السياسة الصهيونية قبولاً لدى أحد غير الصهيونيين أنفسهم، وأن كل من الجانبين العربي واليهودي مسلح وماضٍ في التسلح ومستعد للانقضاض على الجانب الآخر .. لقد رفضنا حتى الآن لمصلحة السياسة الصهيونية منح العرب أي مؤسسة انتخابية، ومن الطبيعي أن يقارنوا معاملتهم هذه بتلك التي يتلقاها إخوانهم في العراق" .[٢٢]

لجأت الحكومة البريطانية طوال فترة انتدابها على فلسطين إلى استخدام لجان التحقيق وتقصي الحقائق في محاولة منها لتخفيف حدة التوتر خاصة خلال فترة اندلاع الثورات، فجاءت لجنة "هايكرفت" للنظر في اضطرابات عام ١٩٢١، ولجنة "شو" للنظر في اضطرابات عام ١٩٢٩ و أوفدت بريطانيا السير "جون هوب سمبسون" للنظر في نتائج لجنة "شو"، وأجمعت جميع نتائج التحقيق على أن السبب الرئيسي وراء اندلاع الثورة والعنف في فلسطين هو سبب سياسي، وأن "وعد بلفور" والانتداب المستند إليه غير مقبولين من جانب العرب وأنهما السبب في سوء أوضاع العرب نتيجة لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وتيسير عملية انتقال الأراضي إليهم .[٢٣]

تشابهت الأحداث التي تلت عمل لجان التحقيق التي عادة ما كانت تبدأ بمحاولات صهيونية لكسب تأييد الحكومة البريطانية تتخللها رسائل مؤيدة للصهيونية ونقاش في مجلس العموم ينتهي بكتاب أبيض يعلن عن سياسة بريطانيا المنوي اتباعها في فلسطين ،وعادة ما كانت هذه السياسة تقابل برفض عربي ومرونة أكبر من الجانب الصهيوني تعود إلى قدرة دبلوماسية فائقة لدى "حاييم وايزمان" الذي استطاع إبقاء المتطرفين على المسرح الخلفي طيلة السنوات المؤدية إلى الحرب العالمية الثانية .

جاءت لجنة "بيل" بعد اضطرابات عام ١٩٣٦ لتقدم خطة للتقسيم باعتبار أن التقسيم : " يوفر على الأقل فرصة للتوصل إلى السلام في النهاية ولا يمكننا أن نرى أي حل في أي مشروع آخر " .[٢٤] ونال اقتراح لجنة " بيل" التأييد المعقول من جانب الحكومة البريطانية والتي ما كانت لتلعن عن ذلك لولا اعتقادها أن الدول العربية المحيطة سوف توافق عليه، وتم التأكد من ذلك من خلال استطلاع للرأي يفترض أنه جرى بالطرق الدبلوماسية . إلا أن رفض الهيئة العربية العليا أعطى الحكام العرب فرصة للتردد ومن ثم رفض التقسيم الذي

رفض أيضاً من الجانب الصهيوني . وفي عام ١٩٣٨ أرسلت بريطانيا لجنة "وودهد" لتقدم مقترحاتها حول الخطوات العملية اللازمة لتقسيم فلسطين .[٢٥]

تغير موقف بريطانيا من القضية الفلسطينية عندما لاحت علامات باحتمال اندلاع حرب عالمية جديدة، فأخذت تنظر إلى الاعتبارات السياسية بما يتناسب مع مصلحتها في كسب حلفاء لها من العرب . وعبرت بريطانيا عن ذلك عملياً بإصدار كتاب "ماكدونالد" الأبيض في مايو عام ١٩٣٩، والذي وضح السياسة التي تبنتها بريطانيا طوال سنوات الحرب العالمية الثانية بعد ذلك، ونفت من خلاله أية نية بريطانية لإنشاء دولة يهودية وأكدت تطلعها إلى قيام دولة فلسطينية تضم عرباً ويهوداً وتنال استقلالها عام ١٩٤٩ وتنهي بذلك انتدابها على فلسطين .[٢٦] ولتنفيذ ذلك قامت بريطانيا بوضع قيود على الهجرة اليهودية خوفاً من تسلل عملاء العدو من دول أوروبا الخاضعة لسيطرة دول المحور، ونظمت عملية انتقال الأراضي بشكل صارم . في المقابل، قامت المجموعات الصهيونية على تشجيع الهجرة غير المشروعة وممارسة الإرهاب العسكري على الأهداف البريطانية والعربية، فتصاعدت أعمال العنف في فلسطين واعترضت عصبة الأمم على السياسة البريطانية إلا أن العصبة نفسها كانت قد أثبتت عدم قدرتها على التدخل بفاعلية حيال تدهور الأوضاع في فلسطين .

تزامن تصاعد العنف في فلسطين، الذي نتج عن السياسة البريطانية الجديدة حيال الصهيونية، مع المساعي الصهيونية الدبلوماسية في كسب تأييد الولايات المتحدة التي تدخلت بعد ذلك لدى الحكومة البريطانية لفتح أبواب فلسطين للهجرة المطلقة ومنح اليهود مائة ألف شهادة هجرة إضافية، وتعيين لجنة تحقيق " إنجليزية – أمريكية "بعد انتهاء الحرب . وقد خرجت اللجنة بنتائج كان أهمها رفض فكرة الاستقلال المبكر لفلسطين سواء كانت موحدة أو مقسمة بحجة أن العداء بين العرب واليهود سيؤدي إلى حرب أهلية، مع ضرورة وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، وإلغاء العمل بـ " الكتاب الأبيض" لعام ١٩٣٩ وتسهيل هجرة اليهود وإلغاء قانون الأراضي وإطلاق حرية بيعها لليهود .[٢٧] وتعتبر نتائج عمل اللجنة استهتاراً واضحاً بنتائج التحقيق السابقة، إلا أن الولايات المتحدة أعربت عن سعادتها لتلك النتائج التي خرجت بها اللجنة .[٢٨] وأمام الرفض البريطاني لنتائج تحقيق " اللجنة الإنجليزية – الأمريكية "، والرفض الأمريكي لمشروع كانت قد تقدمت به بريطانيا بإنشاء إقليمين منفصلين يستمر في حكمهما مندوب سامي بريطاني، والفشل الذي منى به مؤتمر لندن الذي عقد في سبتمبر عام ١٩٤٦، بقيت المسألة الفلسطينية عالقة .

إزاء هذه الظروف قررت بريطانيا التخلي عن دورها الانتدابي في فلسطين ورفع المسألة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في ١٨ فبراير عام ١٩٤٧ . وقد أعلن " أنست بيفان"،وزير خارجية بريطانيا ذلك في مجلس

العموم البريطاني في ٢٦ فبراير عام ١٩٤٧. وجاء في خطابه : " لقد عجزت بريطانيا عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين وبين مراعاة صك الانتداب في عدم الإضرار بمصالح سكانها الآخرين، وقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذي حدد الهجرة لفلسطين ليوقفها فيما بعد، وأقر المجلس الموقر هذا الكتاب الذي أثار معارضة اليهود وتشدد العرب وإصرارهم على الاستقلال . ومما زاد تعقيد القضية أن أمريكا قد أقحمت نفسها وأخذ الرئيس " ترومان" يوالي تصريحاته عنها . ولو وقف هذا التدخل الأمريكي عند حد إدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين لكان في الإمكان معالجته، ولكن الحديث يدور حول المجيء بالملايين . وليس من العدل المساواة بين مصالح العرب أصحاب البلاد وبين اليهود الطارئين على "فلسطين". إلا أن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حلاً نهائياً بالقوة، لأنها دولة منتدبة ولذا فقط أصبح من واجبها أن تحول الأمر إلى الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذي تراه".[٢٩]

جاء إعلان بريطانيا عن الالتزام بقرار العصبة لإضفاء الشرعية على موقفها . فقد كانت تحظى بنفوذ واسع داخل العصبة ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة . وقد نسى " أنست بيفان" أن يذكر "وعد بلفور " الذي أعطته بريطانيا لليهود عام ١٩١٧، ونسى كذلك التسهيلات والمساعدات التي قدمتها الحكومة البريطانية لليهود لتنفيذه . وأسقط "بيفان" من حساباته أثنين وعشرين عاماً من تاريخ السياسة البريطانية في فلسطين، وتذكرها فقط قبيل الحرب العالمية الثانية والكتاب الأبيض عام ١٩٣٩. ولم ينتبه "بيفان" إلى الظلم في المساواة بين مصالح العرب أصحاب البلاد وبين اليهود الطارئين على فلسطين إلا عندما تدخلت الولايات المتحدة في ذلك، وبعد أن تغير الوضع الديمغرافي في فلسطين لصالح اليهود وبلغ التمايز العسكري الذي وصلت إليه القوات اليهودية درجة يصعب مقارنتها بالقدرة العسكرية في فلسطين . ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور البريطاني في قمع الثانية ومساعدة الأولي . لقد لجأت بريطانيا إلى الأمم المتحدة عندما أرادت أن توفر لنفسها المخرج المطلوب في إنهاء انتدابها على فلسطين، خاصة عندما فشلت جميع مساعي بريطانيا في التوصل إلى حل لتأزم الوضع في فلسطين والذي بات يؤثر على وجودها وأمن قواتها ومستقبلها في المنطقة.

قضية فلسطين في الأمم المتحدة:

حولت الأمم المتحدة قضية فلسطين إلى الجمعية العامة، حيث عقدت أول دورة خاصة في ٢٨ أبريل عام ١٩٤٧،جاء ذلك بناء على طلب من بريطانيا لأن انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة كان يحتاج إلى عدة أشهر .

وتعتبر الجمعية العامة الجهاز التشريعي في الأمم المتحدة، وتتمثل جميع الدول الأعضاء فيها على قدم المساواة، إذ أن لكل منها صوت واحد . وتصدر القرارات في المسائل العادية بأغلبية الحاضرين، وأما في

المسائل الهامة فيحتاج القرار إلى أغلبية الثلثين . وللجمعية العامة دورة سنوية عادية تستغرق مدة ثلاثة أشهر، وقد تزيد إذا تطلب الأمر ذلك . ومن الممكن أيضاً عقد دورات طارئة بناء على طلب من مجلس الأمن أو من غالبية الأعضاء أو من عضو تؤيده الأغلبية . وتقوم الجمعية العامة بعملها عن طريق ست لجان أساسية تضم جميع الدول الأعضاء أو لجان مشتركة أو لجان خاصة تشكل لبحث قضية معينة ويكون الاقتراع في جميع لجان الجمعية العامة بالأغلبية العادية . ويشكل مجلس الأمن الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة والذي يعهد إليه بالمسئولية في صيانة الأمن والسلم الدوليين، ويتألف من خمسة أعضاء دائمين هم الصين وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (لم يتغيروا حتى الآن)، وست أعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة عامين، ويراعى التوزيع الجغرافي العادل في انتخابهم (زاد عددهم إلى عشرة أعضاء الآن) . ويؤخذ القرار في مجلس الأمن بموافقة سبعة أعضاء من بينهم الأعضاء الخمسة الدائمين حيث تعتبر معارضة أي عضو منهم (ممارسة حق الفيتو) نقضا للقرار . وتعتبر آلية اتخاذ القرار في مجلس الأمن السبب وراء عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة، وذلك لصعوبة الخروج بقرار من المجلس يضمن حل القضية دون استخدام حق الفيتو لأحد الدول الدائمة العضوية فيه .

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة للأمم المتحدة لحل المسألة الفلسطينية وقيامها بالفعل بإصدار العديد من القرارات وتأسيس عدد من اللجان الخاصة في محاولة منها للوصول إلى حل عادل يرضى جميع الأطراف، إلا أن قرارات الأمم المتحدة بقيت مجرد قرارات على ورق لا تقوى الأمم المتحدة على تنفيذها، الأمر الذي أدى إلى بقاء هذه القضية عالقة طوال هذه المدة دون الوصول إلى حل، حتى أن اتفاقيات السلام التي وقعت أو في طريقها إلى التوقيع تتم بوساطة الولايات المتحدة دون أن يكون للأمم المتحدة الدور الفعال المفروض والمتوقع .

وقد يرجع السبب في قصور دور الأمم المتحدة التنفيذي إلى طبيعة وآلية اتخاذ القرار داخلها، سواء تلك الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وعدم القدرة على فصل المصالح عن النزاهة وتأثير نظام التحالفات وموازين القوى عند التصويت على القرار داخل الأمم المتحدة. فنجد مثلا أن قرار الجمعية العامة الذي يصدر بأغلبية الثلثين يعتبر توصية وليس قرارا له قوة الإلزام، أما قرار مجلس الأمن الذي يصدر بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين يعتبر قرارا ملزما، ويحق اتخاذ إجراءات عقابية حيال مخالفيه كما ينص الفصل السابع من الميثاق . ونجد كذلك أنه على الرغم من أن قرارات الجمعية العامة تصدر بأغلبية الثلثين، إلا أننا لا نستطيع فصل اعتبارات السياسة الدولية والاعتبارات الدبلوماسية في إخراجها، في حين تكفي المصلحة والسياسة

الخاصة بدولة من الدول الخمس الدائمة العضوية للتدخل في إبطال قرار مجلس الأمن تجاه قضية معينة بغض النظر عن عدالتها .

يعتبر عام ١٩٤٧، الذي تحولت فيه القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، عاماً حاسماً ومؤثراً في تاريخ القضية وتحديد مستقبلها بعد ذلك . ويعتبر القراران ١٠٦، ١٨١ اللذان صدرا عن الجمعية العامة في ذلك العام الأساس لحل المشكلة الفلسطينية وفي نفس الوقت السبب في استمرار هذه المشكلة قائمة إلى يومنا هذا .

يشكل قرار الجمعية العامة رقم ١٠٦ الصادر في ١٥ مايو عام ١٩٤٧ أول قرار خاص يصدر بشأن فلسطين . وينص هذا القرار على تشكيل اللجنة الخاصة بفلسطين لكي تقوم بإعداد تقرير عن طبيعة الحالة وتقديم خطة لحل المشكلة . وبناء على تقرير هذه اللجنة ومقترحاتها بشأن المشكلة الفلسطينية صدر القرار الثاني عن الجمعية العامة رقم ١٨١ في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ والذي عرف بعد ذلك بقرار التقسيم . وقد نص هذا القرار على تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ومنح مكانة دولية خاصة لمدينة القدس . وقد أعطى هذا القرار المبرر والحجة لليهود في إعلان دولتهم في ١٤ مايو عام ١٩٤٨ قبل يوم واحد من إنهاء الانتداب على فلسطين، وتم التصديق عليه من قبل الأمم المتحدة في ٤ مارس عام ١٩٤٩، حيث أوصى مجلس الأمن بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة رغم الاعتراض الذي أبدته بريطانيا أثناء إعداد مسودة القرار . وقد صدر القرار في النهاية بعد أن تم التصويت عليه بموافقة ثمانية أعضاء واعتراض مصر وامتناع المملكة المتحدة عن التصويت . وبناء على توصية مجلس الأمن، أصدرت الجمعية العامة قراراً بقبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة في ١١ مايو عام ١٩٤٩ حيث اعتبر قبول إسرائيل خطوة في طريق السلام، ويربط بين قبول عضويتها والتزامها بتنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨١ والقرار ١٩٤ .[٣٠]

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين بإصدار القرار رقم ١٩٤في ١١ ديسمبر عام ١٩٤٨. ويعتبر هذا القرار الأساس الذي بُنيت عليه القرارات التالية الخاصة باللاجئين، وقد تحدث القرار عن ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم والتعويض لمن لا يرغب منهم في العودة . وفي ٩ نوفمبر عام ١٩٤٨ صدر قرار آخر من الجمعية العامة نص على تحديد ميزانية خاصة لإغاثة اللاجئين تلاه القرار ٣٠٢ في ديسمبر عام ١٩٤٩ لتأسيس وكالة الغوث الخاصة باللاجئين الفلسطينيين التي مددت الجمعية العامة عملها بعد ذلك ولا زالت أعمالها مستمرة في فلسطين حتى الآن .[٣١]

لم تنعم المنطقة العربية بالسلام والاستقرار منذ صدور قرار التقسيم إلى اليوم، وأخطأت تنبؤات الجمعية العامة التي أخرجت قرار التقسيم عندما قامت بزرع دولة يهودية في المنطقة العربية دون مراعاة لطبيعة هذه

المنطقة وتاريخها، فافترضت إمكانية إدماج إسرائيل أو إمكانية فرض وجودها في المنطقة العربية بالاتفاق أو بالقوة . وقد أثبتت الأحداث التي مرت بالمنطقة العربية ذلك . وتفاعلت الأمم المتحدة مع هذه الأحداث من خلال قراراتها سواء تلك التي صاحبت اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨ واحتلال أجزاء كبيرة من فلسطين، أو القرارات التي صدرت بسبب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ أو التي تزامنت مع حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما صحبها من احتلال إسرائيلي لباقي الأراضي الفلسطينية وهضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية، أو تلك التي جاءت بسبب اندلاع حرب عام ١٩٧٣ وما تلاها من احتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ واندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٨ ومفاوضات السلام التي لحقت بها .

بعد صدور قرار التقسيم زادت حدة العنف في فلسطين ووصلت الأزمة في النهاية إلى حرب مع إسرائيل عام ١٩٤٨ شارك فيها عدد من الدول العربية . تدخلت الأمم المتحدة في محاولة منها لرأب الصدع، فاصدر مجلس الأمن العديد من القرارات يدعو فيها إلى وقف القتال والأعمال العسكرية وينادي بهدنة . وقررت الجمعية العامة تشكيل لجنة الهدنة للإشراف على وقف القتال وتعيين وسيط للأمم المتحدة في فلسطين لتسهيل الوصول إلى تسوية سلمية بالتعاون مع لجنة الهدنة وتأسيس "لجنة المراقبة الدولية ". ورغم أن الأمم المتحدة نجحت في التوصل إلى هدنة مؤقتة، إلا أن الحرب لم تتوقف إلاّ بعد أن فرضت إسرائيل سيطرتها على مناطق واسعة من فلسطين وتعدت بذلك على المناطق العربية التي تقع خارج حدودها في قرار التقسيم .[٣٢]

ولم تشكل اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل من ناحية، والأردن وسوريا ولبنان ومصر من ناحية أخرى، والتي تمت تحت رعاية الأمم المتحدة وبمراقبة قوات دولية تابعة لها عام ١٩٤٩، رادعاً ضد انتهاكات إسرائيل بعد ذلك . فعلى الرغم من تعدد الشكاوى التي تقدمت بها مصر والأردن وسوريا إلى مجلس الأمن بسبب انتهاك إسرائيل لاتفاقيات الهدنة الموقعة بينها، لم يستطع مجلس الأمن الخروج بقرار رادع لإسرائيل على الرغم من تعدد هذه القرارات وتكرارها . جاءت صيغة القرارات في عبارات فضفاضة غير حاسمة وضعيفة لا تحمل لهجة التهديد أو الردع : " النظر في الشكوى المصرية بما يتفق مع اتفاقيات الهدنة، الدعوة إلى عودة اللاجئين القادرين على العودة، الاستهجان من الهجوم الإسرائيلي على الأردن، دعوة كل من مصر وإسرائيل للتعاون لتنفيذ الهدنة، إدانة الهجوم الإسرائيلي على سوريا، دراسة إمكانية فرض القوة لتنفيذ الهدنة ".[٣٣] ولم يصدر المجلس أي قرار يحمل صيغة التهديد أو يتحدث عن اتخاذ إجراء عملي . ويعود ذلك إلى تأثير الأعضاء الخمس الدائمين، وخاصة الولايات المتحدة، على صيغة القرار في مجلس الأمن .

قامت بعد ذلك كل من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا بالاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ واحتلت إسرائيل كُلاً من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة . ولم يستطع المجلس الخروج بقرار بسبب حق الفيتو لكل من بريطانيا وفرنسا فحوّل القضية إلى الجمعية العامة التي عقدت دورة خاصة دعت فيها إلى انسحاب القوات المعتدية وتشكيل قوات الطوارئ الدولية . انسحبت إسرائيل بعد ذلك نتيجة للضغوطات التي مارستها عليها الإدارة الأمريكية، وذلك تحت وطأة التهديد السوفيتي بالتدخل لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية من ناحية، ومن ناحية أخرى لعدم رغبة الولايات المتحدة في تحمل وزر سياسات بريطانيا وفرنسا وحرصها على تأسيس مصداقية خاصة بها تنسجم ومصالحها في المنطقة التي بدأت تتأسس على أنقاض المصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية . وأثناء وبعد حرب عام ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن والجمعية العامة مجموعة من القرارات المتعلقة بوقف إطلاق النار وعودة النازحين إلى بيوتهم وحماية المدنيين وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها أثناء الحرب، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧. يدعو هذا القرار إلى إرساء السلام العادل في المنطقة وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير وحل عادل لمشكلة اللاجئين . ورغم قبول مصر والأردن بهذا القرار، فقد اعتبرتا أن انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ شرطاً مسبقاً للمفاوضات . رفضت إسرائيل تنفيذ القرار وأعلنت أن مسألتي الانسحاب واللاجئين لا يمكن حلهما إلا عن طريق المفاوضات المباشرة مع الدول العربية وإبرام معاهدة سلام شاملة. فتأزمت الأمور في المنطقة مرة أخرى، وعاودت إسرائيل انتهاكها لسيادة الدول العربية المجاورة، وأصدر مجلس الأمن والجمعية العامة عدة قرارات أدانت الاعتداءات الإسرائيلية ودعت إلى وقف إطلاق النار وانتقدت استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ونادت بتأسيس سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

وعلى خلفية حرب عام ١٩٧٣ أصدر مجلس الأمن القرار ٣٣٨. وعلى الرغم من الجهود السلمية التي بُذلت داخل وخارج الأمم المتحدة طوال فترة السبعينات، والنجاح في عقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة والرئاسة المشتركة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في ديسمبر عام ١٩٧٣، استأنفت الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية وكل من القوات المصرية والسورية. وجرى التوصل خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ لاتفاقيات فصل القوات بين مصر وإسرائيل، وسوريا وإسرائيل بوساطة أمريكية. لم تتوقف إسرائيل عن انتهاكاتها لسيادة الدول العربية المجاورة ومخالفتها لقرارات الأمم المتحدة، وإجراءاتها غير القانونية في

فلسطين. وأصدرت الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات الأخرى المتعلقة باحتلال إسرائيل لجنوب لبنان وحول الإستيطان في فلسطين وإجراءات إسرائيلية أخرى .

لم تعامل مدينة القدس منذ البداية كبقية المناطق في فلسطين، فقد نص قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ بأن تكون المدينة مجردة من السلاح وأن تكون كيان منفصل تحت إشراف مجلس الوصاية. وعهدت الجمعية العامة إلى القوة المنتدبة بتعيين مجلس بلدي خاص للقدس .

وفي أعقاب قيام إسرائيل بضم القدس في شهر يوليو عام ١٩٦٧ أصدرت الجمعية العامة قراراً اعتبرت فيه هذا الضم وكافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغير مكانه مدينة القدس باطلة، ودعت إسرائيل للتراجع عنها والتوقف عن أي عمل من شأنه أن يغير من مكانة المدينة . وتم التأكيد على هذا القرار بقرارات أخرى متعددة سواء من قبل مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وفي سبتمبر عام ١٩٧١ انتقد مجلس الأمن إسرائيل لعدم احترامها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتغير وضع المدينة والاستيلاء على أجزاء فيها . واعتبر مجلس الأمن في قراره رقم ٤٦٥ الصادر في مارس ١٩٨٠ إجراءات إسرائيل بتغير وضع القدس وبناء المستوطنات غير قانونية . كما هدد المجلس إسرائيل في القرار ٤٧٦ الصادر في يوليو عام ١٩٨٠ بالبحث عن خطوات عملية ضدها في حالة عدم انصياعها للقرارات الخاصة بالقدس، وبما يتطابق وبنود ميثاق الأمم المتحدة ذات العلاقة. وفي ٢٠ أغسطس عام ١٩٨٠ أصدر مجلس الأمن القرار ٢٧٨ الذي يدين تطبيق إسرائيل القانون الأساسي على القدس باعتبار ذلك يشكل خرقاً للقانون الدولي، ودعا الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية لها بالقدس إلى سحبها . وفي عام ١٩٨١ طالبت الجمعية العامة إسرائيل بالامتناع عن مواصلة أعمال الحفر وتغيير معالم المواقع التاريخية والثقافية والدينية في المدينة المقدسة. وفي ديسمبر عام ١٩٩٦ اعتبرت الجمعية العامة إن كافة المستوطنات المقامة في القدس وحولها غير قانونية . وفي يوليو عام ١٩٩٨ دعا مجلس الأمن إسرائيل إلى عدم اتخاذ أية إجراءات من شأنها التأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي بعد أن قامت إسرائيل بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس .[٣٤]

ركزت الأمم المتحدة على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية التي عمدت إسرائيل منذ قيامها على انتهاكها والتنكر لها وتهميشها . فبمجرد أن تأسست "منظمة التحرير الفلسطينية " (م. ت. ف) عام ١٩٦٤، وافقت اللجنة السياسية الخاصة في الأمم المتحدة في أكتوبر عام ١٩٦٥ (وبناء على طلب من مجموعة الدول العربية) على السماح لها بالمشاركة في اجتماعاتها بدون إبداء ملاحظات تحت بند "وكالة الغوث". وفي ديسمبر عام ١٩٦٨ اعترفت الجمعية العامة بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت بسبب حرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف

بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وفي ديسمبر عام ١٩٧١ أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٨٧ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل حريته، ثم عادت الجمعية وأكدت على هذا القرار في قرارات متتالية . وفي الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة والتي عقدت في أكتوبر عام ١٩٧٤ تم وضع المسألة الفلسطينية كبند مستقل على جدول أعمال الدورة لأول مرة بعد أكثر من عشرين عاماً . وقد دعا ياسر عرفات، رئيس المنظمة لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة . وقد جاء ذلك بناءً على اقتراح تقدمت به حوالي ٥٥ دولة. في نفس العام وجهت الجمعية العامة الدعوة لـ م. ت. ف للاشتراك بصفة مراقب في أعمالها باعتبارها ممثل للشعب الفلسطيني، وطلبت في قرار آخر من الأمين العام إجراء اتصالات مع م. ت. ف في كل المسائل المتعلقة بفلسطين . وفي نوفمبر عام ١٩٧٥ دعيت م. ت. ف بقرار من الجمعية العامة للمشاركة في جهود السلام في الشرق الأوسط، واعتبرت الجمعية العامة في قرارات لاحقة إن " اتفاقيات كامب ديفيد "لا قيمة لها في تحديد مستقبل الشعب الفلسطيني، ودعت م. ت. ف للمشاركة في المداولات حول الشرق الأوسط وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف بقيادة م. ت. ف وفي نوفمبر عام ١٩٨٨، أدانت الجمعية العامة رفض الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف وعدم السماح له بإلقاء خطاب في الأمم المتحدة مما دعاها لنقل جلستها إلى جنيف . وفي ديسمبر عام ١٩٨٨ أقرت الجمعية العامة بإعلان الدولة الفلسطينية وتغيير اسم م. ت. ف إلى فلسطين في الأمم المتحدة. ودعت في نفس اليوم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق تقرير المصير .

وفي عام ١٩٩٦ أكدت الجمعية العامة على سيادة الفلسطينيين على مواردهم الطبيعية . وفي مارس عام ١٩٩٨ قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة الأراضي الفلسطينية ومقابلة الرئيس الفلسطيني في محاولة من الأمم المتحدة لدعم الموقف الفلسطيني .

وفي يوليو عام ١٩٩٨ أصدرت الجمعية العامة قراراً يسمح بمشاركة فلسطين في عمل الأمم المتحدة، وفي سبتمبر من نفس العام شاركت فلسطين لأول مرة في النقاش العام للجمعية العامة وألقى " الرئيس عرفات "كلمة في الجمعية العامة باسم فلسطين، وكانت تلك أول مشاركة لهيئة ليست لها صفة الدولة في النقاش العام للجمعية العامة. وفي نوفمبر عام ١٩٩٨ رفع مستوى تمثيل فلسطين في الأمم المتحدة .

من خلال ذلك نجد أن الأمم المتحدة ساهمت بشكل فعّال في ترسيخ الحقوق الفلسطينية والوجود الفلسطيني، كما دعمت وجود م. ت. ف في الأمم المتحدة لتثبيت هذه الحقوق .

الفصل الأول
قرار الأمم المتحدة ١٨١ (قرار التقسيم)
الصادر عن الجمعية العامة في
٢٩ تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧

خلفية عامة للظروف وموازين القوى الدولية والعربية المحلية:

كان لتفاعل عدد من العوامل الدولية والعربية والمحلية الأثر الأساسي في الكيفية التي تم بها التعاطي مع القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، إذ أن الأمم المتحدة هي بمثابة المرآة التي تعكس حقيقة الوضع الدولي وتترجمه عملياً إلى قرارات تصدرها.

ويستطيع المتتبع لوضع البيئة الدولية والنظام الدولي والظروف الخاصة بالدول العربية والوضع السياسي والعسكري داخل فلسطين تفهم المواقف والتفاعلات داخل أروقة المنظمة الدولية خاصة في الفترة التي صدر فيها قرار الجمعية العامة ١٨١، وهي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وشكلت بداية للحرب الباردة.

رغم انتصار دول الحلفاء في الحرب، إلا أن بعض هذه الدول كبريطانيا وفرنسا خرجت من الحرب مدمرة، وكذلك الحال لدول أوروبا المهزومة. فانخفض الدخل القومي لتلك البلدان وانغمس السياسيون فيها بالمشاكل الاقتصادية المتعلقة بإعادة الأعمار والتأميم والتضخم. والواقع أن جميع هذه البلدان اتكلت إلى حد بعيد على المساعدة الأمريكية في تلك الحقبة وأصبحت أكثر بقليل من كونها توابع اقتصادية.

اختلف توازن القوى بعد الحرب العالمية الثانية وأفل نجم القوى العظمى السابقة كفرنسا وبريطانيا، وانهار المشروع الألماني في فرض السيادة على أوروبا، ولحق الدمار باليابان، وتحول العالم إلى نظام ثنائي القطبية، بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إلاّ أن الولايات المتحدة كانت الأفضل بكثير. فبسبب الخسائر التي منّيت بها روسيا في الحرب، أصبحت بعد الحرب عملاقاً عسكرياً ولكنها قزماً من الناحية الاقتصادية، في حين أصبحت الولايات المتحدة البعيدة عن أرض المعارك متقدمة صناعياً بشكل كبير وازدادت ثراءً بسبب الحرب، فكانت تزود العالم بثلث احتياجاته من جميع السلع إذ أنها أضحت أكبر مصدر للسلع بعد الحرب، الأمر الذي انعكس بالطبع على قوتها العسكرية. وسعت الولايات المتحدة بفضل هذه المكانة الاقتصادية الاستراتيجية إلى ملء الفراغ الذي خلفه غياب تلك القوى، فأعادت ترتيب شئون اليابان وألمانيا والنمسا. وكان لها قوات في المحيط الهادي وشمال أفريقيا وإيطاليا وأوروبا الغربية، وأصبح لديها تصميم راسخ بضرورة السيطرة على المواد الأولية الحاسمة استراتيجياً في العالم كالنفط والمطاط وخامات المعادن. وبدأت تسعى

لخلق عالم دولي جديد يتواءم مع احتياجات الرأسمالية الغربية، فأسست صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية وإعادة البناء، ومن ثم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (غات)، فوجدت أن العديد من البلدان ترغب بتخصيص بعض أموالها للتنمية وإعادة البناء خاصة وأن أغلبها يعاني على كافة الأصعدة بسبب الحرب . قامت الولايات المتحدة بعد ذلك بوضع "خطة مارشال" لإعادة بناء دول أوروبا ومساعدتها بعد الحرب ولخلق حلفاء لها في أوروبا، ولمواجهة خطر التوسع الروسي، حيث قامت روسيا بتوسيع حدودها في الشمال على حساب فنلندا، وفي الوسط على حساب بولندا، واستعانت بصربيا في الجنوب على حساب رومانيا . وأعيد ضم دول البلطيق (استوانيا ولتوانيا ولاتفيا) إلى روسيا وتم الاستيلاء على جزء من بروسيا الشرقية وشريط من تشيكوسلوفاكيا الشرقية (روتينيا) وتم بذلك تأمين ممر مباشر صوب هنغاريا . وتشكل "شريط وقائي" من الدول التابعة للاتحاد السوفيتي من جهة الغرب والجنوب الغربي وهي بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا .

رفض الاتحاد السوفيتي الأموال الأمريكية والانضمام إلى "خطة مارشال "بسبب الشروط السياسية المتعلقة بها، وأرغم الاتحاد السوفيتي الدول الخاضعة له في أوروبا الشرقية لانتهاج نفس النهج . وهكذا انقسمت أوروبا إلى معسكرين غربي تابع للولايات المتحدة وشرقي تابع للاتحاد السوفيتي، وعدد من الدول المحايدة مثل سويسرا والسويد وأسبانيا وبعض البلدان الأخرى كفنلندا والنمسا ويوغسلافيا . وامتد التنافس بعد ذلك خارج أوروبا وتعلق بالدرجة الأولى بميراث نتائج الحرب. فقد اعترضت بريطانيا على عدم سحب موسكو محمياتها من إيران، وتصاعدت احتجاجات "ترومان" (الرئيس الأمريكي في ذلك الحين)، وحاولت الولايات المتحدة الوقوف في وجه التوسع السوفيتي في شرقي المتوسط والشرق الأوسط .[٣٥]

توجه اهتمام الولايات المتحدة إلى فلسطين وقضية النزاع العربي اليهودي بسبب تأثير الصهيونية على الولايات المتحدة لاتخاذ موقف حيال فلسطين حيث إن اليهود استطاعوا أن يلعبوا دوراً سياسياً في عملية تداول السلطة داخل الولايات المتحدة والتي تشهدها البلاد مرة كل أربع سنوات في تنافس الحزبان الديمقراطي والجمهوري في الحملة الانتخابية الجمهورية، وكذلك لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في عملية احتواء مناطق الشرق الأوسط، حيث إن أغلب الدول العربية الأخرى كانت قد استقلت في تلك الفترة وارتبطت بعلاقة تبعية مع بريطانيا كالأردن والعراق ومصر التي كانت بريطانيا تحتل جزءاً منها . واهتمت الولايات المتحدة بالقضية الفلسطينية خاصة وأن فلسطين كانت هدفاً لسياسة الاحتواء الروسية حيث اتجهت روسيا إلى فلسطين وسعت لدعم إسرائيل كدولة واعدة تحمل في جنباتها ملامح لدولة اشتراكية تضم عدداً من

اليهود الروس وتقع في قلب الشرق الأوسط. ولكن ما يؤكد أن سياسة الاتحاد السوفيتي كانت في الأساس تهدف لتحقيق مبدأ الاحتواء، هو أنها اتجهت إلى العرب والفلسطينيين وعرضت عليهم تقديم المساعدة ضد اليهود، لكن العرب في تلك الفترة آثروا الاعتماد على بريطانيا فتجاهلوا العرض السوفيتي.[٣٦]

بقيت فرنسا متشبثة بمنصب القوة العظمى برغم تآكل قوتها الاقتصادية، واعتمادها الكبير على الدعم المالي الأمريكي، فسعت إلى تأكيد وجودها في الهند الصينية وفرضت الحماية على تونس والمغرب إلا أنها فقدت انتدابها على لبنان وسوريا. وقد كان توجه فرنسا في إعادة تثبيت نفسها كقوة عسكرية كبيرة في أوروبا يروق لبريطانيا لحفظ التوازن ضد روسيا في القارة الأوروبية ويروق للولايات المتحدة التي تسعى للحد من النفوذ الروسي وضمان خلق حلفاء أقوياء لها في القارة الأوروبية.

أما بريطانيا التي تضررت كثيراً من جراء الحرب رغم النصر الذي حققته، فقد عانت من الفجوة التجارية الواسعة والقاعدة الصناعية الركيكة والأزمة الاقتصادية، وبدا واضحاً ضرورة الاستعانة بالمساعدات الأمريكية لحل أزمات البلاد، لكن بريطانيا حاولت المحافظة على التوازن بين ذلك وبين كونها دولة عظمى. ووجدت حكومة العمال التي انتخبت في تموز عام ١٩٤٥ أن من الحكمة الانسحاب من الهند والتخلي عن ضمانات بريطانيا لتركيا واليونان، والابتعاد عن مشكلة فلسطين.[٣٧]

بدأت بريطانيا بتغيير سياستها في فلسطين قبيل الحرب من خلال الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ في محاولة منها لإرضاء العرب واليهود في آن واحد لتضمن وقوفهم أثناء الحرب إلى جانب الحلفاء. فمن ناحية أعلنت أنها ستحد من الهجرة اليهودية لتصبح ٧٥ ألف مهاجر خلال خمس سنوات، ووضعت قيوداً على نقل الملكية، ونجحت في إقناع العرب فكان موقفهم أقرب إلى المهادنة منه إلى المقاومة ضد بريطانيا أثناء الحرب.

ومن ناحية أخرى، وفي نفس الوقت نجد أن بريطانيا قامت بتدريب الضباط اليهود منذ عام ١٩٤٠، حيث تم تدريب قوة من ١٦ ألف يهودي قبل نهاية ١٩٤١. بدأت التدريبات غير الرسمية لتعزيز قدرة الهاغاناة القتالية لإعداد شبكة من اليهود الناطقين بالألمانية للاستعانة بهم في العمليات الخاصة خلف خطوط ألمانية. وهكذا وبعيداً عن الأنظار وفي الكبيوتزات المتطرفة، استمرت التدريبات المكثفة، طوال عام ١٩٤١، على يد محترفين بريطانيين انصبت على أحدث أساليب الشراك الخداعية والتفجير عن بعد. وعلى أثر انتصار "رومل" على جيوش الحلفاء عام ١٩٤٢ قام الإنجليز بتدريب اليهود على حرب العصابات وتشكيل وحدات قادرة على شن حرب مقاومة في حالة احتلال "رومل" لفلسطين وبذلك تم تشكيل فيلق يهودي فيها بمساعدة الحلفاء عام ١٩٤٤.[٣٨]

ويصف " ايجال يادين"، أحد قادة " الهاغاناة " آنذاك السياسة البريطانية تجاه تسليح اليهود من أجل إعدادهم لمساعدة بريطانيا في الحرب، بقوله : " كان اهتمام المجموعة م ٤ ينصب فحسب على الحرب ضد ألمانيا، دون المشاكل المحلية، فلم تشغل السياسة البريطانية تجاه اليهود بالهم قط، وهكذا أدى كلا الجانبين دوره. كانوا يعلمون بأننا نعزز مخزوننا من السلاح، وبأننا نعمل للهاغاناة كما نعمل لهم، وكنا نعلم بدورنا، أنهم كانوا يعلمون، ولكن هدفنا كان مختلفاً عن أهداف السياسة البريطانية، لذلك فقد أعدوا إعداداً حقيقياً وجاداً آلافا من الناس بالمال والمعرفة والسلاح وأجهزة الراديو بشكل قانوني".[٣٩] وفي نفس الصدد يقول " دافيد كوهين" عن تلك الفترة : " كان البريطانيون يعلمون بأنني أستغل موقعي - كحلقة وصل لمعاونة الهاغاناة، كانوا يعرفون بأنني أساعد في الهجرة السرية .. وكانوا يغضون الطرف في تبادل المجندين للهويات من أجل زيادة عدد المتدربين فالعدد كان ثابتاً ولكن المتدربين كانوا متغيرين وهكذا فقد ساعد هؤلاء الضباط الإنجليز المحترفين على تأسيس البالماخ قلب قوات الهاغاناة الضاربة ".[٤٠]

ورغم وعود بريطانيا للعرب بالاستقلال حسب ما جاء في" الكتاب الأبيض "عام ١٩٣٩، كانت تقوم بإعداد الخطط لتقسيم فلسطين . وقد وافقت لجنة وزارية خاصة تشكلت في أواخر صيف ١٩٤٣ على فكرة دولة يهودية في فلسطين حسب خطة تقسيم جديدة بعد الحرب .[٤١] لكن بريطانيا آثرت بقاء ذلك طي الكتمان لعدم إثارة العرب في تلك الفترة وهو ما جعلها أيضاً تتجنب فتح أبواب الهجرة لليهود إلى نوفمبر عام ١٩٤٣ أي قبل خمسة شهور من الموعد المنصوص عليه في الكتاب الأبيض والذي يقضي بوقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً . وقد أعلن وزير المستعمرات في مجلس العموم ذلك بقوله : " إن الحرب لم تسمح بدخول العدد المقرر من اليهود حسب الكتاب الأبيض مما يضطرنا إلى تجديد المدة ".[٤٢] ثم عادت بعد ذلك بريطانيا وجددتها مرة أخرى بحجة ضرورة الانتهاء من نتائج لجنة التحقيق" الانجلو أمريكية " أولاً . ومن الجدير ذكره أن العدد الذي كان من المقرر إدخاله إلى فلسطين بموجب الكتاب الأبيض هو ٧٥ ألف لاجئ وقد تم إدخاله بالفعل إلا أن بريطانيا أقدمت على تجديد تصاريح الدخول كحيلة لأنها أرادت أن تنفي ما جاء في الكتاب الأبيض بشكل دبلوماسي، ثم عادت وأعلنت الحكومة البريطانية عن نيتها بإلغاء سياسة الكتاب الأبيض والعودة إلى مشروع التقسيم بمجرد انتهاء الحرب، في أواسط عام ١٩٤٤، وفي خضم التعاون العسكري الانجلو أمريكي وتحت تأثير من " تشرشل" وبتأييد من أغلبية أعضاء الحكومة مع إبقاء هذا التوجه طي الكتمان خشية نقمة العرب .[٤٣]

في عام ١٩٤٥، فاز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية البريطانية، الأمر الذي خلق حالة من الارتياح لدى اليهود في فلسطين لاعتقادهم أن حزب العمال سيقدم لهم مزيداً من شهادات الهجرة ومزيداً من التعاون .

في يناير عام ١٩٤٦ بدأت " اللجنة الانجلو أمريكية " عملها في واشنطن بناء على طلب الولايات المتحدة لحل أزمة فلسطين حيث أصدرت اللجنة توصيات بالسماح الفوري بدخول مائة ألف يهودي إلى فلسطين، وأن فلسطين لن تكون دولة عربية أو يهودية، وألغت القيود على انتقال الأراضي وأبقت فلسطين تحت الانتداب البريطاني حتى يتسنى عقد اتفاق توضع البلاد بموجبه تحت وصاية الأمم المتحدة . ولم يؤخذ في الاعتبار الطلب البريطاني بضرورة نزع سلاح اليهود في فلسطين .[٤٤] ورغم ترحيب الولايات المتحدة بنتائج اللجنة لم تؤيدها بريطانيا التي وجدت في استمرار وجود المسلحين اليهود في فلسطين خطراً على بقائها . كما أن اللجنة اهتمت بوضع البلاد تحت وصاية الأمم المتحدة وهذا لم يكن يرق لبريطانيا .

افتتح بعد ذلك "مؤتمر لندن "في سبتمبر عام ١٩٤٦ حيث رفض الجانب العربي الخطة الأنجلو - أمريكية التي قضت بإقامة حكم ذاتي لكلا الجانبين، اليهودي والفلسطيني، لأن ذلك يقود للتقسيم، في حين أبدى الجانب اليهودي ميلاً تجاه المشروع. قام"بيفان "بعد ذلك بدمج المقترحات البريطانية والعربية في مشروع يمنح الاستقلالية للأغلبية العربية على المدى القريب والموافقة على دخول عدد كبير من اللاجئين حيث تستطيع بريطانيا المتواجدة في فلسطين أن تسيطر على الموقف في المرحلة الانتقالية ، في حالة تمرد اليهود . افتتح "مؤتمر لندن" مرة أخرى في يناير عام ١٩٤٧ واتضح استحالة موافقة الجانبين على خطة ما، فالعرب يرفضون التقسيم، فيما يعترض اليهود على مشروع الخارجية البريطانية . قدم بعد ذلك "بيفان" مشروع عرف باسمه وينص على إقامة حكم ذاتي فوري تحت الوصاية البريطانية على أن يتم الاستقلال بعد خمس سنوات واتخاذ إجراءات أمنية خاصة بالأقلية اليهودية، إلاّ أن المشروع رُفض من الجانبين، فاليهود كانوا يصرون على التقسيم والعرب كانوا يصرون على انسحاب بريطانيا .[٤٥]

ومن الواضح أن بريطانيا حاولت التمسك بفلسطين، ورفضت مشروع التقسيم الذي كانت ترضى به في السابق بسبب دخول الولايات المتحدة كحليف لليهود، فالتقسيم يعني إنهاء الانتداب البريطاني وصعوبة عقد معاهدات شبيهه بتلك التي تربطها مع الأردن والعراق ومصر . ونستطيع أن نلمس من جميع مشاريع الحلول التي تقدمت بها بريطانيا بعد عام ١٩٤٦ أنها تسعى لخلق شكل من أشكال التواجد البريطاني في فلسطين، كما أن موافقة بريطانيا من جانبها على فرض التقسيم وفقاً لآراء الخارجية البريطانية، سيشعل العالم العربي ويدمر معاهدات التحالف البريطانية مع مصر والعراق، ويقضى على المصالح البريطانية في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يهدد بانهيار النفوذ البريطاني في المنطقة . ولكن أمام العنف الذي مارسه اليهود ضد بريطانيا في فلسطين، وارتفاع الأصوات فيها بضرورة وضع حد لسقوط المزيد من الضحايا البريطانيين دون داعٍ، وبسبب الحالة المنهارة

التي تمر بها بريطانيا بعد الحرب، ورغبة في إرضاء الولايات المتحدة لأن بريطانيا أحوج ما تكون لدعمها، رفعت بريطانيا القضية للأمم المتحدة .

لم تستطع الدول العربية الوقوف إلى جوار القضية الفلسطينية بالشكل المطلوب بسبب الضعف الداخلي لمختلف البلدان العربية السياسي والعسكري، وارتباط عدد منها باتفاقيات تحالف وتبعية مع بريطانيا، وبسبب الضغينة القائمة بين السعوديين والسوريين ومعهم مصر من جهة وبين الحكومتين الهاشميتين في الأردن والعراق من جهة أخرى . لقد كانت البُنية الحكومية في العراق مُعرّضة للخطر بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية حيث شكلت بريطانيا حكومة جديدة للعراق بعد أن أعادت احتلالها عام ١٩٤١ لتضع حداً للتدخلات المستمرة للعسكريين، مما أدى إلى لجوء النخب الحاكمة إلى القوة والعنف،الأمر الذي اضطر الحكومة العراقية إلى التعاون مع بريطانيا، لحسم الصراع على السلطة. وتم عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا بعد ذلك مما أضعف نفوذ النظام العراقي في العالم العربي . وقد أبدى نوري السعيد رئيس وزراء العراق استعداده للقبول بدولة يهودية شمال فلسطين مقابل تأييد بريطاني لضم سوريا إلى العراق .[٤٦]

وكانت مصر غارقة في مشاكلها الداخلية بعد أن أبدت الحكومة المصرية في أبريل عام ١٩٤٦ رغبتها في جلاء بريطانيا الكامل من مصر . وفي أكتوبر عام ١٩٤٦ وقعت الحكومة اتفاقية تنص على الانسحاب التدريجي للقوات البريطانية ما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩. اندلعت على أثر ذلك أعمال العنف ضد بريطانيا الأمر الذي جعل بريطانيا تأخذ موقفاً عدائياً من مصر وتمنع عنها المساعدات العسكرية . واكتفت حكومة النقراشي باشا في تلك الفترة بتقديم دعم محدود للفلسطينيين وحافظت على الاتصال مع مسئولين صهاينة حتى نهاية عام ١٩٤٧.[٤٧] وأبدت مصر عداءها لسياسة الملك عبد الله ملك الأردن بسبب الشكوك بتحضير عملية لتقسيم فلسطين مع الصهاينة. ولم يكن الوضع في سوريا أفضل حالاً من مصر والعراق، إلا أنها كانت قد نالت استقلالها الأمر الذي لم تحصل عليه الدول الواقعة ضمن منطقة النفوذ البريطانية. إلا أن سوريا كانت تعاني ضعفاً سياسياً رغم ظهور أحزاب جديدة، فلم تظهر أية إمكانية لإجراء إصلاحات بسبب غياب أية أغلبية سياسية فقللت الطبقة الحاكمة الراغبة في وضع البلاد على الطريق الليبرالي سياسياً واقتصادياً من قيمة أخطار الظرف السياسي الإقليمي وقامت بتقليص الجيش السوري، ولم تعد تمتلك سوريا إلا قوات شبه رمزية وعتاد يستخدم في الاستعراضات أكثر مما يستخدم في الدفاع عن البلاد . ولم يكن وضع لبنان يختلف كثيراً عن سوريا حيث جلت آخر القوات الفرنسية عنها في ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٦.[٤٨]

ولم يكن الأردن موضع ثقة في موقفه من القضية الفلسطينية، إذ أنه كان يعيش على المساعدات التي تقدمها له بريطانيا، وكانت له أطماع في مد حدوده لتشمل فلسطين، مما أثار عداء الدول العربية الأخرى كمصر وسوريا والسعودية ومفتي القدس الحاج " أمين الحسيني "، كان الأردن حليفاً وفياً لإنجلترا وفي عام ١٩٤٦ وقع معاهدة جديدة مع بريطانيا تمنحه الاستقلال مع تمتع الإنجليز بإمكانية التصرف كما يشاءون بالمنشآت العسكرية للبلاد والتي كانت مرتبطة بمساعدتهم المالية،[٤٩] في حين كانت السعودية الحليف الأكبر للولايات المتحدة التي منحتها قروض مساعدة أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم تكن السعودية تمتلك أية قوات عسكرية .[٥٠]

وعلى الرغم من أن موضوع فلسطين كان يستغرق معظم أبحاث جلسات الجامعة العربية، إلا أن الجامعة أحجمت عن اتخاذ الخطوات العملية الحاسمة الموحدة لتقوية عرب فلسطين والضغط على الدول الكبرى بشكل فعّال، ولم تستطع أن تقدم دعماً حقيقياً للمسألة الفلسطينية . وعلى الرغم من تنبه العرب للأخطار المحيطة بهم، إلا أن انشغال كل منهم بمشاكله الداخلية أدى إلى فشل المحاولات الرامية لتوحيد الصفوف الفلسطينية والعمل المشترك ضد الخطر المحدق بالجميع . لقد لعب التشتت العربي دوراً هاماً في فشل القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة في تلك الفترة . ولعل هزيمة العرب وضياع فلسطين في حرب عام ١٩٤٨ أكبر دليل على التشتت والضعف العربي .

لم يكن وضع عرب فلسطين الداخلي أحسن حالاً من الأوضاع الداخلية للدول العربية الأخرى، فقد عانت فلسطين من وضع سياسي وعسكري مترهل قُبيل تحويل القضية للأمم المتحدة . جاء ذلك نتيجة تراكمات لسياسة بريطانية منحازة ضد العرب لصالح اليهود في فلسطين تنفيذاً لما جاء في وعد بلفور عام ١٩١٧. فكانت المقاومة الفلسطينية عام ١٩٣٩ ضعيفة وفقيرة ومنهارة خاصة بسبب الممارسات التي اتبعتها بريطانيا لقمع ثورة عام ١٩٣٦ والتي نتج عنها نفي قاد ة الثورة إلى جزيرة فيشل و إعدام عدد كبير منهم واستشهاد آلاف الفلسطينيين، إضافة إلى فقر في المعدات العسكرية التي كان يسهل الحصول عليها عبر الحدود السورية الفلسطينية واللبنانية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد تحالف فرنسا وبريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية مُنع دخول الأسلحة إلى فلسطين، فتوقفت أعمال المقاومة الفلسطينية ضد البريطانيين طوال فترة الحرب العالمية الثانية اعتماداً على الوعود البريطانية للعرب .[٥١] ولكن بريطانيا قامت بدعم القوة العسكرية اليهودية طوال فترة الحرب أملاً في وقوف الحركة اليهودية إلى جوارها ضد دول المحور . ولم يكن الدعم البريطاني بالمعدات والتدريبات العامل الوحيد في دعم القوة العسكرية اليهودية وإنما كان لهروب عدد كبير من الضباط البولنديين بأسلحتهم والانضمام للهاغاناة،وسرقة المخازن العسكرية البريطانية التي قام بها اليهود، أثر على تطوير القدرة الفنية والعددية

والكمية للقوة العسكرية اليهودية. ولم يكن الإعداد لتكوين جيش مسلح يهودي بمحض الصدفة، إنما جاء ذلك نتيجة لتخطيط سياسي بعيد الأفق. يقول " بيجن "في ذلك : " لقد تحقق الهدف الأول، منذ الأيام الأولى للثورة، لقد نجحنا في إلغاء العامل العربي المحلي، والآن أصبح على " الأرجون " التركيز في تحديها لحكومة الانتداب، ومواجهة بريطانيا " .[٥٢] كما أعلن "بيجن "الحرب على بريطانيا عام ١٩٤٣: " لقد حان الوقت لضرب بريطانيا التي خطت بيدها فصولاً دموية في تاريخ اليهود".[٥٣] ولم تكن السياسة التي انتهجتها إسرائيل لضرب التواجد البريطاني في فلسطين (رغم محاولات بريطانيا المتكررة إرضاءهم أثناء وبعد الحرب) إلا دليلاً على أنها كانت سياسة مدبرة للتخلص من الانتداب، ومما يؤكد ذلك أيضاً اكتشاف بريطانيا تورط الوكالة اليهودية مع المنظمات الإرهابية اليهودية في عملياتها الموجهة ضد التواجد البريطاني في فلسطين .[٥٤]

على الجانب الآخر، كان الوضع السياسي الداخلي الفلسطيني لا يدعو للتفاؤل، فالقيادة هربت إلى خارج البلاد بعد الثورة، وحركة المقاومة لم تجد من يقودها أو ينظمها، والسياسة الخارجية الفلسطينية مغضوب عليها خاصة بعد اتصال القيادة الفلسطينية بالألمان ودول المحور أثناء فترة الحرب ضد بريطانيا بهدف مساعدتهم في تحرير فلسطين . كان الوضع السياسي داخل فلسطين سيئا للغاية خلال عام ١٩٤٣ بسبب الصراع بين المجلسين التابعين لمفتي القدس الحاج " أمين الحسيني "والمعارضين التابعين إلى عائلة النشاشيبي بهدف الانفراد بالسلطة والاستئثار بالقرار، ولم يكن هناك تنظيم فعلي للجماهير رغم وجود بعض النشاط السياسي خاصة في مجال التظاهر للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين .[٥٥]

والأمر الذي يثير الغرابة هو أن الفلسطينيين كانوا على علم بالوضع السياسي والعسكري في فلسطين، ومع ذلك طالبوا بريطانيا بإنهاء انتدابها على فلسطين دون مراعاة للنتائج فلم يكن الوضع العربي أو الوضع الفلسطيني السياسي والعسكري يسمح بإنهاء الانتداب في ظل منافس يهودي قوي سياسيا وعسكريا وينال الدعم والتأييد من دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كان اليهود قلقين من تحويل القضية إلى الأمم المتحدة لعدم تأكدهم من الموقف السوفيتي في الأمم المتحدة تجاه قضيتهم لأن وقوف الاتحاد السوفيتي بكتلته إلى جانب العرب يمكن أن يسقط قضيتهم في الجمعية العامة.

المداولات داخل الأمم المتحدة:

انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة في ٣ أبريل عام ١٩٤٧ للنظر في تعيين لجنة خاصة لوضع توصيات بشأن الحكومة المقبلة لفلسطين، وذلك بناء على طلب بريطانيا. تقدمت الدول العربية بطلب

إدراج بند إضافي على جدول أعمال الجلسة تمثل في إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها. كما طالبت الوكالة اليهودية في فلسطين ومنظمات صهيونية ويهودية أخرى الأمانة العامة بإلقاء بيانات تعرض الموقف اليهودي المتمثل بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، رغم أنها لم تطالب بشكل صريح بإنهاء الانتداب على فلسطين. لم يلقِ الاقتراح العربي قبولاً لدى غالبية الأعضاء عند التصويت عليه فرفض، في حين قُبل طلب الاستماع الذي تقدمت به الوكالة اليهودية، رغم أنه لم يكن هناك نص صريح يجيز ذلك . غير أن الأمين العام أوضح الموقف قائلاً : " إن هذه ليست أول مرة نتلقى فيها طلبات مماثلة من أجل إلقاء بيانات أمام الجمعية العامة فيما يتعلق ببنود مدرجة على جدول الأعمال . وقد كان الرئيس السابق يرفضها جميعاً ... دون تشاور ... ولم يحدث أبداً أن استمعت اللجنة إلى ممثلين لمنظمات غير حكومية. وإذا أوصى مكتب الجمعية بأن تسمح هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بمثول منظمات غير حكومية أمام الجمعية، فإن ذلك سيكون تحولاً في الأسلوب الذي اتبعناه حتى الآن".[٥٦] شكل هذا القرار فاتحة لطلبات مشابهة رفضت في السابق من ضمنها طلب كانت قد تقدمت به الهيئة العربية العليا .

نجح اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتكون اللجنة الخاصة المعنية بقضية فلسطين من دول محايدة، مع استبعاد الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن والدول العربية، والذين كانت الأرجنتين قد اقترحت عضويتهم في اللجنة في مشروع آخر تقدمت به لم يحظ بالنجاح. وأثناء المناقشات في اللجنة برز التساؤل عما إذا كان من الواجب ربط مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا بقضية فلسطين، حيث جرى في العادة ربطهما عند مناقشة قضية فلسطين في المحافل الدولية . رفض العرب الربط بين القضيتين وأصر ممثل الوكالة اليهودية على ربطهما وطالب اللجنة الخاصة بضرورة زيارة أوروبا للاطلاع على أوضاع اللاجئين اليهود .

عبرت بعض الدول عن موقفها تجاه قضية ربط مشكلة اللاجئين بالقضية الفلسطينية، فجاء في تصريح ممثل إحدى الدول الأوروبية : " إن صعوبة إيجاد حل عادل ومرضٍ لقضية فلسطين تزداد بربط هاتين المشكلتين اللتين ليس بينهما بالضرورة ترابط ... ويجب أن يكون من الواضح للجميع أن الأثر الوحيد الذي يمكن أن يترتب على ربط هاتين المشكلتين هو جعل كل منهما أكثر صعوبة ... ولا يمكن حل مشكلة تشريد اليهود إلا إذا منحت الدول الأعضاء اللاجئين اليهود مأوى مؤقتاً أو دائماً ". إلا أن ممثل هذه الدولة عاد في اليوم التالي وبدل موقفة تماماً بعد أن أكد على ضرورة ربط هاتين المشكلتين .[٥٧] و يبرز من خلال موقف هذه الدولة أثر الممارسة الدبلوماسية في التأثير على مواقف الدول داخل الأمم المتحدة . كما أن هناك إشارات تؤكد أن الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة " تريجفلي" ضالع مع اليهود وأن حوالي ٧٠٪ من موظفي الأمانة

العامة هم من اليهود أو عملائهم . جاءت هذه الإشارات على خلفية انتقادات وشكاوى عربية رسمية متعددة من بينها شكاوى تقدم بها "فارس الخوري"،ممثل لبنان لدى الأمم المتحدة وغيره بتحريف الأقوال العربية في المحاضر والنشرات والتكتم على الشكاوى الواردة بحق اليهود أو نشرها مُحرّفة أو طبعها بشكل رديء ومشوه .[٥٨]

سقط الاقتراح الذي تقدمت به الدول العربية بجعل إعلان الاستقلال من مهمة لجنة التحقيق لمعارضة مندوبي الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا . كما رفض اقتراح تقدم به ممثل الاتحاد السوفيتي بإدخال تعديلات على اختصاصات اللجنة بتقديم مقترحات بشأن مسألة إنشاء دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة .

تم الاتفاق على أن تتكون اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين من استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا ويوغوسلافيا والهند وهولندا والبيرو والسويد وأوروغواي وإيران . كما أكد التقرير الخاص بعمل اللجنة على ضرورة ربط قضية اللاجئين اليهود بمستقبل فلسطين بشكل مباشر. وخوّل التقرير اللجنة سلطة إجراء إستقصاءات في أي مكان حسب ما تراه ضرورياً .[٥٩] ولم يحالف التوفيق قضية الاعتراف بحقوق عرب فلسطين في الدورة الاستثنائية، ولم يتضمن ميثاق لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين أية إشارة إلى إنهاء الانتداب أو إلى استقلال فلسطين .

وصلت اللجنة المعنية بفلسطين (لجنة تقصي حقائق) إلى فلسطين في منتصف شهر يونيو عام ١٩٤٧ بعد أن انتخب القاضي السويدي " أميل ساندستروم" رئيساً لها . وفي الوقت الذي قابل فيه ممثلو الوكالة اليهودية هذه اللجنة، وعرضوا عليها وجهة النظر الصهيونية، وقدموا لها ما يزيد عن مائة وثيقة بعضها مطول وتفصيلي بالمقارنة بورقتين موجزتين قدمتها الدول العربية،[٦٠] قاطعت الهيئة العربية اللجنة لعدم ثقتها ببريطانيا وعدم التزام الأخيرة بتوصيات لجان تحقيق سابقة كانت لصالح العرب، والتزامها في نفس الوقت بكل توصيات فيها مصلحة لليهود . وهنا يثور التساؤل حول صوبيه مقاطعة الهيئة العربية العليا للجنة الخاصة التي عقدت لقاءات مكثفة مع الجانب اليهودي. هل كان اطلاع اللجنة على وجهة النظر العربية سيحدث فارقاً في توصيات هذه اللجنة وبالتالي في قرار التقسيم الذي صدر عن الأمم المتحدة، خاصة وأن توصيات هذه اللجنة كانت الأساس الذي قام عليه قرار التقسيم؟. من قراءة موازين القوة القائمة بأثر رجعي، وكذلك النوايا الاستعمارية البريطانية والسياسية الأمريكية تجاه اليهود و فلسطين، يمكن الاستنتاج أن عدم المقاطعة العربية للجنة ما كان ليحدث أثراً كبيراً في النتيجة النهائية .

قامت اللجنة بإرسال لجنة فرعية منها لتقصي الحقائق في مخيمات اللاجئين اليهود في ألمانيا والنمسا وأكدت اللجنة في تقريرها الذي أصدرته بهذا الموضوع أنه كان هناك عناصر دعائية وأساليب إقناع ذاتي

وجهت بهدف إقناع اليهود المضطهدين في مخيمات اللاجئين برفض العودة إلى بلادهم الأصلية خوفاً من عداء السامية وترغيبهم في الرحيل إلى فلسطين وليس إلى أي مكان آخر. وفي مذكرة منفصلة سجل أحد أعضاء اللجنة ما يلي: "لقد اعترف لنا "ومر فلت" عضو اللجنة التحضيرية للمنظمة الدولية للاجئين أنه يجرى القيام بدعاية كبيرة جداً من جانب الوكالة اليهودية أو من ينوب عنها في مخيمات النازحين بهدف حض اليهود على الهجرة إلى فلسطين، على الرغم من أنه وجد أن هؤلاء الذين يقيمون في هذه المخيمات يوافقون بوجه عام، إذا أتيحت لهم الفرص، على الذهاب إلى أماكن أخرى غير فلسطين".[٦١] وربما يفسر لنا ذلك سبب إصرار الوكالة اليهودية على إدراج بند زيارة اللجنة الدولية إلى مخيمات النازحين في أوروبا. وقد علقت اللجنة في تقريرها على المشكلة اليهودية على النحو التالي: "تجد اللجنة مسألة الدولة اليهودية ومسألة الهجرة غير المحددة متشابكتين بشكل لا يمكن فصمه. فالدولة اليهودية من ناحية، لازمة لتأمين مأوى للمهاجرين اليهود الذين يثيرون ضجة كبرى للقدوم إلى فلسطين من مخيمات النازحين ومن أماكن أخرى. والدولة اليهودية، من ناحية أخرى، ستكون في حاجة ماسة إلى مهاجرين يهود للتأثير على الرجحان العددي الحالي الكبير للعرب على اليهود في فلسطين".[٦٢]

قدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة في ٢١ أغسطس عام ١٩٤٧ وحدد التقرير قواعد مشتركة اتفق عليها جميع أعضاء اللجنة، كان أهمها وجوب إنهاء الانتداب على فلسطين وإعطائها الاستقلال بعد فترة انتقال قصيرة، على أن ينتهي الانتداب والجلاء عن البلاد قبل اليوم الأول من آب عام ١٩٤٨، وأن تتولى لجنة خماسية تختارها الأمم المتحدة من الدول الأعضاء، ويراعى في اختيارها التوزيع الجغرافي إدارة البلاد بالتعاون مع السلطات المحلية وتحت إشراف مجلس الأمن الدولي، وأن تقوم اللجنة بإقامة حكومة اتحادية مؤقتة أو حكومتين مؤقتتين في الدولتين والحفاظ على الوحدة الاقتصادية في فلسطين بأكملها، تتولى إجراء الانتخابات العامة في غضون شهرين من جلاء قوات الدولة المنتدبة . وتنص القواعد المشتركة كذلك على الاحتفاظ بالحقوق الراهنة في الأماكن المقدسة والأبنية الدينية والمواقع الأخرى وعلى تأمين حرية المرور والزيارة إلى هذه الأماكن المقدسة بالنسبة إلى جميع الطوائف، وعلى اعتماد الوسائل السلمية لإقرار أي حل بالنسبة إلى أية مشكلة من المشاكل، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها .[٦٣]

انقسم أعضاء اللجنة عند تقديم التوصيات إلى فريقين، قدم الأول (فريق الأغلبية) والذي يتكون من أوراغوي و بيرو تشيكوسلوفاكيا والسويد وغواتيمالا وكندا وهولندا، مشروعاً يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين ومستقلتين سياسياً ولكن موحدتين اقتصادياً، على أن تكون القدس مدينة دولية. ويعطى المشروع

مساحة ١٢,٠٠٠ كم٢ أي ما يعادل ٤٥٠٠ ميل للمنطقة العربية والتي يقطنها حوالي ٨١٩,٠٠٠ نسمة منهم حوالي ٨٠٤,٠٠٠ من العرب، و١٥,٠٠٠ من اليهود يملك العرب فيها أغلب مساحتها. أما المنطقة اليهودية فتبلغ ١٤٢,٠٠٠كم٢ أي ما يعادل ٥٥٠٠ ميل، ويسكنها ٥٣٨,٠٠٠ يهودي و ٣٩٦,٠٠٠ عربي، ويملك العرب الجزء الأكبر من مجمل المساحة.[٦٤] وأما الفريق الثاني (فريق الأقلية) فقد تكون من إيران والهند ويوغوسلافيا وأوصى في مشروعه بقيام دولة فلسطين المستقلة على أن تتكون من حكومتين إحداهما عربية والأخرى يهودية تتمتعان بالاستقلال الذاتي، ويتولى إدارة الشئون السياسية والعسكرية والاقتصادية في الدولة مجلس اتحادي يتولى انتخاب رئيس الدولة الاتحادية ويضع الدستور ويعالج شئون الهجرة إلى المنطقة اليهودية فقط، على أن يتم الجلاء البريطاني بعد سنة واحدة من قيام هذه الدولة .[٦٥]

استطاعت بريطانيا كدولة كبرى وصاحبة نفوذ أن تحظى بسيطرة داخل الأمم المتحدة أتاحت فرصة التدخل في عمل لجان وتوصيات اللجان في الأمم المتحدة بما يتوافق مع السياسة البريطانية سواء كان تجاه فلسطين أو غيرها من الدول، وقد أكد ذلك أمين عام الأمم المتحدة في ذلك الحين في حديثه لأحد أصحاب جريدة نيويورك تايمز، موضحاً أن " برنادوت " كان يتفاهم مع بريطانيا وأمريكا على ما يضعه في تقريره من توصيات قبل تقديمه .[٦٦]

ورد في التقرير الخاص الصادر عن لجنة الأغلبية عدداً من التفسيرات غير الدقيقة فجاء على سبيل المثال في الفقرة ١٤٦: " لقد انطوى كل من إعلان بلفور وصك الانتداب على التزامات دولية تجاه الشعب اليهودي ككل. وكان من الواضح أن هذه الالتزامات لم تكن مقصورة على السكان اليهود في فلسطين، (لأنه لم يكن فيها في ذلك الوقت سوى زهاء ٨٠,٠٠٠ يهودي) ، وهذا يعني ضمناً أنه سيكون من حق جميع اليهود في العالم الذين يرغبون في الذهاب إلى فلسطين أن يفعلوا ذلك. غير أن هذا الرأي يبدو غير واقعي من حيث أن بلداً صغيراً وفقيراً كفلسطين لا يمكن له أن يستوعب أبداً جميع اليهود الموجودين في العالم".[٦٧]

والحقيقة أن "وعد بلفور " لم ينطوِ على التزامات دولية تجاه الشعب اليهودي ككل كما ذكر في الفقرة الواردة أعلاه، إذ تقول العبارة الاستهلالية في "وعد بلفور " إن الحكومة البريطانية تنظر " بعين العطف" إلى تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين وليس بشكل الإلزام كما أورد تقرير اللجنة . كذلك كان من الغريب أن تقر اللجنة أن مساحة فلسطين ووضعها لا يسمحان بالمخططات الصهيونية ومع ذلك تقترح التقسيم، أي أنها تقر بوعي أو بدون وعي بتشتيت السكان الأصليين ليحل محلهم المهاجرون اليهود الجدد . وذكر تقرير الأغلبية في الفقرة ١٦٤ أن السكان العرب لا يزالون في هذا الوقت، وعلى الرغم من الجهود المبذولة الشاقة التي يبذلها

اليهود لشراء الأراضي في فلسطين، يملكون قرابة ٨٥٪ من مساحة الأرض. وقد حدت أحكام أنظمة نقل الأراضي الصادرة عام ١٩٤٠ الموضوعة إعمالاً لسياسة الورقة البيضاء لعام ١٩٣٩، بشكل كبير من الجهود اليهودية لحيازة أراض جديدة . ويبدو الخطأ الواضح بالمعنى الضمني في أن اليهود كانوا كأفراد يبذلون جهوداً لحيازة أراضي فلسطين لأغراض شخصية أو تجارة دون مراعاة للأهداف السياسية الصهيونية. والحقيقة الفعلية هي أن الصندوق القومي اليهودي كان مسئولاً في ذلك الحين عن شراء الأراضي للشعب اليهودي .[٦٨] والتجاهل لهذه الحقيقة معناه إما تشويه الحقائق، الأمر الذي يطعن في مصداقية اللجنة، أو الجهل بهذه الحقائق، وهذا يضفي الشك في قدرتها .

قدم تقرير لجنة الأقلية تعليقاً على الاقتراح الذي وضع بشأن إقامة اتحاد لتحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية بين الدولتين في مشروع قرار التقسيم، جاء فيه : " إن اقتراح المشروع غير عملي وغير قابل للتطبيق، ومن الممكن أن لا يسمح بقيام دولتين قادرتين على البقاء بشكل معقول" .[٦٩] وينم هذا التعليق عن بصيرة لم تؤخذ بعين الاعتبار خاصة وأنه حتى الآن لم يكتب النجاح لخطة التقسيم أو قيام دولتين في فلسطين .

برزت ردود الفعل المختلفة على توصيات اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين قبل موعد اجتماع الجمعية العامة فأعلنت اللجنة السياسية للجامعة العربية أنها ستقاوم بشدة قرار التقسيم، واعتبرته الهيئة العربية العليا ظلماً شديداً، إلا أن العرب رفضوا كلا المشروعين. وأما الوكالة اليهودية فقد أعلنت موافقتها على قرار التقسيم رغم اعتراضها على عدم تخصيص رقعة كافية من الأرض للدولة اليهودية، ووصفت مشروع الأقلية بأنه غير مقبول .

عُرض كلا المشروعين الذين قدما من اللجنة الخاصة المعنية بقضية فلسطين على الجمعية العامة خلال انعقاد الدورة الثانية للأمم المتحدة في سبتمبر عام ١٩٤٧، وشكّلت لجنة خاصة ضمت جميع الدول الأعضاء لمعالجة القضية الفلسطينية بالرغم من معارضة الدول العربية وأنصارها . وأعطى وضع بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة أهمية خاصة لموقفها من توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين أمام الجمعية العامة . فأكدت حكومة بريطانيا أنها توافق بوجه عام على المبادئ التي أقرتها بالإجماع لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، وأنها ستقبل أي قرار تصدره الأمم المتحدة، لكنها لا تستطيع أن تتولى أية مسئولية عن تنفيذه . وقال مندوب بريطانيا في هذا السياق : " بالرغم من الثورات والإرهاب، فقد أنشئ وطن قومي وتم بناء مجتمع يهودي يضم ما يربو على ٦٠٠,٠٠٠ شخص، وتضاعف عدد السكان العرب، وارتقت المستويات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع".[٧٠]

ويستطيع المدقق في تصريحات ممثل بريطانيا أن يتوصّل إلى حقيقة الموقف البريطاني الذي رفضت الإفصاح عنه . فبريطانيا التي كانت تسعى جاهدة لإيجاد وسيلة لإنهاء علاقتها الانتدابية بفلسطين وبعد أن فشلت في إيجاد حل آخر سعت إلى عدم توتير علاقتها بالولايات المتحدة واليهود، قد وجدت في قرار التقسيم خير وسيلة لذلك . فقد اعتبرت الصحف البريطانية التقسيم هو الحل الوحيد. إلا أن بريطانيا قد سلكت سلوكاً دبلوماسياً هادئاً وحاولت الابتعاد عن موقع الصدارة، لأنها كانت تتفاوض في هذه الأثناء حول عقد اتفاقية جديدة مع مصر، كما أنها لم تكن راغبة في إلحاق الضرر بمصالحها النفطية عند العرب .[٧١] وربما كان مبعث الموقف البريطاني غير المتحمس للتقسيم الشعور البريطاني بالمرارة تجاه الجماعات الصهيونية التي قامت بقتل ١٢٧ بريطانياً وجرحت ٣٣١ آخرين منهم ما بين شهر مايو عام ١٩٤٥ وشهر أكتوبر عام ١٩٤٧، وكذلك الهجمات الصهيونية الإرهابية المتكررة على المنشآت والمصالح البريطانية والدعاية الصهيونية التي شوهّت صورة بريطانيا في العالم. ويشير أحد المصادر إلى أن بريطانيا لم تكن مقتنعة بقدرة مشروع التقسيم على الحياة بسبب نية العرب مقاومته وإفشاله . ومن هنا جاء عدم الحماس البريطاني للمشروع وعدم تقديم المساعدة لتنفيذه . ويذكر نفس المصدر أن عدم التوصل إلى حل للمشكلة العربية اليهودية وقيام حالة من الفوضى في فلسطين قد يفسح المجال لبريطانيا بالعودة إليها .[٧٢] ولكن هذا الرأي لا يتفق مع الموقف البريطاني الساعي لإنهاء الانتداب وخروج بريطانيا من فلسطين عندما كانت موجودة فيها أصلاً .

أيّد وفد الولايات المتحدة مشروع الأغلبية الذي تحدد بالتقسيم والهجرة، إلا أنه أكد على ضرورة إجراء تعديلات معينة على المشروع لوضع المبادئ التي استند إليها هذا المشروع موضع تنفيذ أدق، وطالب بإجراء تعديلات لصالح العرب كإلحاق يافا بالدولة العربية وتقسيم منطقة النقب بين الدولتين .[٧٣] ويعتبر موقف الولايات المتحدة المؤيد لمشروع التقسيم داعماً كبيراً له خاصة أنه كان هناك إقرار من جميع دول المنظمة الدولية بأنها القوة الأعظم في العالم وفي المنظمة الدولية نفسها .

كانت هناك مجموعة من الاعتبارات التي حددت موقف الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط على رأسها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة، هذه المصالح التي كانت آخذه في التزايد السريع منذ الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٤٧ امتلكت شركات النفط الأمريكية حوالي ٤٢٪ من إمدادات النفط الشرق أوسطي وخاصة في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والعراق . ويبدو أن شركات النفط الحريصة على مصالحها وعلاقاتها الطيبة مع الدول العربية لم تكن راضية على علاقة الحكومة الوثيقة بالوكالة اليهودية وعلى موقفها من قرار التقسيم. وكان موقف المسئولين في وزارتي الدفاع والخارجية

مشابهاً لموقف شركات النفط المؤكد على أن الوصول إلى النفط العربي كان مسألة حيوية للمصلحة القومية الأمريكية وأنها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي قرار يتخذ بشأن المسألة الفلسطينية .[٧٤]

أما الاعتبار الآخر الذي حدد موقف الولايات المتحدة من قرار التقسيم فهو عدم رغبة الولايات المتحدة في إفساح المجال للاتحاد السوفيتي لاستغلال المسألة الفلسطينية لزيادة نفوذه في منطقة الشرق الأوسط . وكانت المنطقة تشهد فراغاً من نوع ما في ظل تقهقر القوتين الاستعماريتين الرئيسيتين، بريطانيا وفرنسا، وحرص الولايات المتحدة على سد هذا الفراغ وعلى أن تكون هي وحدها الوريث الشرعي لهاتين القوتين. وكان الاتحاد السوفيتي في هذه الأثناء، وفي ظل تشكل البدايات الأولى للحرب الباردة، يسعى لتوسيع مناطق نفوذه وتوسيع دائرة حلفائه وأصدقائه . وكانت منطقة الشرق الأوسط بثروتها النفطية وأهميتها الاستراتيجية هدفاً طبيعياً وجذاباً، بالإضافة إلى اعتقاد الاتحاد السوفيتي بأن دول هذه المنطقة التي كانت تمر بمرحلة انتقالية من الاستعمار إلى الاستقلال قد كان مهيأة لاستقبال أفكار الثورة الاشتراكية . وقد كان للاتحاد السوفيتي حلفاء في العديد من الدول العربية تمثلوا في الأحزاب الشيوعية في تلك الدول، إلا أنها كانت ضعيفة .

والاعتبار الثالث في تحديد موقف الولايات المتحدة يكمن في الأهمية التي علقها القادة السياسيون الأمريكيون على الأصوات اليهودية في الولايات المتحدة وخاصة في نيويورك والنيوي وبنسلفانيا وولايات أخرى تقيم فيها تجمعات يهودية كبرى حيث بلغ عددهم عند نهاية الحرب العالمية الثانية خمسة ملايين نسمة، وكان بمقدور هذه الجالية الكبيرة أن تجمع أموالاً لصالح الناجين من النازية والمهاجرين إلى فلسطين وصلت إلى مائة مليون دولار سنوياً عام ١٩٤٧. ويتجاوز هذا المبلغ ما يمكن أن تجمعه أية جمعية خيرية أو مجموعة عرقية أمريكية أخرى.[٧٥] وكانت الإدارة الأمريكية تطمح إلى ضمان هذا الدعم المادي والانتخابي .

من ناحية أخرى لعب اللوبي اليهودي القومي والمنظم تنظيماً جيداً دوراً هاماً وبارزاً في ضمان دعم البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي للموقف اليهودي، فمنذ عام ١٩٤٣ تشكل مجلس طوارئ صهيوني أمريكي للقيام بجهود الضغط، وتطور هذا المجلس إلى أقوى مجموعة ضغط في وقته. وكان بميزانيته الضخمة قادراً على تعبئة اليهود الأمريكيين الذين قاموا بإغراق البيت الأبيض بالرسائل والعرائض . وعمل المجلس عبر أماكن العبادة والمؤسسات اليهودية الأخرى واستقطب وجند قادة الاتحادات العمالية ورجال الصحافة ورجال الدين، وقام بإصدار عدد غير متناهٍ من المذكرات والخطابات والمطبوعات والكتب والتوجيهات وعقد الاجتماعات العامة والمؤتمرات ونظم الحملات وكان له تأثير بالغ على الكونغرس وعلى الجهاز التنفيذي في الحكومة . ولذلك وعند تسلم" هاري ترومان" منصب الرئاسة الأمريكية عام ١٩٤٥ كان يتعرّض للتأثير القوي للدعوة

الصهيونية، علماً بأنه كان يشعر بالتعاطف مع اللاجئين اليهود، وكان متجاوباً مع نصائح عدد من المستشارين والشخصيات المقربة إليه من المتعاطفين مع الصهيونية . لقد مارس هؤلاء الضغط على الرئيس ترومان عام ١٩٤٧ لكي يصدر بياناً حول فلسطين يعبر فيه عن موقف أمريكي موالٍ للصهيونية لأن مثل هذا البيان من وجهة نظر هؤلاء سيكون له عظيم الأثر على جباية الأموال للحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه الرئيس ترومان .[٧٦] ولعب المستشارون دوراً هاماً من وراء الكواليس للتأثير على موقف الرئيس ترومان . فقد أقنعه "ديفيد نايلز"، مساعد ترومان الخاص لشئون الأقليات في يوليو عام ١٩٤٧ باستبدال كل من "جورج واد سوورث"،و"لوي هندرسون"، المستشارين للوفد الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالجنرال "جون هلدرنج" المتعاطف مع اليهود والصهيونية .[٧٧]

ومع ذلك، ورغم مطالب المتعاطفين مع الصهيونية لم يصدر الرئيس ترومان حتى السادس من أكتوبر عام ١٩٤٧ بياناً يفصح فيه عن نواياه تجاه التقسيم. وفي الاجتماعات وفي جلسات الاستماع التي عقدتها (اللجنة الخاصة) في أواخر صيف عام ١٩٤٧ رفض وزير الخارجية الأمريكي، "جورج مارشال"، تبنى موقف رسمي أمريكي حول المسألة الفلسطينية . ومن ناحية أخرى أيّد مارشال بشكل غير معلن مذكرة مقدمة من المندوب الأمريكي لمجلس الأمن تفضيل مفهوم الدولة الموحدة تحت وصاية الأمم المتحدة. كما أن وزير الخارجية الأمريكي وعد بالمساعدة على تقليص الهجرة اليهودية غير القانونية لفلسطين .[٧٨] وتأثر "مارشال "بالدعوات المطالبة بعدم تأييد تقرير الأغلبية في اللجنة الخاصة الداعي إلى تقسيم فلسطين ولكن المبادرة حول فلسطين أخذت بعد ذلك مباشرة من يد مارشال، وما لبث الموقف الأمريكي أن تغير، فقد طلب الرئيس الأمريكي من وزارة الخارجية الأمريكية دعم قرار التقسيم والتزام مارشال بهذا القرار .[٧٩] وقد سبب هذا التحول في الموقف الأمريكي الرسمي خيبة أمل لدى العرب وأدخل الفرحة إلى قلوب اليهود .

تحدثت بعض الصحف الأمريكية والبريطانية في تلك الفترة عن محادثات سرية جارية بين الحكومتين البريطانية والأمريكية على إدخال تعديلات على حدود ومساحة الدولة اليهودية تهدف إلى سلخ النقب عنها وضمه إلى شرق الأردن . وقد أثبتت الأيام بعد التقسيم احتمال صحة هذه التلميحات حيث أيدت بريطانيا مشروع" برنادوت "(وسيط الأمم المتحدة) الذي تضمن هذا التعديل وبذلت جهدها مع الحكومات العربية والحكومة الأمريكية على قبول التقسيم على أساسه . وهذا يؤكد الموقف البريطاني من حيث إنه كان مؤيداً للتقسيم، ويسعى إلى إرضاء الولايات المتحدة .

كان من أهم مقومات إنجاح مشروع التقسيم هو التوافق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وهي ظاهرة غير معتادة لاتفاق هاتين الدولتين على قضية دولية هامة . ولو اختلفت الدولتان حول المشروع لكان بإمكان أي منهما إفشاله بتحالفاتهما المعروفة داخل الجمعية العامة والحيلولة دون توفير أغلبية الأصوات للقرار .

لم يكن الموقف السوفيتي إيجابياً من الصهيونية بينما أبدى الاتحاد السوفيتي موقفاً متعاطفاً مع التوجهات العربية التحررية المناهضة للاستعمار في مصر والهلال الخصيب منذ بداية العشرينات . ولكن تحولاً في الموقف السوفيتي قد جرى في السنوات اللاحقة تجاه الموقف الفلسطيني والعربي على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد عرض على الدول العربية والقيادة الفلسطينية المساعدة في حل المشكلة في خريف عام ١٩٤٦ .[٨٠] إلا أن العرب آثروا ألا يستعينوا بالاتحاد السوفيتي طمعاً في وعود الحكومة البريطانية وخوفاً من غضبها وانطلاقاً من رؤية سياسية تقر بأن بريطانيا كانت هي الجهة القادرة على حل المشكلة بصفتها الدولة المنتدبة والمسئولة عن فلسطين. ولم يشأ العرب في فلسطين أن يدخلوا في خضم تنافس على النفوذ بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي، لا سيما وأنهم لم يكونوا قادرين على تجييره أو استغلاله لصالحهم . وبحكم أيديولوجيتها الشيوعية لم تكن روسيا مرشحة لنيل ثقة العرب الذين ربطتهم علاقة تاريخية وسياسية مع بريطانيا . وكانت روسيا تبحث لنفسها عن موطئ قدم جديد في المنطقة بعد محاولاتها الفاشلة لضمان مناطق نفوذ لها في شمال إيران وفي المناطق التركية. كما كانت روسيا تأمل في تقويض نفوذ بريطانيا في المنطقة وفي إقصائها عنها .

توّج التحول في الموقف السوفيتي في الخطاب الذي ألقاه أندريه جروميكو، المندوب السوفيتي للأمم المتحدة أمام الجلسة الخاصة المنعقدة حول المشكلة الفلسطينية في منتصف شهر مايو (أيار) عام ١٩٤٧ والذي أعلن فيه عن دعم تطلعات اليهود لإقامة دولتهم الخاصة بهم . وذكر جروميكو في خطابه أن الدول الغربية لم تكن قادرة على ضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للشعب اليهودي، وأن الخيار الأول للاتحاد السوفيتي لحل المشكلة العربية اليهودية في فلسطين هو إقامة دولة عربية يهودية مستقلة وديمقراطية، ولكن إذا ما تعذر إقامة مثل هذه الدولة فإن حكومته ستدعم التقسيم . وبالفعل صرح المندوب السوفيتي في الاجتماع الذي طرح فيه مشروعي الأغلبية والأقلية بأنه يدعم مشروع التقسيم عندما قال: " لكل شعب، بما في ذلك اليهود، الحق الكامل في المطالبة بالا يتوقف مصيرهم على رحمة دولة معينة أو حسن نيتها ".[٨١]

ومن الواضح أن روسيا بدعمها لقرار التقسيم وإقامة الدولة اليهودية والاعتراف بها بعد دقائق من الإعلان عنها كان يشكل مراهنة على دولة واعده ذات توجهات اشتراكية معينة بديلاً عن الأنظمة العربية المتخلفة

المرتبطة ببريطانيا . وتكمن أهمية الموقف الروسي في الأمم المتحدة في أنه جلب معه مواقف عدة دول حليفة لروسيا كأوكرانيا وروسيا البيضاء وبولندا وتشكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا . ورغم أهمية الموقف الروسي في حسم الأصوات في الجمعية العامة، ورغم أن روسيا عبرت صراحة عن موقفها المؤيد للتقسيم، ورغم محاولات روسيا السابقة التقرب من العرب وعرض المساعدة، لم تحاول أياً من الدول العربية التأثير أو حتى التقرب من الجانب الروسي أثناء اجتماعات الأمم المتحدة وجلسات الجمعية العامة، بل كان العرب يحاولون التهرب من الاجتماع أو الحديث معه خوفاً من إغضاب بريطانيا .

ولم يكن لفرنسا دور بارز في الدبلوماسية التي سبقت أو صاحبت قرار التقسيم. فقد أبدت فرنسا نوعاً من اللامبالاة رغم أنها كانت متعاطفة مع اليهود بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم عدم تعاطفها مع السياسة البريطانية ومع العرب . واعتقدت فرنسا بأن قيام دولة يهودية في الشرق الأوسط يمكن أن يعزز موقف المارونيين الموالين لفرنسا في لبنان. وربما كان مرد موقف فرنسا اللامبالي وغياب دبلوماسيتها النشطة يكمن في خشيتها من استعداء شعوب شمال أفريقيا، وخشيتها من تعرض مصالحها وشبكة واسعة من المؤسسات الكاثوليكية الفرنسية في العالم الإسلامي للخطر . وربما كان الموقف الفرنسي يكمن في عدم رغبتها لرؤية انحسار الاستعمار (الانتداب) عن بقعة أخرى من العالم لأن ذلك من شأنه أن يركز الاهتمام على مستعمراتها هي .

رفض الفلسطينيون كغيرهم من العرب قرار التقسيم واستند هذا الرفض إلى الموقف الذي قدمه ممثل الهيئة العربية العليا أمام اجتماع اللجنة الخاصة حول المسألة الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة المنعقدة في ٢٩ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٤٧ . قال ممثل الهيئة " جمال الحسيني " في خطاب ألقاه في الجلسة الخاصة للهيئة الدولية : " إن قضية عرب فلسطين تستند إلى مبادئ العدالة الدولية، وأن عرب فلسطين لا يفهمون لماذا يجب أن يكون حقهم في العيش بحرية وسلام وتطوير بلادهم طبقاً لتقاليدهم موضع تساؤل".[٨٢] واتهم " الحسيني" الصهاينة باستخدام العدوان بهدف أخذ بلد لم يولدوا فيه : "هناك عدوان من جانب وهناك دفاع عن النفس من جانب آخر، وأن مبرر وجود الأمم المتحدة هو المساعدة في الدفاع عن النفس والوقوف ضد العدوان".[٨٣] وشرح ممثل الهيئة العربية أمام اللجنة الأسباب التي دعت الهيئة العربية إلى مقاطعة لجنة التحقيق الخاصة لتقصي الحقائق في فلسطين مشيراً إلى ما لا يقل عن ١٨ لجنة تحقيق عبر خمسة وعشرين عاماً مضت، حيث انتقصت هذه اللجان من الحقوق الوطنية والقانونية لعرب فلسطين أو تجاهلتها. كما جرى تجاهل ذلك العدد القليل من توصيات هذه اللجان التي تنصف العرب من قبل القوة الانتدابية . ولذلك ليس غريباً أن يقاطع عرب فلسطين لجنة إضافية من لجان التحقيق . ودحض ممثل الهيئة في خطابه مزاعم اليهود في فلسطين، أكان

ذلك على صعيد العلاقة التاريخية بفلسطين أم العلاقة الدينية، مشيراً في الحالة الأولى إلى أن الذي ادعى هذه العلاقة هم اليهود الاشكيناز الغربيين الذين لم يكن لأجدادهم أية علاقة بفلسطين . أما العلاقة الدينية بفلسطين فكانت للمسلمين والمسيحيين أيضاً وعلى حد سواء. أما " وعد بلفور" الذي يزعم اليهود بأنه يؤسس لحقهم في وطن قومي في فلسطين فهو يتناقض وميثاق عصبة الأمم، ولم يكن للحكومة البريطانية أي حق بالتصرف بفلسطين، هذه الحكومة التي احتلت فلسطين باسم الحلفاء كقوة محررة وليس كقوة غازية، وأن الوعد لم يكن أخلاقياً أو عادلاً أو قانونياً . واتهم ممثل الهيئة العربية الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية بالعمل معاً منذ ثلاثين عاماً على تنفيذ سياسة في فلسطين هدفت إلى تحطيم الوجود القومي للعرب . وقد تمثلت هذه السياسة طبقاً لما ذكر ممثل الهيئة في إصدار وعد بلفور والسياسة البريطانية المخادعة، حيث إن الحكومة البريطانية التي أصدرت هذا العهد هي أيضاً التي أرسلت مبعوثاً للشريف حسين ليبلغه بأن الوعد انطوى على وطن روحي لليهود وليس وطن سياسي .[٨٤] وأما صك الانتداب، فقد صاغه ممثلو الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية، وأقرته عصبة الأمم في غياب العرب، أصحاب البلاد الأصليين ورغم احتجاجاتهم المتواصلة، ولم تكن إدارة الانتداب ممثلة لسكان فلسطين . وعلى النقيض الحرفي والجوهري للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، لم يعطِ الانتداب العرب أية حرية سياسية في فلسطين، ولم يكن لهم دور في التشريع أو الإدارة، ولم يحتلوا مواقع مسئولة .[٨٥]

وأشار ممثل الهيئة العربية العليا إلى التمييز ضد العرب في فلسطين والانحياز البريطاني لليهود، فقد حظيت الأقلية اليهودية بدعم قوي من اليهود المقيمين في بريطانيا، ومارسوا بذلك نفوذاً قوياً على إدارة الانتداب في فلسطين . ولم يحظَ العرب بمعاملة متساوية في مجال الهجرة حيث سدت منافذ الهجرة غير القانونية التابعة للعرب، بينما استمر اليهود في دخول فلسطين بأعداد كبيرة وبطرق غير قانونية دون أن يجرى ترحيلهم. وعندما جرى ترحيل بعضهم إلى قبرص، كان ذلك بهدف تأمين الدخول القانوني لهم لفلسطين . وأوضح ممثل الهيئة أنه على الرغم من أن العديد من لجان تقصي الحقائق بين عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٤٠ كانت قد أوضحت بأن الهجرة اليهودية تجاوزت قدرة البلاد الاقتصادية لاستيعاب مهاجرين يهود جدد، إلا أن موجات الهجرة استمرت، وأن السياسة البريطانية لم تراع حاجة البلاد من جراء الزيادة الطبيعية للسكان . وأشار ممثل الهيئة أيضاً إلى التمييز البريطاني في المعاملة ضد الثوار العرب والإرهابيين اليهود حيث لقي الثوار العرب عقوبات أشد لا تقارن بتلك المتخذة ضد اليهود .[٨٦]

وبعد أن فرغ ممثل الهيئة العربية من استعراض السياسات البريطانية والصهيونية المجحفة بحق العرب في فلسطين، ذكر أنه لم يعلق على تقرير اللجنة الخاصة والمتعلق بالتقسيم لأنه لا يمكن أن يكون أساساً للنقاش. فمشروع الأغلبية، مثلما هو الحال بالنسبة لمشروع الأقلية، ليس منسجماً مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق عصبة الأمم. وأكد أن العرب في فلسطين مصممون على معارضته وبكل الوسائل المتاحة لهم، ومعارضة أي مشروع يقضي بتقسيم أو تجزئة بلدهم أو يعطي لأقلية من سكانها حقوقاً مميزة أو وضعاً خاصاً. وأضاف الحسيني أنه وعلى الرغم من معرفة العرب بأن القوى الكبرى تستطيع تحطيم معارضتهم بالقوة، فإن العرب لن يرتدعوا ولكنهم سيدافعون عن تراب بلادهم. وبالمقابل قدم ممثل الهيئة العربية العليا تصوراً لمستقبل فلسطين: أولاً- إقامة دولة عربية ديمقراطية في فلسطين بأكملها. ثانياً- احترام هذه الدولة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة للجميع أمام القانون. ثالثاً- حماية هذه الدولة العربية للمصالح والحقوق المشروعة لجميع الأقليات. رابعاً- ضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة للجميع.[٨٧]

لقي موقف ممثل الهيئة العربية العليا صدى ودعماً و مواقف مشابهة من قبل الدول العربية الأعضاء وعدد من الدول الإسلامية والصديقة في الأمم المتحدة، ولكن هذا الدعم لم يكن كافياً لضمان استصدار قرار اقل إجحافا بالمطالب العربية من قرار التقسيم. لقد كان الوضع الدولي إجمالا، و كذلك موازين القوة والتحالفات القائمة راجحة لصالح الوقف الصهيوني المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية. كما استغل الجانب اليهودي أفضل استغلال خبراته وقدراته الدبلوماسية والنفوذ اليهودي في كل مكان، واستفاد منه، بل واستغل ما حدث لليهود في المحرقة النازية باستدرار عطف الدول وضمان دعمها، وصور الجانب العربي بأنه الجانب الظالم والمعتدي والذي يرفض حق أغلبية يهودية في العيش بأمن وسلام في فلسطين.

وفي مواجهة موقف ممثل الهيئة العربية العليا الرافض لمجرد نقاش تقرير اللجنة الخاصة المتضمن لمشروع الأغلبية ومشروع الأقلية، ورفض قرار التقسيم، عبرت الوكالة اليهودية، في خطاب لممثلها د. سيلفر، أمام اجتماع اللجنة الخاصة حول فلسطين في الأمم المتحدة، عن تقديرها واستحسانها البالغ لجهود لجنة تقصي الحقائق الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وأثنت على ما توصّلت إليه اللجنة من استنتاجات وتوصيات. وقال سيلفر أن جهود هذه اللجنة قد أثمرت في إيجاد حل رزين سياسياً ومبرر أخلاقياً. وقال إن الوكالة اليهودية وجدت من واجبها التعاون إلى أقصى حد مع الأمم المتحدة وتوفير كل المعلومات والمقترحات الممكنة للجنة تقصي الحقائق الخاصة التابعة لها. ولم يفت ممثل الوكالة اليهودية أن يذكّر الحضور في محاولة لكسب

تعاطفهم، بأن الهيئة العربية العليا قاطعت اللجنة ورفضت التعاون معها. وركز د. سيلفر خطابه في نفس الاتجاه الإيجابي نحو الأمم المتحدة، ودورها واستعداد الوكالة اليهودية واليهود قبول الحل الوسط. وواصل سيلفر في سياق خطابه التعرض بالدحض أو النقض لكل ما جاء في خطاب ممثل الهيئة العربية العليا. وفي محاولة لتحريض أعضاء الهيئة الدولية على الهيئة العربية العليا، تساءل عن المنطق في مشاركة الهيئة العربية في جلسة المنظمة الدولية وطلب العدالة منها في وقت قاطعت فيه الهيئة لجنة تقصي الحقائق المرسلة منها، مشككة بذلك بقدرة ونزاهة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.[٨٨]

وكانت كلمة سيلفر موجهة في الأساس لمحاولة ضمان التأييد من قبل دول المنظمة الدولية لمشروع الأغلبية القاضي بالتقسيم . وتركز الضغط بشكل أساسي على موقف الحكومة البريطانية الذي بدا مترددا، ربما لأسباب تكتيكية. فقد تساءل د. سيلفر عن الحكمة في طلب المملكة المتحدة وضع مشكلة فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن لم يكن في نيتها، كما اتضح من كلمة ممثلها، عدم قبول وتنفيذ توصيات اللجنة . واستهجن سيلفر موقف بريطانيا باحتفاظها بالحق في رفض التعاون إذا كان القرار النهائي للأمم المتحدة لا يتوافق ومعايير العدالة و أفضليات التنفيذ البريطانية . وكان هدف سيلفر من استذكار هذه المواقف هو ممارسة الضغط على الحكومة البريطانية . و استذكر سيلفر مواقف الحكومة البريطانية السابقة المؤيدة للتقسيم كما ورد في تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٩ مثلا، بما انطوى على ذلك من مصلحة للعرب في فلسطين. وكان الإيحاء المقصود من ذلك هو أن بريطانيا كانت منحازة بمواقفها تجاه العرب في التقسيم الذي دعمته بريطانيا في أعقاب تقارير للجان تحقيق سابقة .

و ذكر سيلفر بأن قرار التقسيم يعطي الاستقلال للعرب في فلسطين على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى، ولن يكون هناك بعد ذلك ما يبرر خوفهم من السيطرة اليهودية، وسوف يتحقق السلام في فلسطين بنيل الفلسطينيين لاستقلالهم وإقامة اليهود لوطنهم القومي . وبالطبع كان موقف سيلفر ماهرا، فهو بدعمه التقسيم وبيان فائدته للعرب يضمن الاعتراف لليهود بوطن لهم في فلسطين . وقد رحبت الدبلوماسية اليهودية بقرار بريطانيا إنهاء الانتداب، لأن ذلك سيجعل مشروع التقسيم القرار الأكثر احتمالا من قبل المنظمة الدولية. وفي حالة تأخر أو عدم اتخاذ مثل هذا القرار، فإن الانسحاب البريطاني وإنهاء الانتداب على فلسطين سيترك العرب تحت رحمة اليهود فيها بسبب اختلال موازين القوة لصالح اليهود. وتجلى دهاء الدبلوماسية اليهودية في قبول التوصيات الإحدى عشرة الواردة في خطة التقسيم فيما عدا التوصية المتعلقة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين . وفي سياق مطالبته بعدم تقييد هجرة اليهود إلى فلسطين ذكر سيلفر بمعاناة اليهود من جراء عدم وجود وطن

لهم ومعاناة المهاجرين اليهود، وأشار بشكل محدد إلى معاناة المهاجرين اليهود على ظهر السفينة " اكسوداس" (Exodus 1947) التي أعيدت إلى ألمانيا .[٨٩] وبالطبع لاقت كلمات سيلفر المنمقة والذكية واستخدامه لمعاناة اليهود والنازية آذاناً صاغية . كما أن العديد من دول العالم لم تكن معنية بالذهاب بعيداً في التدقيق في الرواية اليهودية حول علاقة اليهود التاريخية بفلسطين، وحقوقهم فيها.

رفضت الوكالة اليهودية مشروع الأقلية الوارد في الجزء السابع من تقرير اللجنة الخاصة لأنه يوصي بإقامة دولة فدرالية أو دولتين ليستا مستقلتين تماماً عن بعضهما البعض، و صورت الوكالة اليهودية القبول بمشروع الأغلبية (قرار التقسيم) على أنه تضحية يهودية كبيرة. فقد اعتبر اليهود الوطن القومي الذي ينص عليه وعد بلفور، وكما فهمه لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني في حينه، بأنه يشمل شرق الأردن أيضاً بالإضافة إلى فلسطين، وأنه بعد قيام مملكة عربية في شرق الأردن وإقامة دولة عربية على جزء من فلسطين في إطار قرار التقسيم، فإنه لا يتبقى للوطن اليهودي سوى جزء من الوطن الأكبر الذي وعدوا به أصلاً. ورغم أن مشروع الأغلبية (التقسيم) يوصي بجعل القدس كياناً مستقلاً (Corpus Separatum) ، و ليس جزءاً من الدولة اليهودية، ورغم مطالبة الوكالة بجعل الجزء الغربي من المدينة ذي الأغلبية اليهودية جزءاً من الدولة اليهودية وعدم الاستجابة لهذا الطلب، فإن الوكالة اليهودية قبلت بمشروع التقسيم وكانت مستعدة لتقديم " التنازلات" في هذا المجال، إذا ما جعل ذلك إقامة الدولة اليهودية أمراً ممكناً . ويوضح هذا الموقف اليهودي مدى جدية ومصداقية المزاعم اليهودية حول مدينة القدس، وأهميتها الروحية والتاريخية لليهود . ويلاحظ أن الاعتبارات السياسية طغت على كل اعتبار آخر عندما قبل اليهود بدولة يهودية دون أن تكون القدس عاصمة لها أو حتى جزءاً منها .

وطبقاً لممثل الوكالة اليهودية، فقد قبلت الوكالة بالوحدة الاقتصادية بين الدولتين والمنصوص عليها في مشروع التقسيم رغم التضحيات والأعباء التي سيتحملها اليهود، وذلك لأن الوكالة تريد أن تساعد في إيجاد مخرج للمشكلة والجمود في فلسطين . إن الوحدة الاقتصادية من منظور الوكالة اليهودية تلحق الضرر بالمصالح اليهودية إذ أنها تحمل الدولة اليهودية أعباء إضافية . فالتقسيم للمداخيل المتساوية الواردة من الجمارك والخدمات المشتركة بين الدولتين والذي نصت عليه خطة الأغلبية سيعني تقديم الدعم من الدولة اليهودية للدولة العربية . وفي محاولة لكسب المزيد من التأييد لقرار التقسيم أشار ممثل الوكالة اليهودية بأن الدولة اليهودية عندما تقوم سوف تحترم سيادة الدول المجاورة لها . ورفض المندوب اليهودي تهديدات

ممثل الهيئة العربية العليا، وقال إنه في الوقت الذي أرسل فيه اليهود مئات الآلاف من أبنائهم للقتال إلى جانب الحلفاء، كان رئيس الهيئة العربية العليا يبث الدعاية النازية من داخل برلين .[٩٠]

إن المرونة التي أبدتها الوكالة اليهودية في قبول مشروع التقسيم هي مرونة تكتيكية أرادت من خلالها الحركة الصهيونية أن تؤسس لشرعية دولة يهودية بقرار من الأمم المتحدة خاصة أنها كانت تدرك أن موازين القوة على الأرض هي العامل الحاسم و اتضح ذلك في السلوك الصهيوني اللاحق عندما استولت الدولة اليهودية على أراضٍ ومناطق إضافية غير مخصصة لها في خطة التقسيم بما فيها الجزء الغربي من القدس . وهدفت المرونة الدبلوماسية اليهودية إلى خلق واقع مادي على الأرض وكسب دعم وتعاطف دول العالم، لمعرفة قادة الحركة الصهيونية بأن مثل هذه المرونة ستلقى دعماً أكبر من كل من بريطانيا والولايات المتحدة . وقد عبر الرئيس ترومان عن ذلك صراحة بقوله بأن اليهود طالبوا بكل فلسطين حتى يضمنوا دولة على جزء منها دون أن يتخلوا عن المطالبة بفلسطين بأكملها .[٩١]

مارس اليهود سياسة اتسمت بالمرونة والتعاون من ناحية، والتشدد والعنف من ناحية أخرى حسب ما تمليه الإمكانيات اليهودية وموازين القوة والظروف السائدة . فشارك اليهود في جهود الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا والحلفاء بإرسال كتائب المتطوعين وبالمساعدة على جلب الأموال لدعم جهود الحرب لكسب ود ودعم بريطانيا والغرب مستفيدين من انشغال بريطانيا في الحرب لتعزيز وضع اليهود في فلسطين . في حين أقدم اليهود على استخدام أعمال العنف والإرهاب في مواجهة بريطانيا و الرد على سياساتها المتعلقة بالهجرة وحيازة الأراضي بعد الحرب الأمر الذي أدى إلى انتزاع قرار التقسيم ثم إقامة الدولة اليهودية . من الواضح من ذلك أن إقامة الدولة لم تتحقق فقط بالسياسة والدعم البريطاني، فلولا الدور اليهودي الصهيوني النشط لكانت النتائج على الأرض مختلفة بعض الشيء .

لقد كان لخطاب مندوب الوكالة اليهودية د. سيلفر صدى لدى عدد كبير من الدول وعلى رأسها الدول الغربية ودول أمريكا اللاتينية . يذكر الكاتب العربي الشهير " ألبرت حوراني" : " أن اليهود ينتمون في الأساس إلى الغرب وهم معروفون بشكل أفضل من العرب، وأن معاناة اليهود تلقى صدىً في الضمير الغربي يواكبها شعور بالذنب لعدم قيام الغرب بإنقاذهم . وليس من الصدفة أن الدول الغربية التي صدت أبوابها أمام الهجرة اليهودية هي نفسها التي صوتت لصالح الدولة اليهودية ".[٩٢] وكانت أكبر نسبة للأصوات المؤيدة للقرار (ما لا يقل عن ٤٠٪ من أعضاء الأمم المتحدة) هي من دول أمريكا اللاتينية . وتشير بعض المصادر إلى أنه ليس هناك من أسباب قوية تفسر موقف هذه الدول المؤيد للقرار، ولم يكن دور الولايات المتحدة في الضغط على هذه الدول

لتبنى الموقف الإيجابي لصالح التقسيم واضحاً . ويبدو أن هذه الدول قبلت بقرار الأغلبية، وصوتت لصالح القرار بدافع العطف على اللاجئين اليهود وما لقيه هؤلاء على يد النازية، مثلما فعلت هذه الدول في السنة التالية عندما عبرت عن تعاطفها مع قضية اللاجئين العرب في فلسطين .[٩٣] لكن هذه المصادر أغفلت حقيقة أن دول أمريكا اللاتينية تقع في منطقة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وأنها كانت حريصة على عدم تجاهل الرغبة الأمريكية في دعم اليهود والحركة الصهيونية، بما لدول أمريكا اللاتينية أيضاً من مصالح تجارية واقتصادية مع الولايات المتحدة حيث أن الولايات المتحدة كانت المستورد الأول للمواد الخام التي تنتجها هذه الدول يضاف إلى ذلك أنه كان لليهود نفوذ أخذ في التنامي في هذه الدول .

من ناحية أخرى لم يكن هناك أمام الجمعية العامة بديل حقيقي لقرار التقسيم، فكل من العرب واليهود رفضوا مشروع الأقلية المتمثل بالدولة الفدرالية الواحدة، بينما قبل طرف واحد منهما وهو الطرف اليهودي بالتقسيم، رغم أن العرب أعلنوا صباح يوم التصويت بأنهم يقبلون بالحل الفدرالي من حيث المبدأ .

قررت اللجنة الخاصة تأليف لجنتين فرعيتين لأعداد مشروعين يتفقان مع تقريري الأكثرية والأقلية، واختيرت لجنة مشروع الأكثرية من المؤيدين له، أما اللجنة الثانية فتكونت من المعارضين له . وجرى تعيين لجنة فرعية ثالثة غير رسمية لمحاولة العمل على التوفيق بين الموقفين العربي والصهيوني، واقترح ممثل سوريا لجنة فرعية أخرى من فقهاء القانون تتناول مسألة اختصاص الجمعية العامة بأن تتخذ قراراً وتنفذه، كما تتناول الجانب القانوني للانتداب . واقترح ممثل سوريا بحث مسألة إحالة الموضوع برمته إلى محكمة العدل الدولية، إذا كان تقرير اللجنة الفرعية غير مرضٍ .[٩٤] لم يتشجع رئيس الجمعية على الأخذ بالاقتراح السوري بحجة أن ذلك من شأنه إطالة أعمال اللجنة .

تكونت اللجنة الفرعية الأولى من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وغواتيمالا وفنزويلا وكندا وهنغاريا والولايات المتحدة ، وتكونت اللجنة الفرعية الثانية من أفغانستان وباكستان وسوريا ولبنان والعراق واليمن والمملكة العربية السعودية وكولومبيا ، واجتمعت اللجنتان لمدة أربعة أسابيع . أجرت اللجنة الفرعية الأولى بعض التغيرات على مشروع الأغلبية للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، ومن التغيرات الجوهرية تلك التي تخص الأراضي التابعة للدولتين العربية واليهودية، ووضع مدينة يافا العربية التي وقعت في المشروع الأصلي ضمن نطاق حدود الدولة اليهودية لتشكل بذلك جيباً عربياً في المنطقة اليهودية . كما وأعيد النظر في مسألة النصف الجنوبي من فلسطين (النقب) الذي خصص

برمته للدولة اليهودية بموجب المشروع الأصلي وقد اقترحت اللجنة الفرعية الأولى تقسيمه بين الدولتين العربية واليهودية .[٩٥] وكان الزعماء الصهاينة يتطلعون إلى وضع منطقة النقب برمتها في نطاق سيطرتهم .

يصف وايزمان أسلوب معالجة المشكلة فيقول : " لقد كان هناك لحظات توتر كثيرة سابقة لاتخاذ قرار نهائي يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، ولم تكن تلك اللحظات تتعلق بأصوات المندوبين المحتملة فحسب، كان هناك أيضاً التقسيم الإقليمي الفعلي ... وقد شعرت بانزعاج بعض الشيء عندما علمت في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، أن الوفد الأمريكي دعا، رغبة منه في إيجاد حل وسط يكون مقبولاً بدرجة اكبر لدى العرب، إلى اقتطاع الجزء الجنوبي من النقب، بما في ذلك العقبة. وبعد التشاور مع أعضاء الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، قررت أن أتوجه إلى واشنطن لمقابلة الرئيس ترومان ولعرض القضية برمتها عليه .. وقلت للرئيس أنه إذا اختار المصريون معاداة الدولة اليهودية، وهو ما آمل ألا يحدث، ففي وسعهم إغلاق الملاحة أمامنا عن طريق قناة السويس عندما تصبح القناة ملكاً لهم، كما سيحدث خلال بضع سنوات. وفي وسع العراقيين أيضاً أن يجعلوا من العسير علينا المرور عن طريق الخليج الفارسي. وهكذا قد تنقطع تماماً سُبل وصولنا إلى الشرق ... وقد غمرتني سعادة بالغة عندما وجدت أن الرئيس تفحص الخارطة بسرعة شديدة وبوضوح شديد. وقد وعدني بأن يتصل في الحال بالوفد الأمريكي في ليك ساكسيس".[٩٦]

قدمت اللجنة الفرعية الثانية تقريرها والذي تضمن مشروعاً ينص على قيام دولة فلسطين المستقلة الاتحادية في أعقاب فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام ، وتتألف من دولة عربية ودولة يهودية وينتخب سكان فلسطين، أثناء الفترة الانتقالية جمعية تأسيسية تضع دستور دولة فلسطين الاتحادية المستقلة على أن تكون مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية الاتحادية، وتتألف من بلدتين مستقلتين أحدهما تشمل الأجزاء العربية من المدينة بينما تشمل الأخرى المناطق التي يغلب عليها الطابع اليهودي . وفيما يخص معالجة مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أكد الاقتراح على أن يسمح بالهجرة داخل حدود الدولة اليهودية في دولة فلسطين، وذلك بأعداد لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية لتلك الدولة اليهودية مع واجب مراعاة حقوق السكان الموجودين آنذاك داخل تلك الدولة ولمعدل تزايدهم الطبيعي المتوقع .[٩٧]

تدخل المندوب البريطاني وأكد عزم حكومته إنهاء الانتداب والجلاء فوراً وعدم استعدادها للمشاركة في أي حل لا يقبل به العرب واليهود على حد سواء . وطالب الأمم المتحدة بالإسراع في اتخاذ ما تراه من حل لتضمن بقاء الاستقرار في البلاد المقدسة، وأعلن في نهاية حديثه أن بريطانيا ستمتنع عن الاقتراع في

الجلسة العامة . بهذا التصريح أحبط المشروع الذي تقدمت به اللجنة الثانية والذي يتوقف على بقاء القوات البريطانية لفترة مؤقتة حتى تسمح بتشكيل الحكومة الفلسطينية الواحدة .[٩٨]

وجاء في بيان أدلى به مندوب بريطانيا في هذا الصدد أن بريطانيا لا تسمح باستخدام جيوشها لتنفيذ أي نوع من المقترحات بشأن فلسطين، سواء كانت مقترحات تقسيمها أو كانت مقترحات جعلها دولة واحدة . وقد هدف المندوب من بيانه السابق وتصريحاته السابقة بشكل عام إلى رفع مسئولية حفظ الأمن في فلسطين عن عاتق حكومته، الأمر الذي خلق إشكالاً وتعقيداً في عملية تنفيذ القرارات التي تقرر لحل القضية، مما أثار مندوبي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللذين وصفا موقف بريطانيا باللامتعاون . وكان الموقف السوفيتي في هذا الوقت قد تبلور تماماً بالوقوف إلى الجانب اليهودي وإلى جانب التقسيم بعد أن كان في بداية عرض القضية على الجمعية العامة يحاول التقرب من الطرف العربي بشكل أو بآخر . ويبدو أن الدبلوماسية العربية المحدودة الخبرة كان لها أثر في ذلك على عكس الحنكة والخبرة والدبلوماسية عالية المستوى لدى الطرف اليهودي الذي استغل الرغبة السوفيتية في التقرب إلى الدولة العبرية لضمان التأييد السوفيتي لقرار التقسيم . وكان لهذه البيانات أثر في إدخال تعديلات على المقترحات السابقة بهذا الشأن وانتقال سلطة الدولة البريطانية إلى اللجنة التي تشرف على تنفيذ التقسيم وهي بدورها تنقلها إلى الحكومتين العربية واليهودية، وكان الاقتراح بجعل جلاء الإنجليز بموافقة ورقابة مجلس الأمن ليتمكن من سد الفراغ دون تعقيد و فوضى وإراقة دماء .[٩٩]

وفي ٢٤ تشرين الثاني طرح مشروع الدولة الموحدة للتصويت في اللجنة الخاصة فسقط برفض ١٩ صوتاً وتأييد ١٢ صوتاً وامتناع ١٤ دولة عن التصويت . وكانت جميع الدول العربية والإسلامية بالإضافة إلى كل من كوبا وليبيريا من المؤيدين . ومن الغريب أن كولومبيا التي شاركت في أعداد هذا المشروع لم تؤيده عند التصويت عليه . وكانت الدومنيونات البريطانية الأربعة من الرافضين وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . واقترح العرب نقل القضية إلى محكمة العدل الدولية فسقط اقتراحهم، ثم اقترحوا استشارة هذه المحكمة في صلاحية هيئة الأمم بتنفيذ أي نوع من ا لتقسيم دون موافقة السكان الأصليين فسقط اقتراحهم أيضاً .[١٠٠]

وفي ٢٥ تشرين الثاني طرح مشروع التقسيم للتصويت في اللجنة الخاصة فنجح بـ ٢٥ صوتاً ضد ١٣ صوتاً وامتناع ١٧ دولة عن التصويت ، فانتقل المشروع للتصويت عليه في الجمعية العامة، إلا أن التصويت في الجمعية العامة كان يحتاج إلى موافقة ثلثي الأعضاء على المشروع وليس بالأغلبية كما في اللجنة الخاصة . وكانت

جميع الدول العربية والإسلامية قد صوتت ضد مشروع التقسيم في اللجنة بالإضافة إلى كل من سيام والهند وكوبا . كما صوت ضد المشروع أيضاً كل من ليبيريا وهايتي ، وكانت كل من دولة الفلبين، التي أعلنت تأييدها المطلق للقضية العربية، وباراغواي غائبتين عند التصويت .وكان من بين الدول الممتنعة عن التصويت يوغسلافيا واليونان اللتان كانت لهما جاليات هامة في عدد من الدول العربية، وفرنسا التي لم تكن تبدي اكتراث بالقضية، وعدم رغبتها في معاداة العرب في شمال أفريقيا التي تربطها معهم وبالمنطقة مصالح عديدة . ولدى تقديم تقرير اللجنة الذي يوصى بالتقسيم، أشار المقرر أن فريق التوفيق غير الرسمي لم يحقق أية نتائج نظراً لأن "... الطرفين كليهما كانا واثقين من نجاح قضيتهما أمام الجمعية العامة ولذلك ...لم يتسنَ التوصل إلى توفيق واتفاق بين الطرفين".[١٠١]

وأثناء المناقشات العامة في الجلسة الصباحية للجمعية العامة يوم ٢٦ تشرين ثاني أعلنت بعض الدول بأنها ستصوت ضد التقسيم، فأعلن مندوب الفلبين أن لديه أوامر من دولته بالتصويت ضد التقسيم، وقال خلال كلمته التي ألقاها في الجمعية العامة : " إن حل مشكلة تخلص أوروبا من اليهود يجب ألا يكون على حساب عرب فلسطين، وفي إقامة دولة يهودية في بلادهم". وأضاف: "لقد انتهت الحكومة الفلبينية إلى نتيجة مفادها أنها لا تستطيع أن تقوم بتأييد اقتراح يدعو إلى تفتيت وحدة فلسطين سياسياً وتمزيقها إقليمياً".[١٠٢]

وأعلن مندوب هايتي أنه سيصوت ضد التقسيم لأنه يعتبر المشروع منافياً للميثاق والحقوق الدولية . وأكد مندوب سيام بوضوح أن دولته لن تصوت إلاّ ضد هذا القرار المجحف . كما أعلن ذلك كل من مندوب ليبيريا وكولومبيا هذا بالإضافة إلى الدول العربية والإسلامية .[١٠٣]

وأعلنت دول أخرى أنها ستمتنع عن التصويت لأنها غير مقتنعة بعدالة القضية ومنها معظم الدول الأفريقية . كما أن فرنسا طلبت من سفيرها في مصر إبلاغ رئيس الهيئة العربية العليا أن وزير الخارجية كلف المندوب الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة بأن يقف موقفاً مؤيداً للعرب، وكان من المتوقع أن تقف فرنسا موقف الممتنع عن التصويت على الأقل .[١٠٤] أما بريطانيا فقد أعلنت عزمها عن الامتناع عن التصويت، مثلما فعلت أثيوبيا والصين .

كان من المقرر أن يطرح مشروع التقسيم للاقتراع في الجلسة المسائية في نفس اليوم أي في ٢٦ تشرين ثاني بعد انتهاء المناقشات على المشروع . وكان من الواضح من تصريحات الوفود التي تم الإعلان عنها أن المشروع سيفشل إذا طرح للتصويت، فحوالي ستة عشر دولة أعلنت نيتها التصويت ضد المشروع، وعدد كبير من الدول أعلنت عن نيتها بالامتناع عن التصويت، وكان من الصعب أن ينجح المشروع بأغلبية الثلثين. أكدّ ذلك

مندوب لبنان، فارس الخوري الذي كان حاضراً ومن شهود العيان أثناء هذه الجلسة، في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الأمن في ٢٤ شباط عام ١٩٤٨ وقال فيه : " إن الأخبار كانت مطمئنة حيث كان حساب الأصوات يضمن عدم نجاح التصويت، وأنه لو جرى التصويت على التقسيم في ذلك اليوم لسقط القرار بالتأكيد " .[١٠٥]

أمام هذه الظروف تقدم الوفد الأمريكي باقتراح لتأجل التصويت. ورغم معارضة العرب ومسانديهم، إلاّ أن المجلس صوّت لصالح التأجيل وفاز اقتراح الولايات المتحدة بفارق ثلاث نقاط، وقرر المجلس أن يعقد جلسته في ٢٨ شباط (تشرين ثاني)[١٠٦] ليشكل بذلك استثناء جديداً لقرارات الجمعية العامة التي عادةً ما تجتمع في اليوم التالي لجلساتها العامة .

كانت الثماني والأربعون ساعة التي سبقت جلسة الاقتراع لحظات حاسمة في حياة الصهيونية حيث تصاعدت الضغوط الصهيونية على الرئيس ترومان من خلال مستشاريه باروخ و ناتان و سوب وغيرهم من دعاة الصهيونية المؤثرين بقوة على الرئيس والحكومة والكونغرس الأمريكي .[١٠٧] وكان ترومان يسعى إلى إعادة انتخابه للرئاسة، وكانت حملته الانتخابية تعاني من صعوبات شديدة بسبب تفوق منافسه في نسبة عدد الأصوات عليه حسب ما أظهرته استطلاعات الرأي التي قامت بها مؤسسة غالوب و روبر في ذلك الوقت . وواقع الحال أن ترومان كان يعلم أنه في حاجة إلى أي صوت يمكنه الحصول عليه وأن أصوات اليهود تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً .[١٠٨]

انخرط الرئيس ترومان في عملية كسب الأصوات لصالح الصهيونية وبهذه الطريقة استطاعت الولايات المتحدة ذات النفوذ الدولي والتأثير العالمي أن تسخر مكانتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في التأثير على الدول المستهدفة مستخدمة كافة الطرق والوسائل الدبلوماسية و غيرها لضمان إنجاح القرار .

بدأت الولايات المتحدة مجهوداتها تجاه الدول التي أعلنت أنها ستقترع ضد التصويت بدولة سيام التي أعلنت في الجلسة العامة أنها ستقترع ضد التصويت . ولأن دولة سيام كانت لا تزال تستكمل أوراق اعتمادها في الأمم المتحدة، بعد أن تم قبولها ضمن أعضاء الهيئة، تدخلت القوة الأمريكية صاحبة النفوذ على موظفي وأعضاء لجنة التدقيق في الأمم المتحدة لتأجيل إجراءات اعتماد دولة سيام إلى ما بعد جلسة الاقتراع حتى لا يتسنى لها المشاركة في جلسة الاقتراع، وبالتالي لا يتسنى لها التصويت .[١٠٩] كما اتصل الرئيس ترومان من خلال مساعديه ومستشاريه وسفرائه، بممثلي الدول التي تحصل على مساعدات أمريكية بموجب مشروع مارشال أو غيره من مشاريع المساعدة، للضغط عليهم، وكان في مقدمة الدول التي تم الاتصال بهما هايتي والحبشة التي كان من المقرر أن تمتنعان عن التصويت، و الفليبين و براغواي اللتان كانتا ستقترعان ضد المشروع كما أعلن

مندوبيهما، وكذلك لوكسمبورج التي قيل أنها ستمتنع عن التصويت، وليبيريا التي أعلنت نيتها في التصويت ضد المشروع . تمثل الضغط الأمريكي على ليبيريا التي كانت تقع تحت نفوذ شركة احتكارية أمريكية هي شركة فاير ستون التي تزرع المطاط في الدول الأفريقية، فاستدعي هارفي فاير ستون – رئيس مجلس إدارة الشركة إلى واشنطن وصدرت إليه الأوامر بالضغط على ليبيريا لتبديل موقفها . وبالفعل تم الاتصال بممثلي الشركة في مونروفيا ليضغطوا على الحكومة الليبيرية، وبالفعل تغير موقف ليبيريا كلياً عند التصويت، فبعد أن كان موقفها معارضاً انقلب إلى موقف مؤيد .[١١٠]

وتعرضت الفليبين لنفس الضغط، فسرعان ما تلقى الجنرال روميلو برقية من حكومته ليعود إلى بلاده، وعهدت حكومة الفليبين إلى سفيرها أوليز الدي برئاسة الوفد الفليبيني في الأمم المتحدة، وكان ذلك بعد أن تلقى رئيس جمهورية الفليبين تهديداً واضحاً من السفير الأمريكي في مانيلا بأن الكونغرس الأمريكي لن يوافق على القوانين السبعة المعروضة عليه والمتعلقة بالفليبين إذا لم تبدل الحكومة الفليبينية موقفها . وتم إحضار الفليبين والأوراغواي يوم التصويت حيث كانتا متغيبتين .[١١١] وبالفعل غيرت الفيليبين موقفها وصوتت مع مشروع التقسيم ليظهر أثر الدبلوماسية الأمريكية صارخاً في التأثير على دولة أعلنت وقوفها ضد هذا المشروع ثم عادت ووقفت معه تحت وطأة الضغوط. وشملت حملة الضغوط الأمريكية الاستعانة بأعضاء مجلس الشيوخ، فبعث نحو ٢٨ شيخاً من أعضاء المجلس برقيات إلى اثني عشر وفداً من وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، طالبين إليها الاقتراع إلى جانب مشروع التقسيم حرصاً على علاقاتها الودية بالحكومة الأمريكية، خاصة تلك الدول التي كانت تميل إلى الامتناع عن التصويت .[١١٢]

ولم تعتمد الجهود الصهيونية على النشاط الدبلوماسي الأمريكي فقط، بل تدخل القادة الصهيونيون وفي اللحظة الأخيرة في إقناع فرنسا للتصويت لصالح القرار. فقد تلقى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة تعليمات بالتصويت لصالح القرار قبل ساعتين من التصويت عليه . ويذكر نفس المصدر أن حاييم وايزمان قد اتصل برئيس وزراء فرنسا الأسبق ليون بلدن، وهو يهودي ويحظى بنفوذ كبير في فرنسا، لضمان دعم فرنسا للقرار .[١١٣] وبالفعل صوتت فرنسا مع مشروع التقسيم رغم الوعود التي كانت قد قطعتها للعرب .

ومع أن بريطانيا قد امتنعت عن التصويت يوم التصويت لإقرار مشروع التقسيم في ٢٩ نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٤٧ ، إلاّ إن الدومينونات الأربعة البريطانية صوتت مع مشروع التقسيم . ومهما قيل عن استقلال وحرية الدومينونات البريطانية إلا أن أحداً لا يستطيع أن ينكر مدى ارتباطها بسياسة الحكومة البريطانية وتوجهاتها . كما أن بريطانيا التي كانت قد أعلنت قبل صدور قرار التقسيم وفي مناسبات عدة أنها لن تشارك في

قرار لا يوافق عليه العرب واليهود، سارعت عقب صدور قرار التقسيم بالإعلان بأن الحكومة البريطانية تقبل بقرار هيئة الأمم وأنها ستبذل كل المساعدات الممكنة لتطبيقه. ولقد ألقى وزير المساعدات البريطاني في ١١ كانون الأول عام ١٩٤٧ خطاباً أمام مجلس العموم قال فيه: " إن بريطانيا أعلنت أنها لن تعرقل أي قرار يتخذ وأنها ستنظر إلى قرار الجمعية كقرار محكمة تمثل الرأي العام الدولي، وأنها ترغب في نقل سلطاتها بطريقة نظامية دون أن ينهار العمل الكبير الذي قامت به الإدارة الانتدابية في فلسطين".[١١٤]

وقد صوتت لصالح المشروع كذلك جميع دول الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتي وروسيا البيضاء وتشيكوسلوفاكيا وبولندا)، وجميع الدول الغربية باستثناء اليونان التي صوتت ضده والمملكة المتحدة التي امتنعت. كما صوتت مع القرار أغلب دول أمريكا اللاتينية باستثناء الأرجنتين والسلفادور وتشيلي وكولومبيا والمكسيك التي امتنعت عن التصويت.

حاول ترومان، فيما بعد تبرير سياسته بدعوى أن رحيل بريطانيا عن فلسطين يترك حاله من الفراغ فيها، وأن مستشاريه حثوه على الاعتراف فوراً بالدولة اليهودية، وذلك على الرغم من معارضة فئات مهمة في الولايات المتحدة لهذا الدعم. كتب ترومان في مذكراته حول هذه الفترة ما يلي: " إن أخصائيي وزارة الخارجية في شئون الشرق الأدنى كانوا بدون أي استثناء لا يرحبون بفكرة إنشاء دولة يهودية ".[١١٥] ولقد كان هذا التعليق في الواقع يعكس الحقيقة. ويذكر الدبلوماسي الأمريكي المجرب وليم فيليبس الذي كان عضواً في اللجنة البريطانية الأمريكية لتقصي الحقائق حول فلسطين أنه شارك في وضع تقرير اللجنة، وأن عشرة من أعضائها الاثنى عشر كانوا ضد إنشاء دولة يهودية. كما أن جورج كينان مدير إدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية كان قد عارض بشدة إنشاء تلك الدولة. وأتخذ موقف المعارضة أيضاً وزير الخارجية جورج مارشال الذي حث الرئيس ترومان على معارضة التقسيم غير أن هذه الآراء المعارضة كلها لم تجد نفعاً.[١١٦]

وقد كتب كرمت روزفلت أحد أعضاء الكونغرس في ذلك الوقت معلقاً بمرارة على سياسة الولايات المتحدة أواخر عام ١٩٤٧: " إن العملية التي استطاع بها اليهود الصهاينة كسب التأييد الأمريكي لتقسيم فلسطين تدل على الحاجة الحيوية إلى سياسة خارجية قائمة على المصالح الوطنية وليس على المصالح الحزبية... ولا يمكن تطوير سياسة خارجية منطقية وبعيدة النظر إلا إذا تقدمت بنظرنا المصالح الوطنية الأمريكية على أي اعتبار آخر. وليس من حق أي زعيم سياسي أمريكي أن يعرض المصالح الأمريكية للخطر من أجل كسب الأصوات لحزبه".[١١٧]

واعترف ترومان بنفسه بأثر الضغوط الصهيونية على القرار السياسي حين قال لديفيد نيل في مذكرة جاء فيها: " لقد كان من الممكن إيجاد الحل المناسب لمسألة فلسطين لو أننا لم ندخل السياسة الداخلية في الاعتبار . إن الإرهاب والحاخام هلل سلفر لهما إسهام في متاعبنا أن لم يكونا السبب الوحيد لهذه المتاعب".[١١٨]

وقد اعترف الرئيس ترومان بواقع الضغط الصهيوني عليه في اللحظات التي سبقت اتخاذ قرار التقسيم حين قال : " أعتقد أن البيت الأبيض لم يتعرض في أي لحظة من لحظات تاريخه الطويل لما تعرّضت له أنا من ضغط ودعاية في ذلك الحين. لقد أزعجني وضايقني ذلك الإصرار الذي بدا من عدد قليل من الزعماء الصهيونيين المتطرفين الذين تحفزهم الدوافع السياسية والذين لم يتورعوا عن التهديد السياسي".[١١٩] وتأكد هذا المجهود الدبلوماسي والتدخل السياسي بردات الفعل التي برزت بعد صدور القرار . فقد جاء على لسان الكاتب الأمريكي المعروف " هيو ميلر بوروز " في كتابه (مشكلة فلسطين هي من صنعنا) : "وعلى عاتق حكومتنا تقع مسئولية إقرار مشروع التقسيم في الأمم المتحدة. فقد فرضت حكومتنا هذه النتيجة فرضاً بعد أن لجأت دون حياء أو خجل إلى اصطناع سياسات القوة التي انقضى عهدها ..لقد كان القرار برهاناً معيباً على أن في وسع أساليب التهديد والضغط، التي تخلو من التحفظ وتفتقر إلى الأخلاق، أن تسيطر على منظمة دولية أقيمت لغاية نبيلة سامية وهي تحقيق العدالة الدولية، كما كان في الوقت نفسه قاضياً على كل ما كان للعالم من ثقة بالولايات المتحدة وبالأمم المتحدة نفسها " .[١٢٠]

وجاء في كتاب "سمز ويلس" ، السياسي الأمريكي المعروف، ويد الرئيس روزفلت اليمنى إبان الحرب العالمية الثانية، المعنون (علينا ألا نفشل) ما نصه : " لقد استخدم الموظفون الأمريكيون كل شكل من أشكال الضغط المباشر أو غير المباشر، بعد تلقيهم الأوامر المباشرة من البيت الأبيض، على تلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من غير الدول الإسلامية، والتي كانت حائرة بين المعارضة للتقسيم أو الامتناع عن تأييده، وقد استخدم البيت الأبيض عدداً من الممثلين والوسطاء للتأكد من الحصول على الأغلبية اللازمة لإنجاح المشروع" . قال السيد جيمس فورستال، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، في يومياته : "لقد خسرت أمريكا الكثير من مكانتها في العالم العربي بسبب موقفها في فلسطين. ولا ريب أن الأساليب التي اتبعت لفرض الإكراه والضغط على الدول الأخرى في الجمعية العامة كانت أقرب إلى الفضائح منها إلى أي شيء آخر".[١٢١]

وقال كذلك السيد لورنس سميث – عضو الكونغرس الأمريكي في خطاب ألقاه في المجلس : "دعنا نرجع إلى السجل يا سيدي، ونرى ما حدث في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل الاقتراع على التقسيم. لقد كان القرار بحاجة إلى أغلبية الثلثين لضمان النجاح، وتقرر إرجاء الاقتراع مرتين. تم تأجيل الاقتراع في

كلتا المرتين وكان من الواضح أن التأجيل ضروري لأن المشروع لم يكن لينال الأصوات اللازمة . ويقال من أوثق المصادر أنه في غضون ذلك، فرض ضغط هائل من الولايات المتحدة على ممثلي ثلاث دول صغيرة من الدول الأعضاء. وكان هذا الضغط مفروضاً من موظفين (على أرفع مستوى) في واشنطن . أو لا يؤلف هذا القول تهمة خطيرة؟ فماذا حدث عندما درست القضية لآخر مرة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني؟ لقد تحققت الأصوات الحاسمة لإنجاح المشروع بانضمام هايتي وليبيريا و الفليبين إلى قائمة مؤيدة، وكانت أصوات هذه الدول الثلاث كافية لضمان الثلثين، بعد أن كانت قد اقترعت ضد المشروع. لا ريب في أن الضغط الذي فرضه على ممثلي هذه الدول الثلاث وفدنا و موظفونا، و المواطنون العاديين من أبناء الولايات المتحدة يؤلف سلوكاً مخزياً بالنسبة إليهم وإلينا في وقت واحد " .[١٢٢]

وقال السيناتور فولبرايت أثناء مناقشة قرار في مجلس الشيوخ الأمريكي يتعلق بقضية فلسطين : " إن هذا المشروع يعتبر بمثابة إكراه لأمريكا للوقوف إلى جانب أحد الفريقين في النزاع العربي الإسرائيلي. ويعود السبب الرئيسي في تقديم هذا المشروع إلى وجود فئات تضغط في الولايات المتحدة، وهي تحاول أن تقحم النزاع العربي الإسرائيلي في سياستنا الداخلية ... وفي مثل هذا الوضع الدولي الدقيق الذي يسود العالم اليوم يجد مائة وثمانون مليوناً من الأمريكيين أن سياسة بلادهم الخارجية واقعة تحت تأثير جماعات غير مسئولة تمثل الأقلية، ولا يمكن للرئيس أن يسير بسياستنا في الشرق الأوسط في مثل هذه الظروف. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة نشوء منظمات لم تكرس نفسها لأمريكا وإنما إلى الدول والجماعات الأجنبية. وقد تردى سير السياسة الداخلية الأمريكية بسبب هذه التطورات ترديا خطيراً. ولا ريب في أن سياستنا الخارجية أكثر أهمية بالنسبة إلى أمننا القومي الشامل من أن تغدو أداة مسخرة في أيدي أقليات يقوم رجال الكواليس من أبنائها بالوقوف أمام قاعات الكونغرس لحث أعضائه على اتباع إجراءات ذات نفع للمصالح الخاصة، ومؤديه إلى نتائج موجعة للبلاد كلها ".[١٢٣]

في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧، صوتت الجمعية العامة على مشروع قرار التقسيم ونجح بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتنع ١٠ أعضاء عن التصويت وأصدرت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د٢) .[١٢٤]

شكل ومضمون وآثار القرار:

يعتبر قرار الجمعية العامة ١٨١ الذي اتخذ بتفويض كامل من ثلثي أعضائها، بمثابة توصية من الجمعية العامة إلى بريطانيا العظمى، بوصفها الدولة المنتدبة، وإلى سائر أعضاء الأمم المتحدة، بإقرار وتنفيذ خطة

التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لفلسطين . ونص قرار التقسيم على " أن ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، وعلى ألاّ يتأخر في أي حال عن آب/أغسطس عام ١٩٤٨". كما نص على وجوب سحب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة من فلسطين في أقرب وقت ممكن وألاّ يتأخر في أي حال عن ١ آب/أغسطس عام ١٩٤٨، مع قيام دولتين مستقلتين لم يحدد اسماً لهما وإنما أشير إليهما بـ (دولة يهودية ودولة عربية) ونظام دولي خاص لمدينة القدس، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة، على ألاّ يتأخر ذلك في أي حال عن ١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٨. وكان من الخطوات التي وضعت للإعداد للاستقلال إنشاء لجنة معنية تتألف من خمس من الدول الأعضاء تنتخبها الجمعية العامة . وفي الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين تدريجياً للجنة . ونص القرار على أن تتعاون الدولة المنتدبة مع اللجنة في تسليمها للمناطق التي يتم الجلاء عنها وإداراتها . وتمضي اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الإجراءات لرسم حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس، طبقاً للحدود الجغرافية المبينة في نمط التقسيم، على أن الحدود المبنية يجب تعديلها، كقاعدة، بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى . ونص القرار أيضاً على أن تختار اللجنة وتنشئ في كل دولة، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى مجلس حكومة مؤقتاً. وتجرى أنشطة هذين المجلسين بتوجيه عام من اللجنة . وخلال الفترة الانتقالية تكون لمجلس الحكومتين المؤقتتين العاملتين تحت الإشراف العام للجنة سلطة تامة على المناطق الواقعة تحت سيطرتهما. ويتسلم مجلس الحكومة لكل دولة السلطة الحكومية التابعة بالتدريج، ويتكفل بإجراء انتخابات تجرى على أسس ديمقراطية يشترك فيها العرب واليهود الذين يحق لهم الانتخابات في الدولة التي سيصبحون مواطنين فيها . ونصت الأحكام الأخرى لمشروع التقسيم على حرية تجارة العبور (الترانزيت) وقيام اتحاد جمركي، وتوحيد نظام النقد، وإجراءات مماثلة بغية تحقيق الاتحاد الاقتصادي لفلسطين .

أما الأحكام المتعلقة بوضع حدود الدولتين فكانت غاية في التعقيد. وبإيجاز مغال في التبسيط تقرر تقسيم أرض فلسطين إلى ثمانية أجزاء، خصصت ثلاثة منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن يشكل الجزء السابع، وهو يافا جيبا عربيا في الدولة اليهودية . أما الجزء الثامن فتقرر أن يتألف من مدينة القدس التي أنشئ لها كيان مستقل يخضع لنظام دولي خاص، تحت إدارة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة لفترة مبدئية مدتها عشر سنوات . على أنه لم يكن هناك تمسك بأحكام قرار التقسيم، فالذي حدد خط الحدود بحكم الواقع

هو ما تمخضت عنه حالة الصراع في فلسطين وليس أحكام التقسيم، كما اتضح ذلك في أعقاب حرب عام ١٩٤٨.

ومن أحكام قرار التقسيم التي اتضح أنها متعذرة التطبيق هو أن يقوم المجلس المؤقت في كل دولة بتجنيد ميليشيا مسلحة على أن تظل السيطرة النهائية على الميليشيا في يد لجنة فلسطين خلال الفترة الانتقالية. ولم يكن لأهالي فلسطين قوة عسكرية ذات شأن منذ أن أخمد الجيش البريطاني الثورة الفلسطينية بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩. وعلى النقيض الصارخ من ذلك، كان لدى الوكالة اليهودية (المنظمة الصهيونية) منذ وقت طويل قوات عسكرية نظامية فعّالة من الهاغاناة و البالماخ. بالإضافة إلى ذلك عملت المنظمات الصهيونية بما فيها الأرغون و ستيرن، بصورة فعّالة مع الوكالة اليهودية في تنفيذ الأهداف الصهيونية السياسية والإقليمية بالوسائل العسكرية. وذلك رغم وجود خلافات واضحة تتعلق بالتكتيكات بين هذه المنظمات الصهيونية والوكالة. ولم تتمكن لجنة فلسطين، في ظل هذه الظروف، من ممارسة رقابة فعّالة.[١٢٥]

أعلنت الدول العربية والإسلامية وكذلك الدول التي صوتت ضد التقسيم، أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بتوصية الجمعية العامة نظراً لأنها تعتبر هذه التوصية متناقضة مع ميثاق الأمم المتحدة. وعبرت الدول التي امتنعت عن التصويت عن ترددها تجاه التقسيم وعن مخاوفها من الآثار التي تترتب مستقبلاً على الاقتراع بتقسيم فلسطين. ومن الواضح أن قرار التقسيم قد أدخل في قضية فلسطين تعديلاً خطيراً. فالفرق عظيم في صفة القضية قبله وبعده، ومهما كان للقوة من أثر حاسم فإن لقرار يصدر عن هيئة الأمم المتحدة قوة عظيمة جداً أيضاً. وتصريح بلفور لم يأخذ صفته الملزمة وهدفه الواضح إلا بعد أن وثق بصك الانتداب الصادر رسمياً من عصبة الأمم وبنى عليه وصار وثيقة دولية ملزمة إتكأ عليها كل من الإنجليز واليهود في تحقيق أهدافهم. إلا أن الأمر كان مختلفاً في عهد هيئة الأمم المتحدة حيث كان للعرب وحدهم أصوات بعدد ما كان لبريطانيا ودومينوناتها أو لروسيا وتوابعها. لكن ضعف بنيتهم القومية وعدم اتحادهم كان عاملاً من عوامل فشلهم في منع إصدار القرار.

تضمن قرار التقسيم اعتداءاً صريحاً سافراً على سيادة وحقوق السكان الأصليين في فلسطين. فقد منح القرار للمهاجرين اليهود الجدد مساحة واسعة من أراضي فلسطين دون وجه حق وأنكر هذا القرار حق العرب الفلسطينيين في ممارسة حق تقرير المصير في حين منح هذا الحق للطرف الآخر (الصهيونية). ويرى البعض أن قرار التقسيم باطل وغير قانوني باعتبار أن الجمعية العامة لا تملك أي حق في السيادة على الأرض العربية الفلسطينية، وبالتالي فهي لا تملك صلاحية الأمر بالتصرف أو التوصية بتجزئة أو تقسيم البلاد بين أصحابها الشرعيين المالكين والمهاجرين الجدد الذين لا يملكون شيئاً. وبسبب صدور قرار التقسيم نتيجة ضغوط مارستها

أمريكا وبريطانيا والصهيونية العالمية على الدول الأعضاء، وبالتالي توجيه الأمم المتحدة لإتباع سياسة إمبريالية، ينفى عن هذا القرار أية صفة قانونية أو أخلاقية .[١٢٦]

تقول الكاتبة الأمريكية – اليهودية " تابثيا بيتران" في مقال لها بعنوان " فلسطين والعرب والصهيونية" نشرته "مجلة القارات الثلاث " : " إن قبول قرار التقسيم كان بداية لخطأ جسيم، ولم يكن تطبيقاً أو التزاماً بمبدأ تقرير المصير، برغم الظاهر بل مخالفة صارخة له ... فقد كان يعنى حتى في الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة للدولتين العربية واليهودية، أن يحكم اليهود منفردين دولة تشتمل على ٥٠٪ من العرب، ويملك فيها العرب ٩٠٪ من الأرض. منح القرار مكافأة لليهود، فقد حصل ثلث السكان ممن يملكون أقل من ٦٠٪ من الأرض على ٦٥٪ من المجموع الكلي لفلسطين والتي تشمل أخصب الأراضي، وكان من الطبيعي أن تسارع الصهيونية والإمبريالية والعصابات الإرهابية إلى احتضان القرار وهي تبيت نقيضه. إن مضمون القرار الحقيقي، وهذا هو الأخطر بصرف النظر عن مساحة الأرض التي أخذها هذا أو ذاك، هو تسليم السكان العرب المستقرين على أرضهم القومية منذ آلاف السنين وفي دولتهم القومية فلسطين ... دولة غير دولتهم، وإجبارهم بالقوة على الخضوع لسلطة غير سلطتهم القومية، ودون مبرر أو سبب سوى الرضوخ لإرادة المستوطنين الوافدين والصهيونية العالمية، وكل ذلك باسم (حق تقرير المصير) للشعب اليهودي ! ... وهذا ينفى على الفور حق الشعب الآخر في تقرير مصيره (الشعب العربي) لأن قيام الدولة الصهيونية وكيانها يعني بالضرورة دولة يهودية عنصرية، كما يعني طرد السكان العرب وتحويلهم إلى لاجئين أو إبادتهم ... قيام هذه الدولة يعنى نفي وجود الشعب الأصلي وحقه في تقرير مصيره وحرمانه من أبسط حقوقه حتى في المساواة مع المستوطنين الجدد ... وكان التمسك بقوة، بالشعار الديمقراطي والدولة الواحدة للعرب واليهود، هو التطبيق السليم في فلسطين لخصوصية الواقع الفلسطيني" .[١٢٧]

كان المفترض أن يشكل قرار التقسيم حلاً للمشكلة العربية – اليهودية في فلسطين ويضع حداً لنزاع استمر في حينه قرابة نصف قرن. إلا أن هذا القرار الذي قامت بموجبه دولة إسرائيل زرع بذور صراع متجدد بين العرب واليهود وعلى مدى عقود قادمة، كانت أبرز مظاهره وقوع حروب لاحقة كان من أهمها حرب عام ١٩٦٧ التي احتلت إسرائيل في أعقابها بقية فلسطين وأراضي عربية أخرى في مصر وسوريا .

الفصل الثاني
قرار الأمم المتحدة ٢٤٢
الصادر عن الجمعية العامة
في ٢٢ تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٦٧

الأحداث التي تلت قرار التقسيم:

لم يكن قرار التقسيم الذي صدر عن الجمعية العامة والذي أعطى اليهود دولة تضم أكثر من نصف مساحة فلسطين ومنح دولتهم الشرعية الدولية إلا فاتحة لحالة من العداء الدائم ومسلسل من الصراع الدامي بين إسرائيل والدول العربية. فقد أدى قرار التقسيم إلى توسيع دائرة الصراع ليشمل المنطقة العربية بأسرها ويتحول إلى صراع عربي - اسرائيلي، بعد أن كان هذا الصراع محصوراً بين العرب واليهود في فلسطين .

وتعتبر الحرب التي اندلعت عام ١٩٤٨ في فلسطين واحتلال إسرائيل لأغلب الأراضي الفلسطينية من النتائج المباشرة التي ترتبت على قرار التقسيم . بدأت مظاهر هذه الحرب بالرفض الفلسطيني والعربي المعلن لقرار التقسيم والذي تجلى من خلال اندلاع المظاهرات وأعمال العنف في جميع أرجاء فلسطين والدول العربية للمطالبة بإحباط هذا المشروع والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين .

وقد ترجم اليهود أفكارهم وأهدافهم عملياً عندما بادروا باحتلال المدن والمناطق الفلسطينية الرئيسية في الأراضي المخصصة للدولة اليهودية في البداية ثم شرعوا مع انتهاء الانتداب باحتلال أراضٍ أخرى تقع خارج الحدود التي نص عليها قرار التقسيم، وقد صاحب ذلك طرد للسكان العرب من تلك المناطق باستخدام كافة الوسائل غير القانونية والشرعية والإنسانية .

على الجانب الآخر، بدأت وحدات غير نظامية من الدول العربية المجاورة بدخول فلسطين في الأسابيع الأخيرة من الانتداب. وبمجرد أن انتهى الانتداب عبرت إلى فلسطين قوات نظامية من الدول العربية، وكانت بريطانيا قد أعلنت عندما تحول الصراع في فلسطين إلى مواجهات عسكرية كبرى أنها سوف تنهى انتدابها في ١٥ أيار (مايو) عام ١٩٤٨، أي قبل عدة أشهر من الموعد المقرر في مشروع الأمم المتحدة.

خسر العرب معركتهم في فلسطين. وفي غضون عدة أسابيع كانت إسرائيل تحتل معظم أراضي فلسطين باستثناء (الضفة الغربية) التي احتفظت بها القوات العربية التابعة للأردن، وقطاع غزة الذي احتفظت به القوات المصرية. وفيما عدا ذلك أصبحت إسرائيل تسيطر عملياً على كل أرض فلسطين. وكان قد بدأ في السادس من

كانون أول (ديسمبر) عام ١٩٤٧ حظر كامل وعام على السلاح الموجه نحو الشرق الأوسط بتوجيه من الولايات المتحدة، في حين وجهت الولايات المتحدة السلاح للإسرائيليين، كما زادت الهجرة اليهودية في الوقت الذي بدأت فيه أزمة برلين حيث أرسلت ألمانيا الغربية السلاح إلى إسرائيل الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات العربية الألمانية، وأرسلت أسلحة تشيكية إلى اليهود عن طريق مرفأي يوغسلافيا ورومانيا.[١٢٨]

إزاء وضع فلسطين المتدهور أصدر مجلس الأمن عدة قرارات لوقف إطلاق النار إلا أن اليهود لم يوقفوا أعمالهم العدائية إلا بعد اجتياح النقب والزحف باتجاه سيناء في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٤٨. ولم يتوقف ذلك إلا بعد التهديد البريطاني بالتدخل لوقف القتال. وعلى الرغم من أن العرب كانوا يأملون في تدخل دولي فعّال لإقرار السلام، إلا أن إسرائيل كانت تسعى إلى الحصول على مزيد من الأراضي ومد سيطرتها إلى مناطق تفوق ما خصص لها بموجب قرار التقسيم. وهذا يفسر رفض بن غوريون تعيين حدود إسرائيل عندما أعلن قيامها . إلا أن حدود إسرائيل لا تزال من الناحية الدولية محددة بقرار التقسيم الذي صدر في عام ١٩٤٧.

ومع أن الدول العربية كانت قد صوتت ضد تأسيس لجنة التوفيق وظلت ترفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، إلا أنها تعاونت مع اللجنة لأنها كانت تمثل الأمل الوحيد في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود التي وضعها قرار التقسيم . وبفعل قرارات مجلس الأمن توقف القتال في النهاية في كافة الجبهات حيث تم توقيع اتفاقيات الهدنة في لوزان عام ١٩٤٩ بين إسرائيل من ناحية، ومصر والأردن وسوريا ولبنان من ناحية أخرى .

كان توقيع الحكومات العربية الأربعة على اتفاقيات هدنة مع الحكومة الإسرائيلية بمثابة إقرار بوجود دولة إسرائيل، وموافقة غير مباشرة على مشروع التقسيم الذي كانت قد رفضته هذه الدول عام ١٩٤٧. كما أن التوقيع على هذه الاتفاقيات هو بمثابة التزام من إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وهما : قرار التقسيم (١٨١) وقرار اللاجئين (١٩٤) .[١٢٩]

وكان لتوقيع اتفاقيات الهدنة أثر هام في إصدار القرار ٢٧٣ الذي نص على قبول انضمام إسرائيل للأمم المتحدة على أساس التزامها بتنفيذ قرار التقسيم رقم ١٨١ والقرار ١٩٤ الخاص باللاجئين ،في حين أن طلبها بالانضمام للأمم المتحدة كان قد رفض في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨ قبل توقيعها لاتفاقيات الهدنة . وبهذا القرار تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الأمم المتحدة التي نالت الأرض والاعتراف بفعل قرارات الأمم المتحدة .

ومثلما ارتبط قيام إسرائيل بتوفير الدعم البريطاني والأمريكي لليهود والحركة الصهيونية، تكفلت الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة ومنذ البداية بضمان بقاء إسرائيل وحمايتها. فقد أعلنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بأنها ستتخذ إجراءات سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها لمنع أية دولة من انتهاك الحدود أو خطوط الهدنة .[١٣٠] جاء هذا الإعلان الثلاثي الذي صدر عام ١٩٥٠ كشكل من أشكال الحماية لإسرائيل .

شهدت المنطقة العربية مجموعة من التطورات أثر الهزيمة العربية في فلسطين، كان منها اغتيال الملك عبد الله في القدس في ٢٠ تموز (يوليو) عام ١٩٥١، وقيام الثورة المصرية في مصر في ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢، وقيام حكومة جديدة في سوريا في الأول من آذار (مارس) عام ١٩٥٤، وقيام ثورة في العراق على غرار الثورة المصرية في عام ١٩٥٨.

وكان للهجمات الإسرائيلية المتكررة على مواقع في قطاع غزة في بداية الخمسينات أثر واضح في التحول الذي شهدته مصر في علاقاتها باتجاه المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي. فقد أرادت مصر الحصول على الأسلحة لتتمكن من الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، خاصة وأن طلبات التسليح التي تقدمت بها للدول الغربية قوبلت بالرفض، مما اضطرها للتوجه إلى الدول الشرقية، وكانت أول صفقة عقدتها مصر في هذا المجال هي صفقة الأسلحة التشيكية في عام ١٩٥٥ والتي شهدت البداية الحقيقية للتحول في وجهة مصر الخارجية نحو الاتحاد السوفيتي. حدث ذلك في الوقت الذي كانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تتنافسان لاحتواء مصر.[١٣١] وتزامن ذلك مع رفض مصر والسعودية الانضمام لحلف بغداد الذي كانت تتبناه بريطانيا مما أثر على العلاقات المصرية – البريطانية. كما كان لتأييد مصر القوى لدول المغرب العربي في كفاحها ضد فرنسا من أجل الاستقلال أثر هام في استعداء فرنسا عليها لدرجة جعلت "جي موليه"، رئيس وزراء فرنسا، يعتبر عبد الناصر المسئول الأول عن تشجيع الثورة الجزائرية وبالتالي متاعب فرنسا.[١٣٢]

لقد كان لإعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو (تموز) عام ١٩٥٦، أثر مباشر على إعلان كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل الحرب على إسرائيل، على الرغم من عدم توقع مصر مشاركة إسرائيل في العدوان عليها. وكانت مصر قد أعلنت تأميم قناة السويس لكي تتمكن من تمويل بناء السد العالي بعد أن سحبت الولايات المتحدة عرضها بالمساهمة بالتمويل وتبعتها إنجلترا ثم البنك الدولي في ذلك .

بدأت إسرائيل بالهجوم على مصر في ٢٩ أكتوبر (تشرين ثاني). وفي اليوم التالي بدأ هجوم كل من بريطانيا وفرنسا. وأعلن بن غوريون أن إسرائيل تنوي ضم سيناء لأنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل، لتنقض بذلك اتفاقيات الهدنة. كما قامت بطرد قوات الرقابة التابعة للأمم المتحدة بحجة أنها لن تسمح بوجود قوات أجنبية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل و وقفت الولايات المتحدة ضد العدوان الثلاثي على مصر وفرضت انسحاباً للقوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد، والإسرائيلية من سيناء وقطاع غزة . إلا أن الولايات المتحدة فرضت حصاراً اقتصادياً على مصر وجمدت أرصدتها البنكية في وقت كانت فيه مصر أحوج ما تكون للمواد الغذائية والدواء مما اضطرها إلى الاستعانة ثانية بالاتحاد السوفيتي، الذي أصبح القوة التي تمد مصر بالمعونات الاقتصادية في الأزمات . وبرز موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد لمصر والدول العربية في هذه الأزمة عندما هدد وزير الخارجية الروسي "بولجانين" في الخامس من (نوفمبر) تشرين ثاني عام ١٩٥٦ باستخدام الصواريخ الروسية ضد الدول المعتدية، وإعلانها في الحادي عشر من نوفمبر (تشرين ثاني) استعداد الاتحاد السوفيتي إرسال متطوعين لإنهاء الاحتلال .

خلفية عامة للأحداث وموازين القوى الدولية والعربية والمحلية:

لم تكن الحقبة التي اندلعت فيها الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٦٧ إلا امتداداً لحقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. في تلك الفترة كانت حدة الحرب الباردة على اشدها، خاصة بعد أن تطورت قدرات الاتحاد السوفيتي واصبح العالم يعاني من سباق للتسلح بين الشرق والغرب، سواء كان دفاعياً أو بحرياً أو نووياً، بالإضافة إلى التسابق المستمر بين القطبين على النفوذ، والحصول على خلفاء جدد، أو منع بلدان العالم الثالث من الانضمام إلى المعسكر المقابل، وكان ذلك يتم عن طريق عقد المعاهدات ومنح القروض وتصدير الأسلحة.

كانت منطقة الشرق الأوسط من ضمن المناطق التي جرى التنافس عليها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد أرغمت قضية السويس (العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦) الولايات المتحدة على إعادة تحديد سياستها في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن تراجع النفوذ البريطاني والفرنسي، وتصاعدت مكانة الاتحاد السوفيتي. وتم اعتبار الوجود الأمريكي بمثابة ضرورة ملحة لملء فراغ القوة في المنطقة بعد انتهاء دور بريطانيا وفرنسا. وقد أعلنت الولايات المتحدة رغبتها لأول مرة في أن تحل محل الحلفاء الأوروبيين في المنطقة.[١٣٣]

وتتسم الفترة الواقعة ما بين نهاية الوحدة العربية (المصرية – السورية) عام ١٩٦١ وحرب حزيران عام ١٩٦٧ بانقسام الشرق العربي إلى قوى متناحرة حيث فشلت كافة المحاولات الجدية للوحدة العربية. فكانت العلاقات المصرية – السعودية خلال تلك الفترة متأزمة للغاية بسبب دعم مصر لثورة اليمن عام ١٩٦٢، وما نتج عن ذلك من انهاك للقوة العسكرية المصرية. فقد عانت بنية الجيش المصري الذي كان عدد كبير منه يرابط في اليمن من التصدع. كما عانى الاقتصاد المصري من جراء ذلك. في حين حاولت المملكة العربية السعودية بقيادة الملك فيصل منافسة المكانة الناصرية في العالم العربي من خلال دعم ومساندة قوى سياسية وأنظمة حكم عربية مناهضة لعبد الناصر. واعتمدت السعودية في تحقيق ذلك على المكانة المتميزة التي نالتها بفعل ثروتها النفطية. واستمرت الأزمة المصرية – السعودية قائمة إلى ما بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧.[١٣٤]

وأما العلاقات المصرية – العراقية – السورية فكانت علاقات متقلبة باستمرار طوال تلك الفترة رغم محاولات الوحدة التي كانت تبذل، مثل محاولة عام ١٩٦٣. إلا أن النظام السياسي المتقلب في كل من العراق وسوريا لم يكن يسمح بخلق وضع مستقر في المنطقة، خاصة مع استمرار الصراع بين حزب البعث والحركة القومية العربية في كل من هذين البلدين. كان عدم الاستقرار السياسي في العراق علامة بارزة على مدى عقد من الزمن (عقد الستينات)، كما عانى النظام السوري من الهشاشة و الضعف.[١٣٥]

ورغم النجاح الذي صاحب المحاولات الروسية في اقتحام المنطقة العربية كمنطقة نفوذ في منتصف الستينات، إلا أن مصر لم تسمح للاتحاد السوفيتي بالتدخل في سياستها الداخلية. فقد منعت عمل الحزب الشيوعي في مصر وألقت بقيادته وأعضائه في السجون، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى بذل المحاولات لضم مصر إلى منطقة نفوذها، مستفيدة من العلاقات المصرية – السوفيتية غير المستقرة، فأعادت المساعدات الغذائية الأمريكية لمصر ما بين عام ١٩٦١ إلى ١٩٦٤ والتي بلغت ٧٠٠ مليون دولار. كما قدمت لها قروضاً بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار. ورغم ذلك استمر الاتحاد السوفيتي في تقديم مساعداته لمصر. ففي عام ١٩٦٤ قام خروشوف بزيارة إلى مصر بمناسبة الانتهاء من المرحلة الثانية من أعمال بناء السد العالي في أسوان، وهو المشروع الذي كان الاتحاد السوفيتي قد موله جزئياً.[١٣٦]

كما قدم الاتحاد السوفيتي الدعم للنظام العراقي وأبرم معه اتفاقية تعاون في بداية الستينات ووقف إلى جواره خلال أزمته عام ١٩٦١ عندما حاول العراق ضم الكويت بعد أن منحتها بريطانيا استقلالها. وكانت كل من بريطانيا والأردن ومصر والسعودية قد وقفت ضد العراق ولم يدعمه في عزلته سوى الاتحاد السوفيتي. كما

نجح الاتحاد السوفيتي في التقرب من سوريا وعمل معها علاقات جيدة وخاصة بسبب الوضع السياسي غير المستقر الذي عانت منه سوريا طوال تلك الحقبة.

وقد استفاد الاتحاد السوفيتي بشكل كبير من التقارب الأمريكي – الإسرائيلي في علاقاته وبسط نفوذه في المنطقة العربية، خاصة في عهد جونسون بعد عام ١٩٦٤، وهو العام الذي قطعت فيه الولايات المتحدة مساعداتها لمصر فأعلن الرئيس جونسون في مارس ١٩٦٥ أن الولايات المتحدة مستعدة لتسليح إسرائيل إلى حد كبير في حالة الشروع في سباق للتسلح في المنطقة. كما أكد ليفي اشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أمام الكنيست الإسرائيلي بأن الأسطول السادس الأمريكي يشكل احتياطياً استراتيجياً لإسرائيل. وقد برزت حقيقة الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة لصالح إسرائيل مع بداية عام ١٩٥٦، فقامت الولايات المتحدة ببيع صواريخ الهوك لإسرائيل متحججة بأن الولايات المتحدة قررت ذلك لمواجهة القنابل الروسية الصنع التي توجد لدى مصر. جاء ذلك في رسالة وجهها الرئيس الأمريكي جونسون إلى الرئيس المصري عبد الناصر.[١٣٧] وكانت تلك أول مرة تقرر فيها الولايات المتحدة إمداد إسرائيل بالسلاح في وقت لا يوجد فيه أية أخطار أو توترات عسكرية على الحدود العربية – الإسرائيلية. وقد جاءت هذه الصفقة بعد صفقة عسكرية كبرى كانت إسرائيل قد عقدتها سراً مع ألمانيا الغربية، أدت إلى قيام معظم الدول العربية بقطع علاقاتها مع ألمانيا الغربية عام ١٩٦٥. وقد أعلن المسئولون الألمان في تلك الفترة صراحة: "أننا لم نبرم تلك الصفقة إلا بتعليمات أمريكية".[١٣٨]

وقد أدى التطور الكبير في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية في عهد جونسون إلى تدهور العلاقات الأمريكية – المصرية التي كانت قد شهدت تحسناً ملحوظاً في عهد كيندي، وأصبح عبد الناصر أكثر تعلقاً بالاتحاد السوفيتي. فقد سمح للأسطول السوفيتي بأن يرسو في ميناء الإسكندرية في يوليو عام ١٩٦٥ رغم أن عبد الناصر كان يرفض ذلك بإصرار. كما وقعت مصر اتفاقاً ينظم الوجود السوفيتي في المرافئ المصرية في فبراير عام ١٩٦٦، إلا أن مصر رفضت وجوداً سوفيتياً مستمراً ووافقت على زيارات الأساطيل الفرنسية والتركية والأمريكية لموانئها كي تبين أنها ليست أسيرة للمساعدة السوفيتية . كما كانت مصر في تلك الفترة قد وجدت في فرنسا شريكاً جديداً خاصة وأن معالم جديدة للسياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية بدأت تتبلور في عهد الرئيس ديجول – ولكن لم يكن بمقدور فرنسا الاستجابة مع بداية عام ١٩٦٥. لكافة الاحتياجات العربية.[١٣٩]

وفي عام ١٩٦٦ دفع الاتحاد السوفيتي في اتجاه التقارب بين مصر وسوريا بعد الانقلاب البعثي السوري عام ١٩٦٦ وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا بعد قطيعة استمرت منذ عام ١٩٦١. كما كان الاتحاد

السوفيتي وراء توقيع ميثاق الدفاع المصري - السوري في شهر نوفمبر عام ١٩٦٦.[١٤٠] وحقيقة الأمر هي أن الصراعات والأزمات في المنطقة العربية مع إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة جعل العالم العربي أكثر احتياجاً للاتحاد السوفيتي ولمساعداته العسكرية وتواجده البحري.

في مطلع عام ١٩٦٧، كان العالم العربي منقسماً على نفسه أكثر من أي وقت مضي، فمصر أضعفتها حرب اليمن عسكرياً بسبب الخسائر التي منّيت بها، واضطرار عبد الناصر إلى تقليص النفقات العسكرية في تلك الفترة مما أثر بشكل خاص على إمكانيات الجيش المصري. أما السعودية التي كانت الخصم الأول لمصر في تلك الفترة كانت تخضع في سياستها للنفوذ الأمريكي، حيث كانت الولايات المتحدة الحليف التقليدي للسعودية. وأما الأردن الذي تحالف مع المملكة العربية السعودية ضد مصر في تلك الفترة عانى من علاقات سيئة مع مصر، وغالباً ما كانت الأردن تنتقد مصر بسبب إبقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء وقطاع غزة، وسماح مصر للملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة. وكانت سوريا المتحالفة مع مصر تعاني من هشاشة النظام وضعف عسكري عام.

بدأت الساحة الفلسطينية تشهد منذ أواخر الخمسينات نشاطاً سياسياً متصاعداً حيث برز عدد من التنظيمات والخلايا الفلسطينية. كما بدأت في الستينات أعمال مقاومة عسكرية متفرقة تشنها مجموعات فلسطينية ضد إسرائيل عبر الحدود العربية، على شاكلة الأعمال الفدائية التي انطلقت من قطاع غزة في أوائل الخمسينات. إلا أن حركة فتح، أعلنت عن نفسها في بداية عام ١٩٦٥ كحركة تحرير فلسطينية مدشنة بدء عمليات المقاومة ضد إسرائيل. وسبق ذلك بعام قيام منظمة التحرير الفلسطينية كهيئة تمثل فلسطين بقرار من القمة العربية، كما أنشئ جيش تحرير فلسطين وأقر في قطاع غزة مشروع التجنيد الإجباري من قبل المجلس التشريعي. إلاّ أن م. ت. ف لم تستطع أن تنأى بنفسها عن الخلافات العربية التي تركزت حول دور المنظمة مما أثر في تعزيز الدعم السياسي والمادي لها.[١٤١]

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أثبتت مكانتها قبل حرب عام ١٩٦٧ ووضعت قدمها في الحياة السياسية العربية، إلا أن عمل المنظمة في ظل الظروف العربية المتخبطة وأحجامها عن شن نضال مسلح وعدم تمثيل أعضاء المجلس الوطني لجميع الاتجاهات عرض المنظمة للضعف والانتقاد.

وفي عام ١٩٦٦ قطعت الأردن علاقاتها مع منظمة التحرير لأنها زادت من تحركها ونشاطها داخل الضفة الغربية حيث حاولت تعميق جذورها فيها الأمر الذي أقلق النظام الأردني.[١٤٢].

شهد الدعم الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي جونسون تطوراً ملحوظاً. فقد استمر تدفق الأسلحة إلى إسرائيل ووصلت المساعدات الأمريكية في عام ١٩٦٥ إلى ٧١ مليون دولار وفي عام ١٩٦٦ إلى ١٣٠ مليون

دولار . كما وسع جونسون مجالات استخدام المساعدات المالية لإسرائيل، فبعد أن كانت مخصصة بكاملها للمشاريع الاقتصادية في عهد كيندي عام ١٩٦٤، خصصت ٢٠٪ منها للأهداف العسكرية في عام ١٩٦٥ ثم إلى ٧١٪ عام ١٩٦٦. كما قدم جونسون لإسرائيل أسلحة هجومية متطورة وتفوق ما يمتلكه العرب .[١٤٣]

وقد كانت الولايات المتحدة على علم تام بقدرة إسرائيل في تلك الفترة. فقد أصدرت وكالة الاستخبارات الأمريكية تقريراً في مايو عام ١٩٦٧ جاء فيه: " إن إسرائيل تستطيع أن تهزم أي بلد عربي بمفرده أو العرب مجتمعين في مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً ".[١٤٤]

حرب عام ١٩٦٧ أسبابها ونتائجها:

بدأت الثورة في العلاقات العربية – الإسرائيلية تتصاعد عندما طرحت في عام ١٩٦٣ مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن حيث وجدت الدول العربية نفسها عاجزة عن منع إسرائيل من إنجاز المرحلة الأخيرة من مسألة تحويل المياه، فأعلنت الدول العربية عن شجبها لهذا العمل واعتبرته عملاً يهدد بالحرب . وفي القمة العربية التي شكلت في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٦٣ اتفقت الدول العربية على القيام بمشروع يعمل على تحويل مياه روافد نهر الأردن كي تقلص كمية المياه المتوفرة لإسرائيل. وقد تولت الأردن وسوريا قيادة ذلك المشروع، في وقت لم تكن فيه الدول العربية قادرة على محاسبة إسرائيل. إلا أن القضية تأجلت بسبب إعلان إسرائيل عن نيتها بشن حرب على العرب إذا تم تنفيذ ذلك المشروع .[١٤٥]

وفي عام ١٩٦٤ كان هناك تطوران هامان ينذران بالخطر، كان الأول الإنجاز الوشيك لمشروع إسرائيلي باستخدام مياه نهر الأردن في صحراء النقب والذي يسمح لإسرائيل باستيعاب يهود جدد، وأما الثاني فكان النشاطات النووية لإسرائيل والتي لا يملكها العرب، كلا التطوران كانا يهددان بتغير الوضع القائم .

وفي ١٣ نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٦٦ قامت إسرائيل باستخدام قوتها الجوية والبرية في الهجوم على قرية السموع الأردنية متحججة بأنها قامت بذلك رداً على أعمال فدائية فلسطينية انطلقت من سوريا. وفي السابع من أبريل (نيسان) عام ١٩٦٧ تحولت إسرائيل إلى الجبهة السورية وهاجمت الحدود السورية، فأعلنت حالة الطوارئ في القوات المسلحة المصرية التي بدأت تتحرك إلى سيناء في ١٥ مايو بهدف خلق ضغط على إسرائيل يؤدي إلى تهدئة الموقف على الجبهة السورية.

وجهت مصر خطاباً إلى "يوثانت" ، السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٦ مايو، جاء فيه : " أن مصر أصدرت أوامرها لقواتها المسلحة بأن تكون مستعدة لأي عمل ضد إسرائيل في نفس اللحظة التي ترتكب فيها

أي عمل عدائي ضد أية دولة عربية. وطبقاً لذلك فان القوات المصرية تحتشد الآن في سيناء وعلى حدود مصر الشرقية . وحرصاً على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقعها على الحدود الشرقية المصرية، فإن مصر تطلب سحب هذه القوات من مراكزها على الفور". لكن "يوثانت" أكد أنه لا يستطيع أن يسحب قوات الأمم المتحدة من منطقة الحدود المصرية مع إسرائيل ويتركها في شرم الشيخ وقطاع غزة، وأنه مضطر إلى سحب القوات بكاملها.[١٤٦] أدى انسحاب القوات الدولية من منطقة الحدود المصرية – الإسرائيلية وشرم الشيخ وقطاع غزة إلى دخول القوات العسكرية المصرية إليها، الأمر الذي كان يعني العودة إلى المشكلة السابقة الخاصة بملاحة إسرائيل بخليج العقبة ومضيق تيران وخليج العقبة أمام إسرائيل.[١٤٧]

ورغم موافقة مصر على المقترحات التي قدمها"يوثانت" للحد من الأزمة الخاصة بشرم الشيخ وخليج العقبة، والتأكيدات الرسمية التي أعطاها عبد الناصر لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والرئيس الفرنسي "شارل ديغول" والسكرتير العام للأمم المتحدة، بأن مصر لن تبدأ بالهجوم وقامت إسرائيل بشن حرب على مصر بدأتها بضرب الطائرات والمطارات المصرية أثناء مشكلة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن.

هاجمت إسرائيل صباح الخامس من يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧ مصر وسوريا والأردن واحتلت في غضون ستة أيام سيناء وقطاع غزة وهضبة الجولان والضفة الغربية . و زعمت إسرائيل بأن مصر هي التي بدأت الحرب وأنها قامت بالدفاع عن نفسها. ورغم هذا الادعاء الإسرائيلي في حينه، وبعدما تأكد العالم من أن إسرائيل هي التي بدأت بالحرب، ادعت إسرائيل أنها هي التي بدأت بالحرب كإجراء وقائي ضد عدوان متوقع وقريب من مصر. وزعمت إسرائيل أيضا أن العدوان بدأ فعلا عندما قامت مصر بإغلاق مضيق تيران وخليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. وقد دعمتها في هذا الرأي الولايات المتحدة الأمريكية.[١٤٨] واتهمت مصر وسوريا الولايات المتحدة بالتواطؤ مع إسرائيل بالمشاركة في الحرب بطائراتها. ونتيجة لذلك قامت كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع واشنطن، الأمر الذي زاد من تدهور العلاقات بين عبد الناصر والإدارة الأمريكية ويعود هذا التدهور في العلاقات إلى منتصف الخمسينات في أعقاب عقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية ورفض البنك الدولي بضغط من الولايات المتحدة تقديم التمويل لبناء مشروع السد العالي في مصر، وقيام عبد الناصر بعد ذلك بتأميم شركة قناة السويس، والاقتراب أكثر وأكثر في علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، المنافس الرئيسي للولايات المتحدة. ومع ذلك فقد كان انتباه واشنطن مركزا على موسكو، إذ أن مصدر القلق الوحيد للولايات المتحدة في ظل انتصار إسرائيل على جاراتها في المعارك الدائرة كان احتمال تدخل

سوفيتي يدفع الولايات المتحدة التدخل العسكري وربما نشوء مواجهة بين الدولتين الأعظم، لا تعرف نتائجها أو أبعادها.

تناقض الموقف الأمريكي الظاهر مع حقيقة ما كان يجري بين أمريكيا وإسرائيل. ففي نفس الوقت الذي أعلنت فيه واشنطن أنها ضد الحرب قبل وقوعها، كان "أبا ايبان" وزير خارجية إسرائيل، ومدير مخابراتها في واشنطن يتسابقان للحصول على الدعم للعدوان الإسرائيلي على مصر. ولم يقتصر دور جونسون على عمليات خداع مصر، بل ان طائرات الاستطلاع الأمريكية كانت تزود إسرائيل بالمعلومات التي ساعدتها في تنفيذ عدوانها على مصر والدول العربية.[١٤٩] أصدر جونسون بعد اندلاع الحرب أوامره للأسطول الأمريكي بالتحرك إلى شرق البحر الأبيض لمواجهة تحركات الأسطول السوفيتي، لضمان عدم قيام الاتحاد السوفيتي بالتدخل أو بتقديم أية معونة للقوات المصرية.[١٥٠] كما أرسل الباخرة الامريكية ليبرتي والتي كانت ترفع العلم الأمريكي لجمع المعلومات عن طريق الإشارات اللاسلكية من الجانبين، وترسو في المياه الدولية على مقربة من مصر. وعلى الرغم من الهجوم الذي قامت به إسرائيل لضرب سفينة ليبرتي وتدميرها وقتل عدد كبير من الأمريكيين الذين كانوا على متنها، لم تتخذ الولايات المتحدة أي إجراء ضد إسرائيل.[١٥١]

يذكر وليام كوانت، في كتابه "عقد من القرارات" ان إدارة الرئيس جونسون أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لشن حرب حزيران على الدول العربية قبل قيام إسرائيل بذلك، فالعبارة التي رددها جونسون والإدارة الأمريكية مرارا بأن "إسرائيل ستكون لوحدها فقط إن هي قررت الذهاب لوحدها" لم تكن تعني، طبقا لكوانت، غير إعطاء إسرائيل هذا الضوء الأخضر.[١٥٢] ويذكر هذا الموقف أيضا بما نسب "لدين راسك"، وزير الدفاع الأمريكي من قول بأن ليس من مسئولية الولايات المتحدة فرض قيود على أحد، أن الولايات المتحدة تتبني سياسة "متوازنة" إذا ما اندلعت الحرب. تكمن دوافع هذا الموقف المعلن وفي حرص الولايات المتحدة على ألا تتعرض مصالحها النفطية في العالم العربي للخطر بسبب ظهورها بموقف منحاز لإسرائيل.

المداولات داخل مجلس الأمن قبيل صدور القرار:

أيدت الولايات المتحدة في يوم ٦ حزيران (يونيو) وقفا لإطلاق النار في الأماكن التي وصلت إليها القوات المتحاربة. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي طالب بأن يصاحب وقف إطلاق النار انسحابا للقوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها، فان موسكو عادت وأيدت وقف إطلاق النار في الأماكن التي وصلت إليها القوات المتحاربة وذلك لإدراك الاتحاد السوفيتي بأنه لم يكن من الممكن تحقيق أكثر من ذلك في ظل

المعطيات العسكرية القائمة على الأرض في جبهات القتال، وكذلك في ظل موازين القوى الدولية في المجالين السياسي والدبلوماسي، نظرا لعدم رغبة الاتحاد السوفيتي في تصعيد حدة التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما كانت الولايات المتحدة حريصة على ألا يحدث سوء فهم أو صدام بينها وبين الاتحاد السوفيتي على خلفية الأزمة أو الحرب التي اندلعت يوم ٥ حزيران. فقد أرسل وزير الدفاع الأمريكي رسالة إلى موسكو أثناء المعارك يعبر فيها عن دهشته لاندلاع الحرب ويدعو إلى وقف مبكر للقتال. ومن ناحيته، رد "الكسي كوسيجن"، رئيس الوزراء السوفيتي، عبر "الخط الساخن" بين موسكو وواشنطن، والذي استخدم لأول مرة في معالجة أزمة دولية، مشيرا إلى خطورة الموقف وضرورة التعاون الأمريكي السوفيتي لوقف إطلاق النار. ورد جونسون من جانبه مؤكدا على أهمية بقاء القوتين الأعظم خارج نطاق الصراع وتشجيع وقف إطلاق النار.[١٥٣]

تطور بعد ذلك الموقف الأمريكي بعد أن استطاعت إسرائيل هزيمة العرب في الحرب ليصبح داعما لوقف إطلاق النار، ولكن دون أن يوضح ان كان ذلك مرتبطا بالعودة إلى الحدود القائمة قبل اندلاع الحرب إلا أنة كان من الواضح أن الولايات المتحدة لا تؤيد العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل ٤ حزيران، لأن ذلك يعني بقاء الممرات المائية الدولية مغلقة أمام الملاحة الإسرائيلية، ولأن ذلك لا ينهي حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل ويبقى بالمقابل الباب مفتوحا أمام الدول العربية للتحالف مع الاتحاد السوفيتي في ظل تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة.

إن استمرار أعمال القتال في الجبهات العربية الإسرائيلية كان من الممكن أن يؤدي إلى تصاعد التوتر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وربما إلى مواجهة بينهما. وفي يوم ١٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ استخدم السوفييت "الخط الساخن" محذرين واشنطن بأن موسكو قد تتخذ الإجراءات اللازمة، بما فيها الإجراءات العسكرية، إن لم توقف إسرائيل الأعمال الحربية. أجاب جونسون بتطمين السوفييت بأن إسرائيل على استعداد لوقف إطلاق النار، ولكنه أرسل في نفس الوقت تعليماته لوزير دفاعه "روبرت مكنمارا"، بإرسال الأسطول السادس باتجاه الساحل السوري للتصدي لأي تحرك عسكري سوفيتي. لكن اتفاقا قد تم التوصل إليه بشأن وقف إطلاق النار، وأوقف الأسطول السادس تحركه نحو الساحل السوري.[١٥٤]

وأدان الاتحاد السوفيتي الاعتداء الإسرائيلي وطالب بانسحاب فوري من الأراضي المحتلة، وقطع علاقاته مع إسرائيل أثر هجومها على سوريا. كما حذر المندوب السوفيتي، فيدرينكو من أن عجز مجلس الأمن عن التحرك سيجعل من الضروري البحث في وسائل أخرى لضمان قيام الأمم المتحدة بواجبها كما يحدده

الميثاق. ويعتبر هذا الموقف أكثر المواقف الصادرة عن فيدرينكو تشددا، ولكن هذا الموقف المتشدد لم يشكل مصدر إزعاج كبير لممثلي الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، لأنه طالما لم يتدخل الاتحاد السوفيتي أثناء القتال الفعلي لم يكن من المحتمل أن يقدم على خطوات عسكرية بعد توقف أعمال الحرب.[١٥٥] كما أن أي إجراء فعلي تقدم عليه الأمم المتحدة كان لا بد أن يحظى بموافقة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وكان قادة الكتلة الشرقية قد اجتمعوا في التاسع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ وأصدر سبعة منهم بيانا طويلا يتضامنون فيه مع الموقف العربي ويعدون بتقديم المساعدة إلى الشعوب العربية إذا ما واصلت إسرائيل عدوانها في الأيام القليلة التالية، كما قطعت جميع الحكومات الشيوعية ما عدا رومانيا علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل.[١٥٦]

أدانت الحكومة الفرنسية إسرائيل في ٢١ يونيو عام ١٩٦٧ لبدئها بالهجوم بالرغم من التحذيرات التي وجهت لها وطالبت الدول العربية بالقبول بحق إسرائيل بالوجود وطالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية. وكانت فرنسا تحاول أن تجد لها مكانا في المواقع الغربية في الشرق الأوسط حيث رأت أن الدول العربية من الممكن لها أن تجد وسيلة للخلاص من الوصاية السوفيتية الخانقة من خلالها، كما رأى "ديجول" أن فرنسا تستطيع من خلال سياستها العربية تحقيق الاستقلال على صعيد الطاقة من خلال التقليل من وزن الشركات النفطية الأمريكية والإنجليزية والتي تزودها بالوقود. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتلال الجولان وما يشكله ذلك من تهديد للبنان لم يرق لفرنسا التي تريد أن تحمي الأراضي التي كانت تحت انتدابها سابقا.

شكلت مجمل هذه التطورات والمواقف الخلفية أساسا لما جرى بعد ذلك من مداولات ومواقف داخل المنظمة الدولية قبيل صدور القرار ٢٤٢.

في أعقاب التوصل إلى قرار بوقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة على الجبهات المختلفة وفي المواقع التي وصلت إليها هذه القوات، بدأت الجهود والتحركات السياسية والدبلوماسية داخل مجلس الأمن تتجه إلى معالجة آثار الحرب وتسوية الصراع العربي والإسرائيلي. وكان من الطبيعي أن يتحول مجلس الأمن إلى ساحة لتوجيه الاتهامات المتبادلة حول المسئولية عن الحرب، وقيام الدول الأعضاء في مجلس الأمن بتقديم مواقفها من الحرب وكيفية حل النزاع، وكذلك تقديم الأفكار ومشاريع القرارات للخروج من الأزمة وتسويتها.

وقاد الاتحاد السوفيتي اتجاها في مجلس الأمن يحمل إسرائيل مسئولية الحرب، بينما قادت الولايات المتحدة اتجاها داعما لإسرائيل. وقف إلى جانب الاتحاد السوفيتي دول الكتلة الاشتراكية الحليفة والدول العربية والعديد من دول عدم الانحياز، بينما وقف إلى جانب الولايات المتحدة إسرائيل وبعض الدول الغربية.

بعد تأكيد وقف إطلاق النار في ١٣ حزيران (يونيو). كشف مندوب الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن عن نية حكومته مساعدة العرب باستعادة ما خسروه في الحرب عبر الوسائل الدبلوماسية. وأصر المندوب السوفيتي بأن اتفاقية وقف إطلاق النار لوحدها ليست كافية وأنه يتوجب إدانة إسرائيل وإجبارها على الانسحاب غير المشروط إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩.

وفي الوقت الذي لم تقدم فيه الولايات المتحدة خطة سلام مفصلة، فإنها رفضت عودة إسرائيل إلى الحدود التي كانت قائمة في ٤ حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧. وكان الرئيس الأمريكي جونسون قد ألقى بالمسئولية الرئيسية لاندلاع الحرب على مصر لأنها قامت بإغلاق مضيق تيران. ومن المعروف أن خليج العقبة سبق وأن أغلق من قبل مصر عام ١٩٥١ وهو موضوع خلاف قانوني منذ ذلك الحين. ولم يعتبر مجلس الأمن هذا العمل في حينه عملا عدوانا. رغم أن هذا الوضع كان قد تغير عام ١٩٥٦ عندما أعيد فتح الممرات المائية وخليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، ولم يكن الرئيس جونسون معتقدا بإمكانية إطلاق مبادرة سلمية سريعة ورفيعة المستوى عام ١٩٦٧ وذلك لمعرفته بعدم قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغوط على العواصم العربية في وقت تعرضت فيه ثلاث منها للعدوان والهزيمة على يد إسرائيل، ولانشغاله والإدارة الأمريكية بالموضوع الفيتنامي. وكان واضحا للجميع من النقاشات التي دارت في الأمم المتحدة بعد الحرب أن الولايات المتحدة تدعم المكاسب التي حققتها إسرائيل بالغزو العسكري.[١٥٧] خلال المحادثات التي جرت في مجلس الأمن أصر المندوب الأمريكي " آرثر جولد برج "، على استخدام كلمة نزاع بدل عدوان في التعبير عما قامت به إسرائيل يوم ٥ حزيران (يونيو) ، الأمر الذي دفع بوزير خارجية مصر محمود رياض باتهامه بالدفاع عن إسرائيل بشكل واضح للجميع .[١٥٨]

صرح الرئيس جونسون بأنه لن يضغط على إسرائيل للانسحاب بدون تحقيق السلام، واستند الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل إلى اعتبار إسرائيل حليفا استراتيجيا . فبعد أن أثبتت إسرائيل قدرتها وجدارتها بدأت الولايات المتحدة في النظر إليها كحليف يمكن التعويل عليه وإسناد الأدوار له في حفظ مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. ومن هنا وفي أعقاب الحرب تزايد الدعم السياسي والعسكري الأمريكي لإسرائيل،

كما اتضح ذلك في الموقف الأمريكي المتطابق مع الموقف الإسرائيلي في الأمم المتحدة، وفي صفقات الأسلحة المتطورة التي بدأت تعقد مع إسرائيل في أعقاب الحرب مباشرة.

لقد فرضت التغيرات الإقليمية والدولية ومقتضيات الحرب الباردة تغيرا في سياسة إدارة الرئيس جونسون بالمقارنة بما كانت عليه الأمور في عهد إدارة الرئيس ايزنهاور مثلا. فايزنهاور مارس الضغوط على إسرائيل لكي تنسحب من سيناء بعد احتلالها في حرب عام ١٩٥٦، وذلك لأن إسرائيل في ذلك الحين كانت شريكة لكل من بريطانيا وفرنسا، التي كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة للإحلال محلهما في منطقة الشرق الأوسط. كما جاء موقف ايزنهاور استجابة لموقف ضاغط وحازم من قبل الاتحاد السوفيتي. وكان هدف السياسة الأمريكية احتواء آثار عمل حربي لم تكن طرفا فيه ولم يكن لها مصلحة مباشرة في القيام به. أما فيما يتعلق بالرئيس جونسون وحرب عام ١٩٦٧، فقد كانت الحرب الباردة، والتنافس مع الاتحاد السوفيتي على أشدهما، ولم تكن الولايات المتحدة لتخاطر بمصالح حليف هام كإسرائيل في منطقة ذات مصالح حيوية للولايات المتحدة والدول الغربية بشكل عام . ولم تشأ الولايات المتحدة أن تسجل تراجعا أو هزيمة سياسية أو دبلوماسية في الشرق الأوسط وهي تصارع من أجل الحفاظ على مواقعها في فيتنام حيث كانت تلقى مقاومة فيتنامية قوية ومدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين . لقد أرادت إدارة جونسون أن تجني إسرائيل ثمرة انتصارها في حرب حزيران بتحقيق أو فرض تسوية سياسية دائمة مع العرب لا تعيد الأمور إلى الوضع الذي كان قائما قبل ٥ حزيران، وذلك لضمان إنهاء حالة الحرب وضمان اعتراف الدول العربية بإسرائيل في حدود آمنة، وعدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران .

قدم "فيدرينكو" في ١٤ حزيران (يونيو) المشروع السوفيتي الذي يدين إسرائيل ولم يدعم هذا المشروع سوى ٤ أعضاء في مجلس الأمن، وامتنع باقي الأعضاء الأحد عشر عن التصويت وحازت الفقرة التالية من المشروع السوفيتي والتي تطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة على ٦ أصوات فقط. واستطاع مجلس الأمن في نفس اليوم إصدار قرار بالإجماع يطالب باحترام اتفاقية جنيف المتعلقة بأسرى الحرب على الجانبين وتبادل مهجري الحرب ومعاملة سكان المناطق المحتلة معاملة إنسانية. حرص الأمريكيون بالا يكون تأييدهم لإسرائيل بعد الحرب مترددا، حيث وصف آرثر جولدبرج المندوب الأمريكي في مجلس الأمن في حينه مشروع القرار الذي تقدم به المندوب السوفيتي بأنه وصفه لتجديد الصراع بين الجانبين.[١٥٩]

وأمام الفشل الذي لقيه الاتحاد السوفيتي في استصدار قرار يدين العدوان الإسرائيلي ويطالب إسرائيل بالانسحاب وتعويض العرب، طالب "فيدرينكو" الأمين العام للأمم المتحدة "يوثانت" بدعوة الجمعية العامة لعقد

جلسة خاصة رغم اعتراض كل من الولايات المتحدة وإسرائيل عليها. وكان هدف "فدرينكو" هو الالتفاف على حق الفيتو الذي يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة في مجلس الأمن. كما كان بمقدور المندوب السوفيتي تعبئة كتلة كبيرة في الجمعية العامة من الدول الأفريقية والأسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية ضد إسرائيل.

عقدت الجلسة الخاصة للجمعية العامة في ١٩ حزيران (يونيو). وللتأكيد على الأهمية التي أولاها الاتحاد السوفيتي لهذه الجلسة جاء رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، "إلكسي كوسيجن" بنفسه لإلقاء كلمة حكومته، التي أكد فيها حق إسرائيل في الوجود وأشار إلى ضرورة استعادة السلام والأمن في الشرق الأوسط، ولكن "كوسيجن" اتهم الولايات المتحدة وبريطانيا بالتواطؤ اللاأخلاقي مع إسرائيل في الحرب وطالب بإدانة إسرائيل وانسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة وبتقديم تعويضات مالية للدول العربية. ومن الواضح أن هذا الموقف يعكس أجواء التنافس التي خلقتها الحرب الباردة. وقد أيدت الوفود العربية ومعظم الوفود الإسلامية ودول الكتلة الشيوعية هذا الموقف السوفياتي.[١٦٠]

وكان الرئيس الأمريكي جونسون قد حدد في خطاب ألقاه في ١٩ من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، خمسة مبادئ أساسية يجب أن تقوم عليها تسوية الصراع بين العرب وإسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧ وهي: حق كل الشعوب في العيش في أوطانها، التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين وحرية المرور الآمن لجميع الدول عبر الممرات المائية الدولية، الحد من سباق التسلح، والاستقلال السياسي ووحدة أرض الجميع.[١٦١] وكانت هذه المبادئ الخمسة هي الأساس الذي استند إليه موقف المندوب الأمريكي، "آرثر جولدبرج"، في المداولات التي جرت في المنظمة الدولية.

بالمقابل، طالب ممثلو الدينمارك وإيطاليا وبريطانيا وبلجيكا بقبول مبدأ الانسحاب الإسرائيلي ولكنهم ربطوه بضمانات دولية تكفل وجود وأمن جميع الدول الشرق أوسطية. ولكن هذا الموقف والذي يعتبر موقفا وسطا لم يلق قبولا ورضى أمريكيا حيث أكد المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة، "آرثر جولدبرج" من جديد بأن السلام الدائم والمستقر يمكن تحقيقه فقط عبر ترتيبات يتم التوصل إليها بالتفاوض وأكد أن هذه الترتيبات يجب أن تتضمن حدودا معترفا بها وإجراءات أخرى تشمل فك الارتباط وانسحاب للقوات، الأمر الذي سيحد من فرص الحرب.[١٦٢] إلا أن هذه الصيغة لم تحدد شكل الحدود المعترف بها ولم تؤكد أن الانسحاب يتطلب بالضرورة إجلاء القوات الإسرائيلية إلى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وفي ٢١ عام ١٩٦٧، أي بعد يومين من انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في إيجاد تسوية، اجتمع "أبا ايبان" وزير خارجية إسرائيل واثنان من زملائه مع وزير الخارجية "دين راسك".

وأثناء الاجتماع طالب "ايبان" بالعودة إلى الحدود الدولية القديمة بين فلسطين ومصر وسوريا. وكان هذا يعني بوضوح تطلع (إسرائيل) إلى ضم قطاع غزة. وأضاف "أيبان" أن بلاده تطلب، في إطار معاهدة السلام إدخال تعديلات على الحدود التي تقتضيها إما اعتبارات أمنية في الجنوب وإما ضمان استمرار التدفق الحر لمنابع نهر الأردن في الشمال.

إن ذلك يدل على سعي إسرائيل إلى ضم الشاطئ الشرقي لسيناء وكذلك القسم من الأراضي السورية التي تسيل منها المياه نحو وادي الأردن. ولم تكن الحكومة الإسرائيلية آنذاك جاهزة لإصدار بيان حول مصير الضفة الغربية. وفي الواقع كانت الحكومة منقسمة بين فريق يحبذ التفاهم على اتفاق مع الملك حسين وفريق يحبذ إعلان نوع من المشاركة بين الضفة الغربية وإسرائيل يقوم على حكم ذاتي محدود للضفة ووحدة اقتصادية بينهما.

لم ينل أي من المقترحين السوفيتي أو الأمريكي أغلبية ثلثي الأعضاء اللازمة في الجمعية العامة لإقرارهما، ولذلك فقد اتجه الجهد لمحاولة إيجاد صيغة "حل وسط". فتقدمت كتلة دول أمريكا اللاتينية في ٢٦ حزيران (يونيو) بمشروعها المقترح وهو المشروع الذي تقدمت به الهند ونيجيريا ومالي، حيث أكدت الكتلة على الاعتراف بإسرائيل وعلى حقها الكامل في المرور في المضائق المائية الدولية. ولكن المشروع أكد أيضا على ضرورة معالجة مشكلة اللاجئين وعلى الإقرار بأن تغيير الحدود بالقوة هو أمر غير مقبول. وبالمقابل تقدمت كتلة دول عدم الانحياز بما في ذلك يوغسلافيا والهند والعديد من الدول الأفريقية والأسيوية بنص يدعم بشكل أساسي المطالب العربية والسوفيتية بانسحاب إسرائيل ودفعها تعويضات للعرب. تبنت فرنسا في ذلك الحين موقفا مواليا للموقف العربي، ودعمت المسودة التي قدمتها مجموعة دول عدم الانحياز.

وقد حال الموقف العربي المتشبث بالانسحاب الكامل من ناحية، والموقف الإسرائيلي المتعنت، والذي تمثل برفض الانسحاب الكامل أو أي انسحاب بدون مفاوضات سلام مباشرة مع العرب، من ناحية أخرى، دون التوصل إلى حل وسط.

وبعد ثلاثة أسابيع من المناقشات العقيمة في الجمعية العامة تقرر تأجيل الموضوع إلى حين انعقاد الدورة النظامية في أيلول/سبتمبر للجمعية العامة ومجلس الأمن.

ورفعت الجلسة الخاصة للجمعية العامة بدون التوصل إلى أية نتيجة، وذلك على الرغم من الاجتماع الذي تم عقده في جلاسبورو، نيوجرسي في الولايات المتحدة في ٢٣-٢٥ حزيران (يونيو) بين رئيس الوزراء

السوفيتي الكسي كوسيجن والرئيس الأمريكي ليندون جونسون ومحاولة مندوبي البلدين في الأمم المتحدة التوصل إلى أساس مشترك لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.[١٦٣]

وقبل حلول موعد الدورة النظامية اقترح الأمريكيون على الإسرائيليين مشروع قرار آخذين في الحسبان الموقف السوفياتي. لكن المسئولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية أبلغوا السفير الأمريكي أن مشروع القرار من شأنه أن يضع الولايات المتحدة في موقف التصادم مع إسرائيل. وكان هذا الموقف قد أغضب الرئيس جونسون ووزير الخارجية "دين راسك"، إلا أن اعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية حالت دون استخدام الولايات المتحدة لنفوذها لحمل إسرائيل على سلوك يتسم بتعاون أكبر.[١٦٤]

تخلي المندوب الأمريكي آرثر جولدبرج في جلسة الجمعية العامة العادية التي عقدت في ١٩ أيلول (سبتمبر) عن إصراره السابق على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين وقبل بإمكانية وساطة يقوم بها طرف ثالث. وكان المندوب الأمريكي يبرر موقفه الداعم للمفاوضات المباشرة على أساس أن السلام المفروض من قبل أطراف خارجية لا يمكن أن يصمد.[١٦٥] كما شهد الموقف الأمريكي تراجعا آخر عندما أوضح المندوب الأمريكي أن اعتراف الدول بالوجود المستقل المتبادل لا يعني الاعتراف الدبلوماسي، وأن مثل هذا الأمر متروك للدول ذاتها للتسوية فيما بينها.[١٦٦]

خلال المناقشات التي جرت في الأمم المتحدة حول هذه القضية في أيلول (سبتمبر) ألحت إسرائيل على ضرورة الاتفاق على إجراء مفاوضات ثنائية مع الدول العربية، الأمر الذي لم يكن مقبولا من قبل تلك الدول. فاقترح الأمين العام للأمم المتحدة "أوثانت" تعيين وسيط دولي للمساعدة على الوصول إلى تسوية. قبل الرئيس عبد الناصر مبدأ الوساطة وبالتالي التفاوض غير المباشر قبل الانسحاب الإسرائيلي، ولكنه لم يصرح عن استعداده الاعتراف بإسرائيل إلا بعد تسوية نهائية تتضمن استرجاع مصر لجميع أراضيها، مع عرض مسألة خليج العقبة على محكمة العدل الدولية وربط حرية المرور عبر قناة السويس بحالة تطبيع محددة بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

في هذه الأثناء عقدت الجامعة العربية اجتماع قمة في الخرطوم في ٢٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٧. ومن أجل إرضاء القادة العرب الراديكاليين، ونتيجة للمعونات المالية التي كانت تقدمها الدول المنتجة للنفط، قبل عبد الناصر والملك حسين تمرير قرار يدعو إلى تصفية آثار العدوان الإسرائيلي . أما إسرائيل، فقد ظلت خلال فترة قصيرة بعد الحرب تؤكد رغبتها في مبادلة الأراضي التي احتلتها بالسلام . كانت رسالة قد وصلت إلى الملك حسين من رئيس الوزراء الإسرائيلي "ليفي اشكول" يعرب فيها عن استعداد إسرائيل للإعادة كل

الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧ (ماعدا القدس) إلى الأردن مقابل السلام. إلا أن الأردن رفض ذلك الاتفاق في ذلك الوقت لأن الملك الحسين كان مقيدا ببيان الخرطوم. كما كان الأردن مرتبطا بمعاهدة مع مصر، ولم يكن بمقدوره التخلي عن القدس.[١٦٧]

اجتمع مجلس الأمن في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٧ في جلسة عاجلة للنظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط الذي نجم عن عدوان الخامس من حزيران (يونيو). واجتمع المجلس مرة ثانية في التاسع من نفس الشهر وشاركت وفود الأردن وسوريا وإسرائيل في مناقشات المجلس حول الوضع في المنطقة، ولكن دون أن تملك حق التصويت، وقدمت عدة دول مشاريع قرارات، كان أهمها مشروع مقدم من الولايات المتحدة وآخر من الاتحاد السوفيتي ومشروع ثالث مقدم من دول أمريكا اللاتينية ومشروع أخير يوافق بين المشروعات السابقة، وهو المشروع الذي تقدم به اللورد كارادون ، مندوب بريطانيا في مجلس الأمن .

كان المشروع الأمريكي بمثابة إعادة للنقاط التي عرضها الرئيس جونسون أثناء محادثاته مع رئيس الحكومة السوفيتي إلكسي كوسيجين ، وأيدت إسرائيل المشروع لأنه يحقق لها أهدافها ولا يأخذ بعين الاعتبار المطالب العربية. إلا أن الاتحاد السوفيتي رفض المشروع الأمريكي استنادا لكونه يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة لأية مدة تريدها، ويحقق لها إقامة حدود جديدة وسحب جيوشها إلى الخطوط التي تريدها هي فقط. كما أن المشروع الأمريكي لم يتضمن أية إشارة إلى عدم جواز احتلال أية أراض أو ضمها عن طريق الغزو العسكري.[١٦٨]

ففي ٢١ (أكتوبر) تشرين أول عام ١٩٦٧، أغرقت الصواريخ المصرية المدمرة الإسرائيلية (إيلات). وفي ٢٤ من نفس الشهر ردت إسرائيل بقصف منشآت النفط الرئيسية في مدينة السويس المصرية وأعلنت الولايات المتحدة في نفس اليوم عن قرارها تسليم إسرائيل عدد جديد من قاذفات القنابل . وكانت إسرائيل قد اعتبرت أن المساعدات العسكرية الأمريكية تشكل تأييدا لسياستها ، واستجابة لشكاوى الجانبين المصري والإسرائيلي كثف مجلس الأمن الدولي جهوده السلمية .[١٦٩] أحدثت هذه التطورات تغيرا في مواقف الأطراف تجاه إبداء مرونة لقبول مشروع يوفق بين مشاريع القرارات المتباينة المعروضة على المجلس .

في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن في ٧ (نوفمبر) تشرين ثاني بناء على طلب مصر لبحث الموقف في الشرق الأوسط، أكد مندوب فرنسا "كوف دي موريل" خلال اجتماع المجلس على موقف حكومته المندد بالعدوان الإسرائيلي وقال: " إن فرنسا تؤمن بأن انسحاب قوات إسرائيل من الأراضي التي احتلتها نتيجة للنزاع الأخير هو شرط ضروري مسبق من أجل تسوية المشاكل".[١٧٠] وقدم "جولدبرج" مشروع القرار الأمريكي إلى

مجلس الأمن الذي يتضمن تراجعا عن الموقف الأمريكي السابق في الجمعية العامة فجاء في الفقرة التي تضمنها التصريح الأمريكي عن الانسحاب الإسرائيلي " أن مجلس الأمن يؤكد أن تحقيق المبادئ السابقة من الميثاق، يتطلب تحقيق حالة من السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، تشمل انسحاب القوات المسلحة من الأراضي المحتلة ".[١٧١] ورغم هذا الغموض المتعمد الخاص بالانسحاب والذي لم ترد فيه أية إشارة إلى إسرائيل، نجد أن المشروع الأمريكي ينص في مقابل ذلك على التزامات محددة وقاطعة على الجانب العربي من بينها، إنهاء حالة الحرب والاعتراف المتبادل بحدود إسرائيل وضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية بالمنطقة. كان المشروع الأمريكي يقوم على أساس جعل المفاوضات السلمية تسبق الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي رفضته الدول العربية التي تمسكت بمبدأ الانسحاب غير المشروط أولا . وهذا الاعتراض العربي والذي وقف إلى جانبه أغلب أعضاء المجلس قد يكون السبب وراء عدم إصرار الولايات المتحدة على طرحه للتصويت في النهاية .

ولم تحاول الولايات المتحدة إدانة إسرائيل بسبب عدم تنفيذ قرارين للجمعية العامة ومجلس الأمن كانت الولايات المتحدة قد وافقت عليهما، أولهما يدين إجراءات إسرائيل في القدس وثانيهما يطلب إعادة الفلسطينيين التي أدت حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ إلى خروجهم من الضفة الغربية، بل على العكس كان موقف الولايات المتحدة هو الرصيد الأساسي لإسرائيل في مجلس الأمن والأمم المتحدة بصفة عامة.

عقد مجلس الأمن جلسته في ٩ تشرين ثاني (نوفمبر) وكان رئيس الدورة آنذاك مندوب مالي "مامادو بوباكار كانت" ، وكان من الطبيعي أن تكون مصر أول المتحدثين لأن المجلس عقد بناء على طلبها وجاء ترتيب إسرائيل السابع طبقا لترتيب طلبات الحديث. حاول مندوب الولايات المتحدة "جولدبرج" أن يجعل إسرائيل تتحدث بعد مصر إلا أن اقتراحه لم ينل الأغلبية المطلوبة. وأمام المجلس كان هناك ثلاثة مشاريع للحل أحدهما أمريكي والثاني سوفياتي والثالث هو الذي تقدمت به كل من الهند ومالي ونيجيريا وهو مستمد أساسا من المشروع الذي كانت مجموعة دول أمريكيا اللاتينية قد تقدمت به في الدورة الطارئة للجمعية العامة وتبنته ٢٠ دولة، وينص على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بواسطة الغزو. وأيد الاتحاد السوفيتي هذا المشروع وأكد على ضرورة قيام إسرائيل بالتعويض عن الأضرار التي ألحقتها بسبب عدوانها الأخير على الدول العربية.

وفي مواجهة ما جاء في هذا المشروع والمشروع السوفيتي الذي سبق وعرض على مجلس الأمن، عبر أبا ايبان مندوب إسرائيل في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) عن موقف إسرائيل

بأن خطوط وقف إطلاق النار بعد حرب يونيو لن تتغير إلا مقابل حدود آمنة ومعاهدات سلم تنهي الحرب مع الدول العربية . وطبقا لمحمود رياض، وزير خارجية مصر في ذلك الحين، فإن إسرائيل كانت تريد لنفسها حقوق المنتصر عن طريق فرض الشروط .[١٧٢]

وفي هذه الإثناء، برز إلى الواجهة اللورد كارادون (هيو فوت)، مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة الذي لعب دورا بارزا كمفاوض أساسي بين الأطراف المختلفة .[١٧٣]

تمتع كارادون بقدرة فائقة على الجلد في تعامله مع الأطراف المختلفة من أجل التوصل إلى اتفاق يحظى بموافقة الجميع ويتضمن التوفيق بين المبدأين الرئيسيين المتمثلين في الانسحاب الإسرائيلي وحق إسرائيل ودول الشرق الأوسط الأخرى في العيش في ظل السيادة والمساواة الكاملين.ولذلك لجأ كارادون إلى تقديم صيغة توفيقية بين المقترحين السوفيتي والأمريكي مؤكدا أن الهدف يجب أن يكون التوصل إلى تسوية لا تعيد تفجير الصراع من جديد، وأن صيغة القرار ٢٤٢ الذي يقترحها هي الكفيلة بتحقيق ذلك. ولكن من المفارقات الكبرى أن هذا القرار أدى إلى عكس الأهداف المتوخاة منه. فقد حمل هذا القرار بغموضه وبرفض إسرائيل تنفيذه في طياته احتمالات تجدد الصراع في السنوات اللاحقة، وهو ما حدث بالفعل عندما وقعت حرب عام ١٩٧٣.

قال كارادون في الجلسة التي سبقت جلسة القرار في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٦٧: " إن بريطانيا لا توافق على أن تكون الحرب وسيلة لتسوية المنازعات، ولا على السماح لدولة بالتوسع في حدودها نتيجة الحرب. إن هذا يعني أن إسرائيل يجب أن تنسحب. ولكن بنفس القدر يجب على جيران إسرائيل أن يعترفوا بحقها في الوجود وأنها يجب أن تتمتع بالأمن داخل حدودها".[١٧٤] ثم تحدث بعد ذلك جولد برج طالبا تأييد أعضاء المجلس لمشروع القرار البريطاني وقال : " باسم حكومتي فإنني الآن أضمن لهذا المجلس وللأطراف المعنية، أننا سوف نستخدم كل نفوذنا الدبلوماسي والسياسي بالنسبة لمشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، من أجل مساندة جهود الممثل الخاص للأمم المتحدة لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة يحيث يعيش كل من في المنطقة في سلام وأمن وهدوء " . وكما أشار اللورد كاردون : " فإن مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة المعروض أمامنا الآن هو في الحقيقة، ليس فقط نتاجا للمناقشات الحالية، ولكنه نتاج لخمسة شهور من المشاورات المكثفة بين أعضاء الجمعية العامة، وهذا المجلس، والأطراف المعنية " .[١٧٥]

من الجدير بالذكر أن الفهم السائد في قرار ٢٤٢ هو أن كلمة اللاجئين تشير إلى اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن الجانب الأمريكي اكتفى باستخدام تعبير اللاجئين، بينما أشارت الوفود الأخرى إلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين بالاسم.[١٧٦] (قبل التصديق على القرار وجه العرب سؤالا إلى اللورد كاردون بخصوص كلمة (أرض) التي وردت في فقرة الانسحاب وان كانت تعنى الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلت من قبل إسرائيل حيث أكد كاردون بالإيجاب قائلا : " ان مقدمة القرار تتحدث عن عدم شرعية حيازة الأراضي عن طريق الحرب") .[١٧٧]

عقدت جلسة القرار في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) وبدأت بكلمة جورج طعمة – مندوب سوريا الذي أعلن رفض بلاده للمشروع بسبب خلو المشروع من حد زمني لتنفيذ الانسحاب. كما أبدى مندوب الهند تخوفه من استخدام إسرائيل مبادرة "حدود آمنة ومعترف بها" والتي وردت في نص القرار في الفقرة الفرعية الثانية، للاحتفاظ بالأرض التي احتلتها في النزاع الأخير .

تم الاتفاق خلال المشاورات غير الرسمية على استبعاد المشروعات الأخرى وعدم التصويت عليها. حرص مندوب بريطانيا على نيل تأييد الاتحاد السوفيتي على هذا المشروع البريطاني من خلال الاتصال بنائب وزير الخارجية كوزنتسوف الذي أبلغه في النهاية موافقة حكومته. وتم بالإجماع التصويت بالموافقة على المشروع البريطاني .

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٤٢ بالإجماع كأساس لحل النزاع العربي الإسرائيلي في أعقاب حرب عام ١٩٦٧. ولم يتعرض هذا القرار إطلاقا للقضية الفلسطينية. جاء ذلك بناء على إصرار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة "آرثر جولدبرج"،[١٧٨] وذلك رغم إشارة عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن في المداولات التي سبقت القرار بأن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الصراع في الشرق الأوسط . (أنظر مثلا كلمة ممثل مالي، ورئيس دوره مجلس الأمن في حينه) .[١٧٩] ليصبح بعد ذلك القرار الأساسي في جميع المناقشات اللاحقة المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط. إذ أنه لم يكن من السهل استصدار أي قرار آخر من مجلس الأمن يحظى بنفس التوافق والإجماع الدولي. كما أن الدول الكبرى والدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تمسكت هي بدورها بهذا القرار كأساس للتسوية . إن الغموض الذي يكتنف بعض مواد هذا القرار المتعلقة بجوهر الصراع وهو موضوع الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، والتفسيرات المتناقضة لهذه المواد من قبل الأطراف المعنية، جعل كل طرف من الأطراف يتمسك بهذا القرار كأساس لتحقيق التسوية

السياسية للصراع العربي الإسرائيلي. ومما عزز أهمية هذا القرار أنه أصبح مرجعية رئيسية في كل جهود التسوية والمبادرات التي أعقبت إصداره كمؤتمر جنيف للسلام عام ١٩٧٣ ومبادرات دولية أخرى. ومما زاد من قيمة القرار وأهميته هو أن اتفاقيات "كامب ديفيد" التي تحقق بموجبها "السلام" بين مصر وإسرائيل استندت إلى هذا القرار واستمدت شرعيتها منه.

وينص هذا القرار على ما يلي: (إن مجلس الأمن – إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أرض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل دائم تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق.

أولا: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يتضمن تطبيق المبدأين التاليين:

أ. انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير.

ب. إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالات الحرب والاحترام والإقرار بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام بضم حدود آمنة ومعترف بها في مأمن من التهديد أو أعمال القوى.

ثانيا: يؤكد أيضا ضرورة:

أ. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج. ضمان الحصانة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات تتضمن إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثا: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط لإقامة وإجراء إتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا للنصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار.

رابعا: يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تعهد المندوب الأمريكي أمام المجلس بأن حكومته ستستخدم كل نفوذها الدبلوماسي والسياسي لدعم جهود الممثل الشخصي للأمين العام لتحقيق تسوية عادلة كريمة تمكن الفرقاء من العيش بسلام وأمن واستقرار، وجاء ذلك التعهد بناء على طلب عربي. ولإقناع الدول العربية بالموافقة على مشروع قرار كارادون ، أعلنت الولايات المتحدة اهتمامها بسرعة تنفيذ القرار. إلا أنه عندما تقدم الأمين العام بواسطة ممثله الشخصي، جونار يارينج ، لتنفيذ القرار أخذ يواجه نفس الموقف الأمريكي، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد صوتت إلى جانبه وأعطت وعدا أمام المجلس بضرورة تنفيذه وسجل في محضر الجلسة. كانت الولايات المتحدة تؤيد الانسحاب الإسرائيلي قبل صدور القرار ويؤكد ذلك الفقرة التنفيذية للمشروع الأمريكي السوفيتي الذي وقع بين الدولتين العظميين في ١٩ يوليو (تموز) عام ١٩٦٧ ولم يقدم للمجلس وجاء فيه : " تؤكد الجمعية العامة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو جميع فرقاء النزاع إلى سحب قواتهم بدون تأخير من المناطق التي احتلوها بعد ٤ حزيران (يونيو). وتؤكد أيضا مبدأ قبول جميع الدول الأعضاء في المنطقة بأن تتمتع كل منها بدون تأخير بحق وجود دولة وطنية مستقلة خاصة بها وفي العيش في أمن وسلام. كما أنه يتوقع التخلي عن جميع الأعمال والطلبات التي لا تتفق مع ذلك".[١٨٠] ويعلق محمود رياض على هذا القرار بالقول : " إن هذا القرار ليس مثاليا، والواقع أنه كان أضعف من مشروعات قرارات أخرى سبقته ولكنه كان القرار الممكن الحصول عليه في ظل الظروف التي صدر بها".[١٨١]

كان من الضروري أن يكون القرار غامضا في أكثر من نقطة وقابلا للتفسيرات المختلفة من الجانبين حتى يصبح من الممكن إقراره.[١٨٢] ركز العرب في تفسيرهم للقرار على موضوعي الانسحاب وتسوية موضوع اللاجئين، بينما أكدت إسرائيل على حذف أداة التعريف The من كلمة The Territories (الأراضي) لتتمكن من الزعم بأن القرار لا يلزمها بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧. وقد دعمها مندوب الولايات المتحدة في هذا الموقف .

كما أكدت إسرائيل على موضوع الاعتراف بسيادتها،وعلى رفض استخدام القوة في الشرق الأوسط، وهو أمر مثير للغرابة إذ أن إسرائيل اعتمدت على استخدام القوة واحتلال الأرض في تحقيق أهداف سياسية. بالإضافة إلى ذلك أكدت إسرائيل على ضمان حرية المرور في الممرات المائية الدولية، وضرورة إرسال ممثل خاص للمساعدة في جهود التوصل إلى تسوية سلمية للصراع بين العرب واليهود، الأمر الذي كان يعنى بالنسبة لإسرائيل تسوية نهائية يجرى التوصل إليها بالتفاوض. وتركزت معظم الجهود الدبلوماسية في السنوات اللاحقة على تحديد معنى لغة القرار وجعلها أكثر إلزاما .

كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وطبقا لما كتبه آرثر لال، ممثل الهند السابق لدى الأمم المتحدة، "فاتحة مستوى جديد من الإنجاز على صعيد الدبلوماسية الدولية حول الشرق الأوسط". وكان القرار بمثابة أفضل صيغة استطاعت الدبلوماسية وضعها. وبالإضافة إلى الغموض الذي اكتنف بعض عباراته، لم يحدد القرار أو مجلس الأمن الذي أصدره ترتيبا زمنيا لتنفيذ بنود هذا القرار. وفي الوقت الذي أصرت فيه إسرائيل على إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب للبحث في تطبيق القرار، وكما تفهمه هي، أصر الجانب العربي على انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي التي احتلتها قبل الشروع في أية مفاوضات لتنفيذ بنود القرار الأخير، وأخيرا لم تفلح جهود مبعوث الأمم المتحدة، "جونار يارنج" في تحقيق أي تقدم في تطبيق القرار.

وكان المقصود من القرار، من وجهة نظر الأمم المتحدة، وضع إطار للسلم في الشرق الأوسط، بيد أنه لم يذكر فلسطين صراحة، رغم إشارته لموضوع اللاجئين.

رفضت سوريا والعراق القرار في حين طالبت مصر والأردن بانسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة في الحرب كشرط مسبق لأية مفاوضات . رفضت إسرائيل ذلك، على أساس أن موقفها من مسألتي الانسحاب واللاجئين والمسائل الأخرى لا يمكن أن تسوى إلا عن طريق المفاوضات المباشرة من الدول العربية وعقد معاهدة سلام شاملة.

كما رفضت كل من منظمة التحرير الفلسطينية والهيئة العربية العليا لفلسطين هذا القرار حيث أكدت البيانات الصادرة عن كل منهما أن هذا القرار تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وتجاهل كذلك حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم عندما تناول القرار قضيتهم بصورة غامضة تفتح المجال أمام توطينهم في الدول العربية. وفي المقابل نص القرار على حق إسرائيل في الوجود ووضع حدود ثابتة لها ومعترف بها. كما نص القرار على أمنها وسلامتها. وينتقص القرار من السيادة العربية على الممرات المائية العربية الإقليمية.

وقد عبر عن الموقف الرسمي السوري تعليق نشر لناطق رسمي سوري في صحيفة البعث في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٧ جاء فيه : " أن القرار هو تكريس دولي خطير لمبدأ حل المشاكل بالقوة المسلحة ومساومة مكشوفة على القضية الفلسطينية الأساسية مقابل الوعد المبهم بانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من بعض الأراضي العربية الأمر الذي رفضته الجمهورية العربية السورية .. هذا المشروع الذي يضع الأرض العربية مجال مساومة دولية ويفرض واقع الاحتلال الصهيوني ويحاول إجبار الأمة العربية على الاعتراف بهذا الوضع، وتأمين حدوده الجديدة ومنع الشعب العربي الفلسطيني المشرد من حق النضال المشروع لتقرير مصيره الذي

كفلته مبادئ الأمم المتحدة وسائر القوانين الدولية، ويلغى نظام الهدنة وجميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن السابقة حول القضية الفلسطينية والمناطق المجاورة ".[١٨٣]

برر كل من مصر والأردن سبب موافقتهما على القرار، بأن ذلك جاء كخطة تكتيكية من أجل كسب الوقت لإعادة بناء القوات المسلحة العربية. وكانت الدول العربية قد اعتبرت أن الولايات المتحدة تتحمل المسئولية جزئيا على الأقل في انتصار إسرائيل، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الأنظمة العربية وبينها. وأما إسرائيل التي وافقت على القرار، فأعلنت إصرارها على مطالبها بعقد اتفاقية سلام مع الدول العربية، يتم التوصل إليها على مائدة المفاوضات في محادثات مباشرة.

وافقت جميع دول مجلس الأمن على هذا القرار وكان موقف كل منها في موقع ما بين الموقف الأمريكي والسوفيتي. كان موقف الولايات المتحدة ملتزما التزاما كاملا بوجود إسرائيل وبقائها، وجاء بتأمين سلامة إسرائيل واستمرار بقائها من خلال تأمين رضى العرب على شرعية وجودها وإقامة حالة من السلام والتعايش معها. أما الاتحاد السوفيتي فلم يكن ملتزما بالمطلب العربي بتحرير فلسطين وإنما كان التزامه في تحرير الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ أي في إبطال التوسع الإسرائيلي، وكان مطلبه الأساسي عام ١٩٦٧ تراجع إسرائيل عن احتلالها للأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

في النهاية جاء القرار محققا لما ورد في موقف القوتين الأعظم فما كانت الأمم المتحدة تتخذ مثل هذا القرار لولا أن الأسرة الدولية كانت قد وصلت إلى طريق مسدود في محاولاتها التوصل إلى التسوية العربي الإسرائيلي حيث سقطت جميع مشاريع القرارات المطروحة، ومن بينها المشروع السوفيتي ومشروع دول عدم الانحياز، والمشروع اللاتيني، بينما سحبت الولايات المتحدة مشروعها قبل الاقتراع عليه. ولولا أن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد وجدا في المشروع البريطاني المقدم بعد ذلك إلى مجلس الأمن أرضية مشتركة تلتقي عليها مصالحهما ومطالبهما في المنطقة ما كان له أن يصدر.

جاء صدور القرار ٢٤٢ بعد هزيمة وانهيار عربي كاسح في ظل اختلال صارخ لموازين القوة لصالح إسرائيل. كان القرار فرصة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال تجاهله للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والتي أقر بها قرار التقسيم الذي وافقت عليه إسرائيل والتزمت من خلاله بالتزامات قانونية معينة أمام الأسرة الدولية وقرارات الأمم المتحدة نفسها، بموافقة وقبول من قبل المنظمة الدولية.

ألقى قرار ٢٤٢ على الدول العربية واجب القبول بإسرائيل كدولة قائمة ذات سيادة وحقوق تساوي حقوق الدول العربية نفسها. وكان يمكن للقرار أن يسفر عن تصفية كاملة للقضية الفلسطينية، واعتراف كامل من

الدول العربية بإسرائيل وإنهاء لحالة الحرب والتطويق والمقاطعة للرفض العربي، لو قامت إسرائيل بتنفيذ هذا القرار على الفور.

تجاهل القرار ٢٤٢ القضية الفلسطينية في بعديها الوطني والسياسي وعالجت الأمم المتحدة المسألة تحت عنوان "الحالة في الشرق الأوسط"، وسمى الهجوم الإسرائيلي على الدول العربية بأنه نزاع بين إسرائيل – كدولة قائمة وظافره والدول العربية. واعتبر القرار الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة والحمه) بالإضافة إلى سيناء والجولان، ضمنا من أراضي الدول العربية المتاخمة لإسرائيل، كما اعتبر القرار أهالي تلك الأراضي الفلسطينية جزءا من شعوب تلك الدول العربية.

وردت قضية اللاجئين في الإجراءات الإضافية التي رأى مجلس الأمن ان من الضروري اتخاذها كخطوات لاحقة من أجل تركيز السلام. ولم تعط هذه المسألة الأولوية في الإجراءات الإضافية بل سبقها بند حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة.

ولم يكن البند المتعلق باللاجئين، يتحدث عن اللاجئين الفلسطينيين، بل تحدث عن اللاجئين بصفة عامة. مما دعا أكثر من مسئول إسرائيلي في أكثر من مناسبة إلى الإشارة بأن إسرائيل تنظر إلى عبارة "مشكلة اللاجئين" كعبارة تضم اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود الذين جاءوا إلى إسرائيل من البلدان العربية، وأن التسوية العادلة المنشودة هي تسوية لمشكلة الفريقين معا وليست لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فقط. وتعتبر عبارة "التسوية العادلة" لمشكلة اللاجئين، عبارة غير محددة بعكس ما كان يرد في السابق في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين التي تؤكد على مبدأ حق العودة والتعويض.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن القرار ١٨١ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ عندما كانت تضم في عضويتها، (٥٤) دولة فقط، شكلت مجموع العضوية في المنظمة الدولية. وبالطبع وفي ذلك الحين كانت معظم الدول المستقلة التي بمقدورها الانضمام لعضوية الأمم المتحدة هي من دول أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا الشمالية والجنوبية وبعض الدول الأسيوية. أما دول أفريقيا والعالم العربي فلم يكمن معظمها قد نال استقلاله بعد. وكانت السيطرة في المنظمة الدولية في ذلك الحين للدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة. أما في عام ١٩٦٧، فقد ازداد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليصل إلى أكثر من ١٠٠ دولة. وبعكس القرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي الذي يضم في عضويته ١٥ دولة، منها ٥ دائمة العضوية، صدر القرار ١٨١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لا يخضع التصويت فيها لحق الاعتراض (الفيتو)، مثلما هو الحال في مجلس الأمن الدولي.

لقد صدر القراران ١٨١ و ٢٤٢ في سياقين دوليين وتاريخيين مختلفين. حيث صدر القرار الأول في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي انتصر فيها الحلفاء بزعامة الدول التي رعت المشروع الصهيوني في فلسطين منذ بدايته. كما جاء القرار في زمن كان النظام الدولي الثنائي القطبية بزعامة الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي يتطور ويتكرس . وكان كل قطب من القطبين ينافس ويزاحم القطب الآخر من أجل توسيع سيطرته ومناطق نفوذه. وقد اتضحت هذه المنافسة والمزاحمة في تسابق الدولتين العظميين على دعم مشروع التقسيم ودعم الدولة اليهودية طمعا من قبل كل قطب في كسبها إلى جانبه.

أما القرار ٢٤٢ فقد صدر في سياق نظام دولي بلغ فيه الاستقطاب الدولي، والحرب الباردة أوجهما، وشهد العالم فيه استقلال المزيد من الدول، كما شهد العديد من الحروب في أقاليم مختلفة من العالم فيما كان يعرف بالحروب بالوكالة (Proxy Wars) التي دعمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فيها الأطراف المتحاربة. وقد وقعت حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وصدر القرار ٢٤٢ في وقت كانت الولايات المتحدة تتصدى فيه بشدة للنفوذ الشيوعي وتحاول احتواءه في مناطق العالم المختلفة بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي اعتبرتها الولايات المتحدة منطقة حيوية لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وللأمن القومي الأمريكي بشكل عام. كما أن الولايات المتحدة كانت متورطة في حرب استنفذت الكثير من مواردها في فيتنام وقد كان للولايات المتحدة الدور الأساسي والبارز في استصدار قراري التقسيم ١٨١ و ٢٤٢ على حد سواء. فلولا هذا الدور الأمريكي لما صدر أي من القرارين.

وعلى الصعيد العربي والشرق أوسطي صدر القرار ١٨١ في ظل ظروف موضوعية كانت أكثر ملاءمة للجانب الصهيوني . فقد حظيت الحركة الصهيونية، ورغم كل خلافاتها مع سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين، بدعم سياسي ومادي فعلي من الحكومة البريطانية على مدى عقود من الزمان ومنذ بداية الانتداب، ومن السلطة الانتدابية نفسها. وغني عن التأكيد مرة أخرى أنه لولا الانتداب البريطاني على فلسطين، لما كان لوعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود أن يتحقق. فقد ضمن البريطانيون لليهود في فلسطين التفوق على سكان البلاد الأصليين من العرب. كما أن معظم الدول المجاورة لفلسطين الخاضعة لسلطة الانتداب كانت تخضع للسيطرة المباشرة أو الغير مباشرة للاستعماريين البريطاني والفرنسي، بالإضافة إلى ما كانت تعانيه هذه الدول من تخلف. وقد كانت القوات الصهيونية في فلسطين أكثر عددا وقوة وتنظيما وأفضل تسليحا من مجموع الجيوش العربية التي دخلت فلسطين في أعقاب الإعلان عن قيام الدولة اليهودية على أساس قرار التقسيم، وكانت هزيمة الجيوش العربية على يد القوات اليهودية الصهيونية في حرب عام ١٩٤٨ أمرا شبه محقق.

وهكذا فقد كان صدور قرار التقسيم وإعلان قيام دولة إسرائيل سببا في اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، بينما صدر القرار ٢٤٢ في أعقاب اندلاع حرب حزيران عام ١٩٦٧، وفي أعقاب هزيمة لحقت بثلاث دول عربية محيطة بإسرائيل، كانت اثنتان منها (مصر وسوريا) تقود الاتجاه القومي العربي الذي يسعى إلى تحقيق التحرر العربي من الاستعمار وتحقيق الوحدة العربية بالإضافة إلى تحرير فلسطين .

لقد تحكمت نتائج حرب حزيران التي تمثلت في احتلال بقية فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وأجزاء من دول عربية (سيناء وهضبة الجولان) في مضمون القرار الذي ترتب على القبول به من قبل بعض الدول العربية اعترافا ضمنيا بإسرائيل، بعكس ما حدث عام ١٩٤٧ عندما رفضت جميع الدول العربية قرار التقسيم ولم تعترف بقيام دولة إسرائيل بل شنت حربا عليها. ولم يتحقق الاعتراف الضمني إلا في أعقاب التوقيع على اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩.[١٨٤]

يختلف القرار ١٨١ عن القرار ٢٤٢، ليس فقط من حيث الجهة التي أصدرت كل منهما في الهيئة الدولية، أو من حيث الظروف الدولية والتاريخية التي صاحبت كل منهما، بل أيضا من حيث المضمون. فالقرار ١٨١ تركز بشكل أساسي حول المشكلة الفلسطينية وكيفية حلها ولوضع حد للنزاع العربي اليهودي في فلسطين، بينما تمحور القرار ٢٤٢ حول تحقيق تسوية للنزاع العربي – الإسرائيلي في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ بين ثلاث دول عربية واسرائيل ، وضمان حدود وأمن الدول المتحاربة في حينه، مع التأكيد على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة وحق كل دولة بالعيش في حدود آمنة. ولم يكن للقرار ٢٤٢ أية علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية، رغم أن هذه القضية هي التي شكلت أساس الصراع العربي – الإسرائيلي. وبعكس القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، لم يكن القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ملزما من حيث التنفيذ .

وبعكس القرار ١٨١، أيضا انطوى القرار ٢٤٢ على قدر من الغموض لتسهيل الموافقة عليه وإقراره من الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وقد تجسد هذا الغموض في الإشارة إلى عبارة " الانسحاب من أراض" بدلا من " الانسحاب من الأراضي" والتي تعنى نفس الشيء تقريبا باللغة الإنجليزية. ولكنها سهلت القبول بالقرار إذا فسره كل طرف من الأطراف المعنية كما يشاء. فبينما أصرت الدول العربية وحلفاؤها، وعلى رأسهم الاتحاد السوفياتي بأن القرار يعني انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، أصرت إسرائيل على أن القرار لا يلزمها للعودة إلى حدود عام ١٩٦٧.

كما تجسد الغموض في القرار في الإشارة العامة لموضوع اللاجئين، حيث نص القرار على "حل قضية اللاجئين" دون أن يكون أكثر تحديدا لهويتهم . وبعكس القرار ٢٤٢ الذي أشار إلى قضية " اللاجئين" إشارة غامضة حيث إنه لم يحدد هويتهم أو ينص صراحة على عودتهم إلى ديارهم، فإن قيام دولة إسرائيل على أساس القرار ١٨١ والاعتراف بها وقبول عضويتها في الأمم المتحدة ارتبط بقبول إسرائيل بقرار آخر وهو القرار ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وممتلكاتهم أو تعويضهم . وقد حدد القرار ١٩٤ الذي صدر بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ اللاجئين الفلسطينيين بالاسم. أعطت الإشارة العامة في القرار ٢٤٢ للاجئين ودون تحديد هويتهم المجال لإسرائيل للإدعاء بأن هذا البند من القرار ينطبق أيضا على اللاجئين اليهود الذين كانوا يقيمون في الدول العربية قبل أن يهاجروا إلى إسرائيل .

وبالإضافة إلى ما اكتنف بعض مواده من غموض، خلا القرار ٢٤٢ من أية آليات لتنفيذه ومن جدول زمني لذلك، ولم يحدد أولويات هذا التنفيذ، وترك هذه الأمور جميعها للاتفاق عليها بين الأطراف المعنية.

ومع ذلك، فإن القرار ٢٤٢ الذي هيأ الإخفاق في تنفيذه لحرب عام ١٩٧٣، عاد بعد هذه الحرب ليصبح مرة أخرى الأساس المقبول من كافة الأطراف لتحقيق التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي بعد أن أضاف مجلس الأمن الدولي إليه قرارا آخر هو القرار ٣٣٨ يستند في عناصره أساسا إلى ما جاء في القرار ٢٤٢.

ومثلما لم يشكل القرار ١٨١ الذي قبلت به إسرائيل ورفضه العرب في حينه أساسا صالحا لحل النزاع العربي – الإسرائيلي وتسبب في اندلاع حرب عام ١٩٤٨، فإن القرار ٢٤٢، ورغم قبول إسرائيل والدول العربية به فإنه أيضا لم ينجح في وضع حد للنزاع العربي – الإسرائيلي وادي بسبب رفض إسرائيل تنفيذه إلى نشوب حرب أخرى هي حرب عام ١٩٧٣. وعلى الرغم من أن القرار ٢٤٢ شكل أساسا تسويات واتفاقيات سلام لاحقة بين مصر والأردن، إلا أنه أبقى الصراع مفتوحا بين سوريا وإسرائيل لرفض اسرائيل تنفيذه بالإنسحاب الكامل من هضبة الجولان السورية المحتلة.

الخاتمة

القراران ١٨١، ٢٤٣

وجهود التسوية السياسية

كان القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ (تشرين الثاني) نوفمبر عام ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين أول جهد دولي يضع خطة لحل المشكلة الفلسطينية ويترجم هذه الخطة إلى قرار. وبالفعل فقد شكل هذا القرار أساسا لحل سياسي لم يكتمل. فعلى أساس هذا القرار وقبول الوكالة اليهودية به، قامت دولة إسرائيل، واستمدت شرعيتها، وقبلت عضويتها في الأمم المتحدة من هذا القرار وبناء على التزامها بتطبيق القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١١ ديسمبر عام ١٩٤٨، والقاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

في نفس الوقت الذي أضفى فيه القرار ١٨١ الشرعية على قيام الدولة اليهودية، فأنه أسس لشرعية قيام دولة فلسطينية في الأجزاء التي حددها القرار لذلك. إن رفض الفلسطينيين والعرب للقرار وعدم إقامة الفلسطينيين لدولتهم لم يلغ القرار ١٨١ الذي لا يزال، وطبقا لكل المعايير الدولية، ساري المفعول حتى يومنا هذا، ولا يزال يشكل الأساس الشرعي لإقامة الدولة الفلسطينية.

وعندما صدر إعلان الاستقلال عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ نوفمبر عام ١٩٨٨، أكد هذا الإعلان على أن الدولة الفلسطينية تستمد شرعيتها من هذا القرار: " ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني وتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، الذي قسم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني".

وجاء في الإعلان أيضا ما يلي : "وإستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله وإنطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، فإن المجلس الوطني يعلن بإسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف". [١٨٥]

ومنذ صدور القرار ١٨١ وقيام دولة إسرائيل على أساسه، وبعد حرب عام ١٩٤٨ وعقد اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة عام ١٩٤٩، أكتنف النسيان موضوع القضية الفلسطينية، وتحولت هذه القضية بعد تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى قضية إنسانية متمثلة أساسا في قضية اللاجئين الفلسطينيين. وجرت بعد ذلك، وعلى هذا الأساس، عدة محاولات لتوطين اللاجئين الفلسطينيين .

استهدفت بعض هذه المشاريع اللاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم بما في ذلك قطاع غزة، بينما اقتصر بعضها الآخر على لاجي قطاع غزة وحدهم . وكان من أهم هذه المشاريع "مشروع شمالي غربي سيناء لتوطين لاجي قطاع غزة ".[١٨٦]

وعزز ما اكتنف القرار ١٨١ من النسيان وغيابه من القاموس السياسي، الموقف الفلسطيني الرافض دوما لهذا القرار . وجرى التعبير عن هذا الرفض صراحة في أهم وثيقة سياسية فلسطينية تصدر عام ١٩٦٤ بعد تأسيس م. ت. ف وهي الميثاق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية .

جاء في المادة رقم ١٧ من الميثاق : " إن تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير".[١٨٧]

ولم تكن إسرائيل أو أي من الدول الغربية معنية بإعادة الحياة إلى قرار التقسيم، وذلك رغم بقائه حيا في سجلات الأمم المتحدة.

جاء إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في أعقاب حرب حزيران لعام ١٩٦٧ ليشكل مرجعية جديدة للتسوية السياسية للصراع بين العرب وإسرائيل. فقد حول هذا القرار جوهر الصراع بعد احتلال إسرائيل لأراضي تابعة لثلاث دول عربية هي مصر وسوريا والأردن من صراع فلسطيني - إسرائيلي إلى صراع عربي - إسرائيلي. وبعد صدور القرار ٢٤٢، وبعد ذلك القرار ٣٣٨ في أعقاب حرب عام ١٩٧٣، لم يجر الإشارة من قريب أو من بعيد من قبل أي طرف من الأطراف الفلسطينية أو العربية أو الدولية إلى القرار ١٨١.

ولم تأت هذه الإشارة من جديد إلا في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨، الأمر الذي شكل تغيرا جوهريا في الموقف الفلسطيني الرافض لذلك القرار رسميا إلى حينه.

ولم تأت الإشارة الفلسطينية إلى القرار ١٨١ في إعلان الاستقلال للتأكيد على كونه أساسا للتسوية السياسية، ولكن فقط في كونه يشكل أساسا لشرعية إقامة الدولة الفلسطينية، هذه الدولة التي يجب أن تقوم، وكما أظهرت الوثائق

الإيضاحية لـ إعلان الاستقلال والصادرة عن الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، في حدود الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.[١٨٨]

شكل القرار ٢٤٢ منذ نوفمبر عام ١٩٦٧ أساس ومحور كافة جهود التسوية السياسية والمبادرات السياسية الدولية وذلك رغم رفض م. ت. ف لهذا القرار وعدم القبول به حتى عشية إعلان الاستقلال الفلسطيني.

وكان أحد اشتراطات الإدارة الأمريكية لفتح حوار مع م. ت. ف قبول الأخيرة بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ والاعتراف بوجود إسرائيل ونبذ الإرهاب. وفي ذات الوقت، شكل القرار أساسا لعدد من المبادرات السياسية المرحلية بين الدول العربية وإسرائيل. فـ "مبادرة روجرز" لعام ١٩٦٩-١٩٧٠، التي قبل بها الرئيس "جمال عبد الناصر"، وهدفت إلى تحقيق تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل استعارت من القرار ٢٤٢ جميع عناصره تقريبا. فالمبادرة تتحدث عن انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية التي احتلت أثناء الحرب، وإنهاء حالة الحرب بين البلدين، وإقامة حدود آمنة ومعترف بها، وحرية الملاحة في مضيق تيران وقناة السويس، وحل مشكلة اللاجئين والاعتراف المتبادل والعيش بسلام في حدود آمنة.[١٨٩]

وأما قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذي صدر في أعقاب حرب أكتوبر في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧٣ كان في جوهره تأكيدا على ما جاء في القرار ٢٤٢. ولذلك أصبح القراران متلازمين كأساس مرجعي لعملية التسوية وحل الصراع العربي – الإسرائيلي. فقد جاء في القرار ٣٣٨ ما يلي:

" ان مجلس الأمن :

١. يدعو جميع الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء جميع النشاطات العسكرية فورا....

٢. ويدعو الأطراف المعنية البدء فورا بعد وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه.

٣. ويقرر أن المفاوضات ستبدأ فورا وبالتلازم مع وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت رعاية سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.[١٩٠]

أما " الرعاية المناسبة " التي كان من المفترض أن تجري تحتها المفاوضات المقترحة كانت تهدف إلى إقامة مؤتمر جنيف، الذي عقد في ٢١ ديسمبر عام ١٩٧٣، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبحضور وزراء خارجية كل من مصر والأردن وإسرائيل، وتغيب سوريا، و م. ت. ف التي لم تدع للمشاركة في المؤتمر.

وبعد خطاب لـ "هنري كيسنجر"، وزير الخارجية الأمريكي الذي أعلن فيه عزم الإدارة الأمريكية التحرك لتحقيق فصل بين القوات على الجهات المتحاربة لتعزيز وقف إطلاق النار، وتأكيد "كيسنجر" بأن فصل القوات هو خطوة أولى ضرورية على طريق تنفيذ القرار ٢٤٢، أعلن عن رفع الجلسة وانتهاء أعمال المؤتمر.[١٩١]

كما شهد العام ١٩٧٧ محاولة سوفيتية – أمريكية لإحياء "مؤتمر جنيف" من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي حين اجتمع كل من وزير الخارجية السوفيتي "أندريه جروميكو" مع وزير الخارجية الأمريكية "سايروس فانس" في ١ أكتوبر عام ١٩٧٧ وأصدرا ما أصبح يعرف بـ "البيان السوفيتي – الأمريكي المشترك".

ومما جاء في هذا البيان التأكيد على ضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي تقوم على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في صراع عام ١٩٦٧.[١٩٢]

ولكن البيان أشار أيضا إلى ضرورة حل المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وفيما عدا ذلك فقد تشابه ما جاء في البيان مع مضمون القرار ٢٤٢.[١٩٣]

وفي ١٧ سبتمبر ١٩٨٧، وبعد البيان السوفيتي المشترك، جاءت "اتفاقيات كامب ديفيد"، حيث أشارت هذه الاتفاقيات في أكثر من موقع فيها إلى أن "الأساس المتفق عليه للتسوية السلمية للصراع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ بكل أجزائه"، وان المفاوضات تعتبر ضرورية لتنفيذ كافة بنود ومبادئ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وأن الأطراف عازمة على التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط عبر التوصل إلى اتفاقيات سلام تستند إلى قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٨٨ بكل أجزائهما[١٩٤]

وفيما يتعلق بالجزء المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة من "اتفاقيات كامب ديفيد"، تشير الاتفاقات إلى أن المفاوضات بشأن الوضع النهائي للضفة وقطاع غزة سوف تستند إلى جميع مواد ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.[١٩٥]

وفي عام ١٩٨٠ صدر عن مجموعة الدول الأوروبية ما أصبح يعرف بـ "بيان البندقية" (The Venice Declaration) الذي أشير فيه لأول مرة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأكد أيضا على أن أي حل للنزاع العربي – الإسرائيلي يجب أن يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.[١٩٦]

ومنذ ذلك الحين لم تخل مبادرة أوروبية لحل الصراع من الإشارة الواضحة إلى القرار ٢٤٢. وفي آخر بيان هام صادر عن دول الاتحاد الأوروبي في برلين بتاريخ ٢٥ مارس (آذار) عام ١٩٩٩ في الشرق الأوسط، جاء ما يلي: "يدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) إلى تأكيد التزامهما بالمبادئ الأساسية

المعتمدة في إطار محادثات مدريد وأوسلو والاتفاقات اللاحقة، طبقا لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ ورقم ٣٣٨ عام ١٩٧٣.[١٩٧]

أعقب خروج حركة المقاومة الفلسطينية من بيروت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت عام ١٩٨٢ صدور ما أصبح يعرف بـ "مبادرة ريجان" في سبتمبر (أيلول) من نفس العام .

حددت هذه المبادرة أهدافا عامة لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، ولكنها قدمت أفكارا أكثر تحديدا لتسوية البعد الفلسطيني – الإسرائيلي في هذا النزاع .

وأكدت بشكل خاص على ما ورد في " اتفاقيات كامب ديفيد" بشأن الشق الفلسطيني والمتعلق بإقامة حكم ذاتي في الضفة والقطاع لمدة خمس سنوات تتبعها عمليات مفاوضات لتقرير الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. صدرت "مبادرة ريجان" بعد أن انقضى على توقيع " اتفاقيات كامب ديفيد" حوالي ٣ سنوات (والجدير بالذكر أن ما ورد في " اتفاقيات كامب ديفيد" وأعيد ذكره في "مبادرة ريجان" بشأن الترتيبات الفلسطينية يشبه إلى حد كبير ما جرى التوقيع عليه في "اتفاق إعلان المبادئ في (أوسلو) .

وفي سياق الإشارة للقرار ٢٤٢ في المبادرة جاء ما يلي : " إننا نبني مبادرتنا بشكل تام على مبدأ أن الصراع العربي – الإسرائيلي يجب أن يحل عبر المفاوضات بما يترتب على ذلك من تبادل الأرض مقابل السلام. إن هذا التبادل مؤسس له في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ المشمول بكل أجزائه في "اتفاقيات كامب ديفيد". إن قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ يبقى صالحا بمجمله كحجر الأساس لجهود أمريكيا السلمية في الشرق الأوسط " .[١٩٨]

وجاء في المبادرة أيضا : " إن موقف الولايات المتحدة يقوم على أنه في مقابل السلام، فإن شرط الانسحاب في القرار ٢٤٢ ينطبق على جميع الجبهات، بما في بذلك الضفة الغربية وغزة ".[١٩٩]

وبعد بضعة أيام من صدور "مبادرة ريجان" وفي ٩ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٨٢ انعقد "مؤتمر القمة العربي" الثاني عشر في مدينة فاس بالمغرب. وكان هذا المؤتمر قد انعقد في ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٨١، وعلق أعماله إلى حين انعقاد "مؤتمر قمة فاس" .

وعلى الرغم من أن بيان القمة لم يشر صراحة إلى القرار ٢٤٢، إلا أنه تماشى مع القرار في مطالبته بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وفي قبوله بأن يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تحقيق السلام لجميع الدول في المنطقة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة .[٢٠٠]

ظلت م. ت. ف على موقفها الرافض للقرار ٢٤٢ منذ صدور القرار وحتى عام ١٩٨٨ على اعتبار أن هذا القرار لا يشكل أساسا صالحا لتسوية المسألة الفلسطينية لأنه يتعامل معها وكأنها قضية لاجئين، ولأن القرار يتجاهل الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.[٢٠١] وقد جاء آخر تأكيد على هذا الموقف في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشر المنعقدة في الجزائر بتاريخ ٢٦ ابريل (نيسان عام ١٩٨٧.[٢٠٢]

ولكن هذا الموقف ما لبث أن تغير في الجلسة التالية للمجلس عام ١٩٨٨ عندما أصدر المجلس "إعلان الاستقلال الفلسطيني" في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) من نفس العام، وإعلان " الرئيس عرفات" قبول م. ت. ف للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨وإعترافها بوجود إسرائيل ونبذها للإرهاب . وفي الوقت الذي لم يشر " إعلان الاستقلال" إلى القرار ٢٤٢ من قريب أو بعيد، إلا أن البيان الختامي لدورة المجلس الوطني أشار إلى " ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها م. ت. ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٢٤، ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير".[٢٠٣]

ومنذ قبول م. ت. ف بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ عام ١٩٨٨، ومنذ انعقاد "مؤتمر مدريد" للسلام عام ١٩٩١، لم يخل بيان من بيانات م. ت. ف ذات العلاقة من الإشارة إلى القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ كأساس للتسوية مع إسرائيل. كما أن القرارين المذكورين أصبحا يردان إلى جانب القرار ١٨١ كقرارات للشرعية الدولية ذات العلاقة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة .

جاء في البيان الختامي للمجلس المركزي لـ م. ت. ف في دورته المنعقدة من ٢-٣ يوليو (تموز) عام ٢٠٠٠، ما يلي: "إن المجلس المركزي الفلسطيني الذي اجتمع في غزة على مدى يومين متتالين، واستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي لشعبنا في إقامة دولته، وإلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها (٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٨١) وإلى إعلان الاستقلال في عام ١٩٨٨ يعلن للشعب الفلسطيني والأمة العربية ولشعوب العالم كافة عزمه على تجسيد إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني في دورة ١٩٨٨ بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية وفي حدود الرابع من حزيران مع انتهاء الفترة الانتقالية المقررة والتي تنتهي في يوم ١٣ أيلول عام ٢٠٠٠ .[٢٠٤]

كما جاء في البيان ما يلي : " التمسك المطلق بالانسحاب الإسرائيلي الشامل والكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ تطبيقا لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢-٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام".[٢٠٥]

" إن الشعب الفلسطيني وقيادته سيواصلان التمسك بخيار السلام، كخيار استراتيجي لإنجاز الحل الشامل والعادل استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة وخاصة ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٩٤، ومن أجل تنفيذها لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة، وبناء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط" .[٢٠٦]

وجاء في البيان أيضا : " التمسك المطلق بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ تطبيقا لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام".[٢٠٧]

ويعتبر "مؤتمر مدريد" للسلام والذي عقد ما بين ٣٠ أكتوبر و ٢ نوفمبر عام ١٩٩١ هو مؤتمر القرار ٢٤٢، إذ أن جميع الأطراف المعنية بهذا القرار شاركت في المؤتمر الذي أطلق عملية المفاوضات الجارية منذ ذلك الحين. انعقد "مؤتمر مدريد" برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كراعيين رئيسيين لعملية السلام وبمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة وممثلين عن دول أخرى. حيث وجه الرئيسان الأمريكي "جورج بوش" والسوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" في ١٨ أكتوبر الدعوة إلى الأطراف المعنية بالنزاع العربي – الإسرائيلي لحضور هذا المؤتمر .

وجاء في خطاب الدعوة ما يلي : "بعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأن فرصة تاريخية قائمة لدفع الإمكانيات قدما من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة، تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين، وتركز على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي " .[٢٠٨]

وقد أعلن الرئيس الأمريكي "بوش" في كلمته أمام الكونغرس في السادس من آذار عام ١٩٩١: " إن الولايات المتحدة ما زالت على إيمانها الثابت بأن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و

٣٣٨، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وإن نتيجة كهذه يجب أن تؤدي أيضا إلى الأمن والاعتراف بكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".[٢٠٩]

وقد جاء في رسائل التطمينات الأمريكية إلى حكومة إسرائيل ما يلي : " إننا نؤكد لكم، أن التزاماتنا بأمن إسرائيل باقية على ما هي عليه وكل من يحاول أن يدس بيننا ساعيا للمس بهذه الالتزامات لا ينجح في فهم الروابط العميقة بين دولتينا وطبيعة التزاماتنا بأمن إسرائيل، بما في ذلك الالتزام بتثبيت تفوقها النوعي، نريد أن نعود ونؤكد مواقفنا، بأن إسرائيل تستحق حدودا آمنة وقابلة للدفاع، والتي يجب أن يتفق عليها في مفاوضات مباشرة بحيث تكون مقبولة من جيرانها، إن الولايات المتحدة تؤمن بأن الهدف من هذا المسار، هو سلام عادل وشامل، يتحقق عبر محادثات تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، بما في ذلك عقد اتفاقات سلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجاراتها العربية. لقد أبلغتمونا أنتم وبقية الأطراف بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ و بأن هذه (التفسيرات) ستعرض أثناء المفاوضات. ووفقا للسياسة التقليدية للولايات المتحدة، لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، كما أننا لا نؤيد أيضا استمرار السيطرة أو الضم للمناطق التي تحتلها إسرائيل ".[٢١٠]

جاء في اتفاق " إعلان المبادئ " (اتفاق أوسلو) في ١٣ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٣، وتحت عنوان " الهدف من المفاوضات " أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب " المجلس" للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨".

وجاء أيضا تحت هذا العنوان : "من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وبأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨".[٢١١]

وجاء في رسالة السيد "ياسر عرفات" إلى رئيس الوزراء "إسحاق رابين" بتاريخ ٩ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٩، ما يلي : " تعترف م. ت. ف بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن، تقبل م. ت. ف قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨".

وتضمنت الرسالة أيضا ما يلي : " في ضوء إيذان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ وتأسيسا على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فإن م. ت. ف تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر

حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول".[٢١٢]

وجاء في ديباجة الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٥: " إن الهدف من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية سلام الشرق الأوسط الحالية هو، بالإضافة إلى أمور أخرى، إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي، بمعنى المجلس المنتخب (" المجلس" أو " المجلس الفلسطيني") الرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة بتاريخ ٤ أيار عام ١٩٩٤ (من الآن فصاعدا "اتفاقية غزة – أريحا") ، تؤدي إلى حل نهائي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وأن حكومة إسرائيل و م. ت. ف تؤكدان على تفاهمها بأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في هذه الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية، وإن مفاوضات الوضع النهائي والتي ستبدأ بأسرع وقت ممكن ولكن في وقت لا يتعدى ٤ أيار عام ١٩٩٦ ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وأن الاتفاقية ستسوى جميع قضايا المرحلة الانتقالية، على أن لا يكون هناك قضايا مؤجلة لأجنده مفاوضات الوضع الدائم".[٢١٣]

وأخيرا، ومثلما طبقت إسرائيل الجزء المتعلق بها من "قرار التقسيم"، واحتلت أجزاء إضافية من الأراضي إضافة لتلك التي حددها لها القرار، معتمدة على موازين القوة الراجحة لصالحها، فإن إسرائيل فرضت رؤية وتفسيرا خاصا بها فيما يتعلق بالقرار ٢٤٢، مستندة إلى القوة التي تحظى بها بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية .

فسرت إسرائيل القرار ٢٤٢ على أنه لا يعني الانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتمسكت بهذا التفسير، ونفذت من القرار ما ينسجم مع هذا التفسير أيضا. لقد استخدمت إسرائيل الإشارة إلى القرار ٢٤٢ كغطاء لعدم تطبيقه فعليا. وإسرائيل هي التي أصرت ونجحت في التفاوض مع كل دولة عربية على حدة وبشكل مباشر وعقدت اتفاقيات ثنائية معها، كما حدث مع مصر والأردن، و م. ت. ف والقرار ٢٤٢ لم يشر إلى مفاوضات مباشرة أو مفاوضات ثنائية، ولم يكن ذلك هو الفهم العربي للقرار ٢٤٢.

ولأن إسرائيل فسرت القرار بأنه لا يعني الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧، فهي ترفض الانسحاب من جميع هذه الأراضي. ولذلك وعلى الرغم من انسحابها من جميع الأراضي المصرية، فإنها لم تنسحب من قطاع غزة الذي كان خاضعا للإدارة المصرية في إطار ذلك الانسحاب، ولا تزال إسرائيل تتواجد

في أجزاء من القطاع حتى يومنا هذا. كما أن إسرائيل لم تنسحب من جميع الأراضي التي كانت خاضعة للسيطرة الأردنية عام ١٩٦٧، لأن الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلها إسرائيل على الجهة الأردنية يعني انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية.

وبعد " اتفاقية أوسلو " وما تلاها من اتفاقيات متفرعة عنها أصبح الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية منظما بهذه الاتفاقيات المؤقتة . ولكن من الواضح أن إسرائيل لا تنوى الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلها عام ١٩٦٧ في إطار الحل الدائم الذي يجري التفاوض عليه بينها وبين م. ت. ف، وأنها تنوى ضم أجزاء من هذه الأراضي، مستندة بذلك إلى فهمها وتفسيرها للقرار ٢٤٢ بأنه لا يعني الانسحاب من " الأراضي المحتلة " بل من " أرض محتلة " .

وأخيرا، ترفض إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي السورية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وتريد الاحتفاظ بجزء من هذه الأراضي، وهو الأمر الذي حال دون التوصل إلى اتفاق بينها وبين سوريا حتى الوقت الراهن . ولم يأت انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان تنفيذا للقرار ٢٤٢، بل لقرار آخر هو ٤٢٥ . ولا يعود رفض إسرائيل لتنفيذ القرار بسبب صدقيه ادعاءاتها بأن فلسطين لم تكن دولة في يوم من الأيام وأن الأراضي التي تحتلها هي أراض متنازع عليها ولا ينطبق عليها القرار ٢٤٢، ولكن بسبب موازين القوة الراجحة لصالحها. فمنذ انفصالها من تركيا، وحتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، اعتبرت فلسطين طبقا للقانون الدولي دولة مستقلة .[٢١٤] وبالتالي، لا يرى العديد من فقهاء القانون الدولي شرعية لما استولت عليه إسرائيل من أراضي فلسطينية فيما عدا تلك التي حددها لها القرار ١٨١، وأن استيلاء إسرائيل بالقوة بعد حرب ١٩٤٨ أو حرب ١٩٦٧ لا يعطيها أي حق في هذه الأراضي . ويذهب بعض فقهاء القانون إلى ما هو أبعد من ذلك في تشكيكهم في حق الجمعية العامة للأمم المتحدة في اقتطاع جزء من أرض فلسطين وإقامة دولة يهودية عليه والاعتراف بها، باعتبار أن هذا الأمر مشابه لعدم أحقية حكومة بريطانية من ناحية قانونية في منح اليهود وطنا قوميا في فلسطين .[٢١٥]

الهوامش

[1]HerzI, Theodor, **The Complete Diaries of Theodor Herzl,** (New York: Herzel Press and Thomas Yosecoff, 1960). Vol. I,p. 105.

[٢]نفس المصدر السابق، ص ١٢٠

[٣]عبد الوهاب الكيالي، **الموجز في تاريخ فلسطين الحديث**، (عكا: دار الأسوار، الطبعة الثانية، ١٩٨٤)، ص ص ٢٠،٢١

[٤] نفس المصدر السابق، ص ٢١

[٥]جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، (بيروت: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٦٦)، ص ٢٨٤

[٦]نفس المصدر السابق.

[٧]خيري حماد، **قضايانا في الأمم المتحدة**، (بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٦٣)، ص ٢٢٥

[٨]جورج أنطونيوس، مصدر سابق، ص ٣٧٠

[٩]هشام فرارجة، **أفي أمريكا يكمن الحل؟**، (بيت لحم: ١٩٩٧)، ص ٣٧

[١٠]وليام توماس ماليسون وسالي ماليسون، **تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية من وجهة نظر القانون الدولي**، (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٦٩)، ص ١٢

[11]Robert John & Sami Hadawi, **The Palestine Dairy**, (1914-1945) Vol. I (New York: New York Press, 1970), p. xiv

[١٢]حسين زكي، **هذه فلسطين**، (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧١)، ص ١٢٠

[١٣]**منشأ القضية الفلسطينية وتطورها** (١٩١٧-١٩٨٨)، (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٨)، ص ٤٥

[١٤]عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص ٢٠

[15]Abu Lughod, Janet, **"The Demographic Transformation of Palestine"**, in Abu Lugod, Ibrahim: The transformation of Palestine, Evanston, III. (Northwestern University Press, 1971), p. 162

[١٦]محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، الجزء الأول، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٥٩)، ص ٣٠

[١٧]**الوثائق الرسمية للجمعية العامة**، الدورة الثانية، ملخص محاضر الاجتماعات، نوفمبر ١٩٤٧، ص ٩

[١٨]نفس المصدر السابق، ص ١٠

[19]Robert John, Ibid, pp 14-15

[٢٠]**منشأ القضية الفلسطينية**، مصدر سابق، ٨٧

[٢١]نفس المصدر السابق،

[22]**Palestine: Disturbances in May 1921 Report of the Commission of Inquiry**, Cmd. 1540 (1921) p. 59

[23]Ibid, p 80

[24]British Government, **Palestine Royal Commission Report**, Cmd.. 5479 (1937) pp. 375-376

[25]British Government, **Palestine. Partition Commission: report**, Cmd.. 5854 (1938)

[26]British Government, **"Statement of Policy"**, Cmd. 5893 (1939)

[27]British Government, **Report of the Anglo-American Committee of Inquiry**, Cmd. 6808 (1946), pp. 1-10

[٢٨]هشام فرارجة، مصدر سابق، ص ٣٨

[٢٩]أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٠٧

[٣٠]قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩

[31]www.palestine-un.org **Palestine and the UN in Retrospect: The Forties**

[٣٢]نفس المصدر السابق

[٣٣]نفس المصدر السابق

[34]www.palestine-un.org

[٣٥] بول كيندي، **"نشوء وسقوط القوى العظمى"**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ص ٥٥٠، ٥٥٥

[٣٦] حماد حسين، مصدر سابق، ص ص ١٤٥-١٤٦

[٣٧] بول كيندي، مصدر سابق، ص ٥٥٢

[٣٨] هالة العوري، فلسطين **"كشف المستور فيما آلت إليه الأمور"**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ١٣٢

[39]David Ben-Curion, **"Rebirth and Destiny of Israel"**, (New York: Philosophical library, 1954, p. 246

[40]Nicholas Bethell, **"The Palestine Triangle"**, (London The Trinity Press, 1949), p. 185

[41]British Government, **"The Political History of Palestine Memorandum to the United Nations Special Committee on Palestine"**. (Jerusalem: 1947), pp 30-32.

[42]Ibid, p 33-35

[43]Bethell, p. 188

[44]**British Government Report of the Anglo - American Committee of Inquiry**, Cmd. 6808, (1946), pp1-10

[٤٥]أكرم زعيتر، مصدر سابق، ص ص ١٨٥-١٩٠

[46] هنري لورنس، **المعضلة الكبرى**، (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٢)، ص ص ١٨٤-١٨٨

[47] المصدر السابق، ص ص ٢٣، ٢٨

[48] نفس المصدر السابق، ص ص ٢٩، ٣٣

[49] Larry Collins and Dominiquele Pierre, (Jerusalem: George Weidenfeld and Nicholson ltd., 1972), p. 74

[50] Ibid, p. 78

[51] دروزه، مصدر سابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٥

[52] Begin, Menachem, **The Revlt**, (London, 1972) p. 32

[53] Ibid, p. 48

[54] Koestler, Anthur, **"promise and Fulfilment"**, Palestine 1917-1979, (London and New York: MacMillan, 1949), p. 207

[55] العوري، مصدر سابق، ص ص ٢٣٧-٢٣٨

[56] **الوثائق الرسمية للجمعية العامة**، الدورة الاستثنائية الأولى، المكتب، المجلد الثاني، الجلسة ٣٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٧، الصفحتان ٩٢ و ٩٣

[57] منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ص ص ١٣٦-١٣٧

[58] دروزة، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٨٧

[59] **وثائق الأمم المتحدة**، اللجنة الأولى، المجلد الثالث، الجلسة ٥٠ (مايو ١٩٤٧)، ص ١١٤ الجلسة ٥٢، ص ص ١٨٤-١٨٥ والجلسة ٥٤ ص ٢٥٢

[60] منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ص ١٤١

[61] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، الملحق رقم ١١، الوثيقة ٣٦٤، (**تقرير لجنة الأمم المتحدة لفلسطين**)، أغسطس ١٩٤٧، المجلد الثاني، ص ٤٣

[62] المرجع السابق، المجلد الأول، ص ص ٢٩، ٣٠

[63] المرجع السابق، المجلد الأول، ص ص ٤٢-٤٤

[64] نفس المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٤٧

[65] نفس المرجع السابق، المجلد الأول، ص ص ٥٩-٦٤

[66] دروزة، مصدر سابق، ص ٩٠

[67] وليم توماس ماليسون وسالي ماليسون، مصدر سابق، ص ١٥

[68] نفس المصدر السابق

[69] نفس المصدر السابق، ص ١٦

[70] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، **اللجنة المخصصة لمسألة فلسطين**، (سبتمبر ١٩٤٧)، الجلسة ١٠، ص ص ٩٦-٩٨

[71] هنري لورنس، مصدر سابق، ص ٩٠

[72] Howard M. Sachar, **A History of Israel**, (New York: Alfred A. Knopf, 1996) pp 285-297

[73] وثائق الجمعية العامة، الدورة الثانية، **اللجنة المخصصة للمسألة الفلسطينية**، الجلسة ١١، ص ص ٦٣-٦٤

[74] Sachar, pp 287-288

[75] Lee Obrien, **American Jewish Organizations and Israel**, (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1986), p 14

[76] محمد عبد العزيز ربيع، **صنع السياسة الأمريكية والعرب**، (عمان: دار الكرمل للنشر، ١٩٩٠)، ص ١٧٩

[77] محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٠

[78] محمد شديد، المصدر السابق، ص ٧٢

[79] خيري حماد، مصدر سابق، ص ١٧٥

[80] خيري حماد، المصدر السابق، ص ١٣٢

[81] **الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، ملخص محاضر الاجتماعات**، مصدر سابق، ص ٦

[82] نفس المصدر السابق، ص ٧

[83] نفس المصدر السابق، ص ٨

[84] نفس المصدر السابق، ص ٩

[85] نفس المصدر السابق، ص ١٠

[86] نفس المصدر السابق، ص ص ١١-١٢

[87] نفس المصدر السابق، ص ص ١٣-١٥

[88] نفس المصدر السابق، ص ١٨

[89] نفس المصدر السابق، ص ١٨

[90] نفس المصدر السابق، ص ١٩

[91] Sacher, p 295

[92] Ibid, p 294

[93] Ibid, p 293

[94] **وثائق الجمعية العامة**، الدورة الثانية، اللجنة المخصصة لمسألة فلسطين، الجلسة ١٩، ص ١٢٩

[95] نفس المصدر السابق، ص ٨٧٦

[96] Haim Wiseman, Trial and Error, (New York: Harper and Bros., 1949) pp 457-459

[97] **الوثائق الرسمية للجمعية العامة**، الدورة الثانية، اللجنة المخصصة لمسألة فلسطين، الجلسة ١٩، ص ٢٧٩

[98] خيري حماد، مصدر سابق، ص ١٥٦

[99] **الوثائق الرسمية للجمعية العامة**، الدورة الثانية، المصدر السابق، ص ص ٢٨٠-٢٨٥

[100] **الوثائق الرسمية للجمعية العامة**، الدورة الثانية، الجلسات العامة، الجلسة ١٢٤، الصفحة ١٣١٠

[101] نفس المصدر السابق، ص ص ١٣١٣-١٣١٤

[102] نفس المصدر السابق

[103] نفس المصدر السابق

[104] زعيتر، نفس المصدر السابق، ص ٢٠٧

[105] خيري حماد، نفس المصدر السابق، ص ١٦٧

[106] **الوثائق الرسمية للجمعية العامة**، الدورة الثانية، الجلسات العامة، المجلد الثاني، الجلسة ١٢٧، ص ص ١٣٩٦-١٣٩٩

[107] جورج دبول ودغلاس ب. بول، مصدر سابق، ص ٢١

[108] نفس المصدر السابق، ص ص ٢٢-٢٤

[109] خيري حماد، نفس المصدر السابق،ص ١٦٨

[110] نفس المصدر السابق، ص ١٥٨

[111] نفس المصدر السابق

[112] محمد شديد، مصدر سابق، ص ٢٣٥

[113] جورج د. بول ودوغلاس ب. بول، مصدر سابق، ص ٢٢

[114] UN Year Book, 1947-1948, p 230

[115] جورج د. بول ودوغلاس ب. بول، مصدر سابق، ص ٢٣

[116] نفس المصدر السابق

[117] محمد ربيع، مصدر سابق، ص ١٧٩

[118] المصدر السابق، ص ١٨٠

[119] نفس المصدر السابق، ص ١٦٧

[120] نفس المصدر السابق

[121] خيري حماد، مصدر سابق، ص ١٦٢

[122] نفس المصدر السابق، ص ١٦٣

[123] نفس المصدر السابق، ص ١٦٩

[124] كانت الدول المؤيدة للقرار هي: "الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفيتي – فرنسا – استراليا – جنوب أفريقيا – نيوزيلندا – كندا – روسيا البيضاء – تشيكوسلوفاكيا – أوكرانيا – بولندا – أكوادور – بارغواي – البرازيل – بنما – بيرو – بوليفيا – غواتيمالا – كوستريكا – نيكاراغوا – الجمهورية الدمينيكية – هايتي – ليبيريا – الفلبين – أيسلندا – السويد – الدانمارك – هولندا – فنزويلا – النرويج – لكسمبرج. أما الدول المعارضة التي صوتت ضد التقسيم فكانت ١٣ دولة هي: "الدول العربية الستة، مصر وسوريا والعراق ولبنان والسعودية واليمن. والدول الإسلامية الأربعة، أفغانستان، ايران، باكستان، تركيا وثلاث دول أخرى هي: "كوبا، الهند، اليونان". أما الدول العشرة التي امتنعت عن التصويت فكانت: المملكة المتحدة – الصين – يوغوسلافيا – أثيوبيا- تشيلي – الأرجنتين – السلفادور – كولومبيا – المكسيك – هندوراس.

[125] دروزة، مصدر سابق، ص ٨٥

[126] مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية**، ١٩٣٤-١٩٧٤، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٦٠)، ص ١١٣

[127] نفس المصدر السابق، ص ١٤٠

[128] هنري لورنس، مصدر سابق، ص ٩٢

[129] منشأ القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ١٩٥

[130] هنري لورانس، مصدر سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥

[131] نفس المصدر السابق، ص ١٣٥

[132] المقدم هيثم صر (١٩٥٦) وذيوله، من كتاب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي)، (اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٩)، ص ص ١٣٥-١٣٦

[133] بول كيندي، مصدر سابق، ص ص ٥٩٢-٦٠٦

[134] أسعد عبد الرحمن، "الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية"، (القضية الفلسطينية والصراع العربي – الاسرائيلي)، مصدر سابق، ص ص ٣٣٦-٣٣٧

[135] نفس المصدر السابق

[136] جورج و. بول ودوغلاس ب. بول، مصدر سابق، ص ص ٥٧-٥٨

[137] نفس المصدر السابق، ص ٦٠

[138] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٥، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧)، ص ص ١٩٢-٢١٣

[139] نفس المصدر السابق، ص ٣٥٥

[140] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٦، مصدر سابق، ص ٢٣٥

[141] مارسيل كولومب، "مشكلة الكيان الفلسطيني في العلاقات الدولية"، مجلة الشرق، العدد ٢٩/١٩٩٤، ٥٨

[١٤٢] نفس المصدر السابق

[١٤٣] محمد شديد، مصدر سابق، ص ص ١١٨-١١٩

[١٤٤] جورج و. بول ودعلاس ب. بول، مصدر سابق، ص ص ٦٠-٦١

[١٤٥] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، المؤتمر الأول ص ص ٣-٦، المؤتمر الثاني، ص ص ١٤-٢٣

[١٤٦] محمود رياض، مصدر سابق، ص ١٩٢

[١٤٧] نفس المصدر السابق

[١٤٨] محمود رياض، مصدر سابق، ص ١٩٣

[١٤٩] محمود رياض، مصدر سابق، ص ١٩٤

[١٥٠] نفس المصدر السابق، ص ١٩٣

[١٥١] هنري لورنس، مصدر سابق، ص ص ٢٢٠-٢٢٥

[152] Quandt, p

[153] Quandt, p

[١٥٤] هنري لورنس، مصدر سابق، ص ٢٢٢

[155] Security Council official Records-Twenty-second year 1377 the meeting, 15 Nov. 1967, p. 13).

[١٥٦] هنري لورنس، مصدر سابق، ص ٢٢٣

[157] Sacher, p 662

[١٥٨] محمود رياض، مصدر سابق، ص ١٩٣

[١٥٩] نفس المصدر السابق

[160] Stookey, p. 212

[161] Sacher, p 660

[162] Security Council official Records-Twenty-second year 1377 the meeting, 15 Nov. 1967, p. 13).

[163] Ibid, p 15

[١٦٤] جورج و. بول ودوجلاس و. بول، مصدر سابق، ص ص ٦٨، ٦٩

[165] Sacher, p 663

[166] Ibid, p 664

[١٦٧] هنري لورنس، مصدر سابق، ص ٢٢٥

[168] Security Council official Records-Twenty-second year 1377 the meeting, 15 Nov. 1967, p. 13).

[١٦٩] محمود رياضن مصدر سابق، ص ١٩٩

[170] Security Council official Records-Twenty-second year 1377 the meeting, 15 Nov. 1967, p. 13).

[171] Ibid, p

[١٧٢] محمود رياض، مصدر سابق، ص ١٩٥

[173] Quandt, p 56

[174] Security Council official Records-Twenty-second year 1377 the meeting, 15 Nov. 1967, p. 13).

[175] Ibid, p

[١٧٦] محمود رياض، مصدر سابق، ص ١٩٧

[177] Security Council official Records-Twenty-second year 1377 the meeting, 15 Nov. 1967, p. 13).

[١٧٨] محمود الفرا، مصدر سابق، ص ١٩٧

[179] Security Council official Records-Twenty-second year 1377 the meeting, 15 Nov. 1967, p. 13)

[180] Security Council official Records-Twenty-second year 1377 the meeting, 15 Nov. 1967, p. 13)

[١٨١] محمود رياض، مصدر سابق، ص ١٩٤

[١٨٢] مهدي عبد الهادي، مصدر سابق، ص ٢٧٣

[١٨٣] نفس المصدر السابق، ص ٢٧٤

[١٨٤] محمود رياض، مصدر سابق، ص ٢٠٣

[١٨٥] (أنظر: إعلان الاستقلال في منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة غير العادية التاسعة عشرة، دورة الإنتفاضة والاستقلال الوطني والشهيد البطل أبي جهاد، مـــن ١٢-١٥ تشرين ثاني ١٩٨٨)، ص ص ٧٥، ٧٦

[١٨٦] حسين أبو حمل، قطاع غزة: "١٩٤٨-١٩٦٧: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، (بيروت: مركز الأبحاث: م.ت.ف، ١٩٧٩)، ص ٨٥

[١٨٧] فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني: ١٩٦٤-١٩٧٢ – دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٣٠

[١٨٨] (أنظر قرارات الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر بتاريخ ١٢-١٥ نوفمبر ١٩٨٨

[189] William B. Quandt, Decade of Decisions: American Policy Toward The Arab-Israeli Conflict, 1967-1976 (Berkeley: University of California Press, 1977) pp 89-90

[190]Quandt, p 193

[191]Quandt, p 224

[192]Withdrawal of Israeli Armed Forces from Territories Occupied in the 1967 Conflict.

[193]Quandt, The Middle East, p 447

[194]Quandt, The Middle East, p 452

[195]Quandt, The Middle East, p p 449-490

[١٩٦] اقتباس من البيان

[١٩٧] نايف حواتمة، أبعد من أوسلو ... فلسطين إلى أين، (بيروت: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٦

[198]Quandt, The Middle East, p 466

[199]Abid, p 466

[200]Quandt, p 472

[٢٠١] أنظر القرارات، الدورة الثامنة عشر، للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر بتاريخ ١٩٨٧/٠٤/٢٦

[202]William B. Quandt "ed", The Middle East: Ten Years after Camp David (Washington, DC: The Brookings Institution, 1988), p. 481

[٢٠٣] البيان السياسي لدورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشر المنعقدة من ١٢-١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٨٨.

[٢٠٤] (أنظر: بيان المجلس المركزي في دورة انعقاده من ٢-٣ تموز ٢٠٠٠) وقد تكررت الإشارة ذالقا إلى البيان الصادر عن المجلس المركزي في دورة انعقاده ٩-١٠ أيلول ٢٠٠٠

[٢٠٥] نفس المصدر السابق

[٢٠٦] (أنظر: بيان المجلس المركزي في دوره المنعقدة من ٩-١٠ أيلول ٢٠٠٠)

[٢٠٧] .نفس المصدر السابق

[٢٠٨] نبيه الأصفهاني وأحمد يوسف القرعي، "ملف وثائقي: مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"، (مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢)، ص ١٠٥

[٢٠٩] نفس المصدر السابق

[٢١٠] نفس المصدر السابق، ص ١٠٦

[٢١١] وثيقة إعلان المبادئ، حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية – واشنطن، ١٣ أيلول ١٩٩٣، دائرة شئون المفاوضات، ص ٥

[٢١٢] نفس المصدر السابق، ص ٢٥

[٢١٣] (أنظر: الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن ٢٨ أيلول ١٩٩٥، دائرة شئون المفاوضات)، ص ص ٧-٨

[214]Henry Cattan, "The Implementation of United Nations Resolutions on Palestine" in Ibrahim Abu-Lughod (ed), Palestinian Rights: Affirmation and Denial (Illinois: Medina Press, 1982), p. 35.

[٢١٥] نفس المصدر السابق، ص ٣٨

مصادر البحث

المراجع الأولية:

1. British Government Palestine Royal Commission Report, cmd. 5479 (1937).
2. British Government Palestine Royal Commission Report cmd. 5854 (1938).
3. British Government Report of the Anglo-American Commission of Injury cmd. 6808 (1946).
4. British Government Statement of Policy cmd. 6019 (1939).
5. British Government The Political History of Palestine "Memorandum to the United Nations Special Committee on Palestine", Jerusalem, (1947).
6. Official Records of the Second Session of the General Assembly, (1947).
7. Palestine: Disturbances in May 1921, Report of Commission of Injury cmd. 1540 (1921).
8. United Nations-Security Council Meetings, (1967). www.UN.or/UNISPEL
9. www.palestine-un.org
10. إعلان الاستقلال في م.ت.ف.، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة غير العادية التاسعة عشر، دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني والشهيد البطل أبو جهاد، من 12-15 تشرين ثاني 1988
11. الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن 28 أيلول 1995، (دائرة شئون المفاوضات).
12. البيان السياسي لدورة المجلس الوطني التاسعة عشر المنعقدة من 12-15 نوفمبر (تشرين ثاني) 1988.
13. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الأولى، والدورة الثانية، ملخص محاضر الاجتماعات.
14. بيان المجلس المركزي في دورة انعقاده من 2-3 تموز 2000
15. بيان المجلس المركزي في دورة انعقاده من 9-10 أيلول 2000
16. قرارات الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر بتاريخ 12-15 نوفمبر 1988
17. وثيقة إعلان المبادئ، حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية من واشنطن، 13 أيلول 1993، (دائرة شئون المفاوضات).

المصادر الثانوية:

أولاً: المصادر العربية:

18. أبو النمل، حسين، قطاع غزة: 1948-1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، (بيروت: مركز الأبحاث: م. ت. ف، 1979)، ص 15
19. الحوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني: 1964-1972-دراسة المواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1980)، ص 30
20. العوري، هالة، فلسطين: كشف المستور فيما آلت إليه الأمور، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997).

21. القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، (إعداد مجموعة من الباحثين)، الجزء الثاني، القسم الأول، (اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة).
22. الكيالي، عبد الوهاب، الموجز في تاريخ فلسطين، (بيروت: دار الأسوار، 1984).
23. الوثائق الفلسطينية للأعوام 1964-1965- 1966-1967-1968، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية).
24. حسني زكي، هذه فلسطين، (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1971).
25. حماد، خيري، قضايانا في الأمم المتحدة، (بيروت: منشورات المكتب التجاري، 1962).
26. حوامة، نايف، أبعد من أوسلو .. فلسطين إلى أين، (بيروت: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000).
27. دروزة، محمد عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، الجزء الأول والثاني، 1960).
28. ربيع، محمد عبد العزيز، صنع السياسة الأمريكية والعرب، (الأردن: منشورات دار الكرمل، 1990).
29. رياض، محمود، مذكرات محمود رياض، 1948-1968، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ص2، 1985).
30. زعيتر أكرم، القضية الفلسطينية، (عمان: دار الجليل للنشر، ط3، 1986).
31. شديد محمد، الولايات المتحدة والفلسطينيون، (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1985).
32. عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، 1934-1974، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1975).
33. فرارجة، هشام أحمد، أفي أمريكيا يكمن الحل؟، (بيت لحم: ب. ن، 1997).
34. منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988، (المطبوعات الصادرة عن الأمم المتحدة، 1989).
35. وثائق فلسطين مائتان وثمانون وثيقة مختارة، 1839-1987، (دائرة الثقافة، م.ت.ف.، 1987).

ثانياً: المراجعة المُعرَّبة:

36. بول، جورج و. ودوغلاس ب.، أمريكا وإسرائيل "علاقة حميمة"، ترجمة محمود زكريا إسماعيل، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ص1، 1994).
37. كيندي، بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).
38. لورنس، هنري، اللعبة الكبرى، ترجمة محمود محلوف، (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992).
39. مالبسزن، وليام وسالي، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية من وجهة نظر القانون الدولي، (نيويورك: مطبوعات الأمم المتحدة، 1969).

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

40. Abu Lughod, Janet, The Demographic Transformation of Palestine, In Abu Lugod, Ibrahim: The Transformation of Palestine, Evanston, III. (Northwestern University Press, 1961).
41. Anthur, Kostler, Promise and Fulfillment, Palestine 1917-1979, (London and New York: MacMillan, 1994).
42. Begine, Menachem, The Revlt, (London: 1972).
43. Ben-Gurion, David, Rebirth and Destiny of Israel (New York: Philosophical Library, 1954).
44. Bethell, Nicholas, The Palestine Triangle, (London: The Trinit Press, 1949).

45. Cattan Henry, The Implementation United Nations Resolutions on Palestine, In Ibrahim Abu-Lughod (ed), Palestinian Rights: Affirmation and Denial (Illinois: Medina Press, 1982).
46. Quandt, William, (ed), The Middle East: Ten Years After Camp David, (Washington, DC: The Brooking Institution), 1988.
47. Herzl, Theodor, The Complete Diaies of Theodor Herzl, (New York: Herzel Press and Thomas Yosecoff, 1960).
48. Robert, W. Stookey, America and the Arab State: An Uneasy Encounter, (New York: The University of Texas at Eustin, 1975).
49. John, Robert and Hadawi, Sami, The Palestine Dairy, (1914-1945), New York: New York Press, vol. I, 1965).
50. Orbien, Lee, American Jewish Organizations and Israel, (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1986).
51. Quandt, William, Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976, (Berkeley: University of California Press, 1977).
52. Sacher, Howard, A History of Israel, (New York: Alfred A. Knopt, 1996).
53. Wiseman, Haim, Trial and Error, (New York: Harper and Bros., 1949).
54. Year Book of the United Nations, 1946-1947.
55. Year Book of the United Nations, 1967.

رابعاً: الدوريات والمجلات:

56. الأصفهاني، نبيه، والقرعي، أحمد، "ملف وثائقي: مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992).
57. كولومب، مارسيل، "مشكلة الكيان الفلسطيني في العلاقات الدولية"، مجلة الشرق، العدد 1994/29.

خامساً: اللقاء الشخصية:

58. د. محمد الفرا، سفير الأردن في الأمم المتحدة عام 1967، لقاء شخصي في مدينة غزة، بتاريخ 1999/12/28.
59. بيان المجلس المركزي في دورة انعقاده من 2-3 تموز 2000
60. بيان المجلس المركزي في دورة انعقاده من 9-10 أيلول 2000
61. قرارات الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر بتاريخ 12-15 نوفمبر 1988